دراسات

دار الوراقة الخليجية

تجديد الدعوة إلى قيام جهود معلوماتية موحدة

علي بن إبراهيم النملة

عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية
الرياض

المقدمة

الوراقة بالمفهوم العربي تعني، في الأصل، نسخ المخطوطات للإفادة منها للأغراض العلمية والأدبية، ولذا كان هناك وراقون، وكانت هناك حوانيت للوراقين في الأمصار الإسلامية، كانت بمثابة دور النشر والمطابع في الوقت الحالي (١) .

إلا أن مصطلح "الوراقة" قد توزع، واستخدمه أهل الاختصاص في علوم المكتبات والمعلومات في المجال (٢) ليكون بديلاً للمصطلح الأجنبي الشائع Bibliography "الببليوجرافيا" (٣) ، وهو مصطلح إغريقي (يوناني) مركب من كلمتين : بيبليون Biblion وتعني الكتاب، وجرافين graphien وتعني الوصف، وكأن الكلمة تعني بترجمتها الحرفية وصف الكتاب . ثم انتقل المعنى ليدل اصطلاحًا على قائمة ببيانات معلومة عن الكتاب أو المقالة في الدورية أو التقارير، أو وقائع المؤتمرات، أو أي وعاء آخر من أوعية المعلومات التقليدية والحديثة .

وانتقال المعنى هذا يعد نسبياً حديثًا، إذ يذكر "ليندر" أن «أول استعمال لكلمة ببليوجرافيا بهذا المعنى حدث في سنة ١٦٣٣ بإصدار الببليوجرافيا السياسية التي أعدها جابرييل نوديه» (٤) . وهذا التاريخ يعد حديثًا في نقل الكلمة إلى معناها الاصطلاحي، إذا ما قورن بالنشأة اللغوية للكلمة .

والذي يظهر أن فكرة الحصر الوراقي قديمة، إلا أن المصطلح يعدُّ، نسبيّاً، حديثًا، إذ تذكر "لويز - نويل مالكليس" أنه لم يستخدم بهذا التركيب إلا سنة ١٦٣٣م، عندما أصدر "جبريال نوديه" أمين مكتبة الكاردينال" مازاران" كتابه الببليوجرافيا السياسية . ولم يشع هذا المصطلح إلا في أواخر القرن الثامن عشر (٥) .

أما على المستوى العربي الإسلامي؛ فإن فكرة الحصر هذه ليست جديدة، ولعل من أوائل ما عرف من هذه الجهود ما قام به "محمد بن إسحق النديم" في (الفهرست) . ويؤكد "ابن النديم" نفسه أنه قد سُبِق لمثل عمله هذا بمراحل (٦) ، مع اختلاف في التسمية، التي أراد أن يستقر عليها رغم أن هناك احتجاجًا على استخدام هذا المصطلح، بوصفه مستعارًا من الفارسية، وتصل لهجة هذا الاحتجاج على استخدام المصطلح إلى الدلالة على أنه «كان يمثل قمة الوهن والاستخذاء الذي أصاب الأمة العربية، منذ أول القرن الرابع في الأندلس وفي بلاد المشرق» (٧) .

ولعل التقرير، الذي ورد فيه هذا الاحتجاج على التسمية، يقترح مصطلح «قوائم التوثيق» بديلاً لمصطلح ببليوجرافيا، كما يظهر من عنوان التقرير . وفي هذا النطاق يقترح أحد المسهمين في هذا المجال تسمية استخدمها هو في عمل قام به حول المصنفات المصرية، حيث أطلق عليها "جامع التصانيف" (٨) وإن لم يكن الاقتراح صريحًا، إلا أن استخدامه ناتج عن قناعة به بديلاً عن المصطلح الأجنبي ؛ وقد استخدم هذا الإطلاق مرة أخرى بعد ذلك بثلاثين سنة. (٩) وأطلق عليه أحد المهتمين "علم سجل المكتبة" أو علم المراجع (١٠) .

ثم تلا "ابن النديم" "طاش كوبري زاده" في (**مفتاح السعادة**)، "حاجي خليفة" في (**كشف الظنون**)، وأطلق على موضوع الكتاب «علم أحوال الكتب» . و«إسماعيل باشا البغدادي» في (**إيضاح المكنون**) و(**هدية العارفين**). وقام "أبوبكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي" بحصر ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة. وكان عنوان هذا الجهد المميز : (**فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف أبوبكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي**) (١١) . وبين ذلك ظهر كتاب (**الفهرست**) للطوسي، وكتاب (**برنامج شيوخ الرعيني**) لعلي بن محمد الإشبيلي (١٢) .

وأصبح لهذا الأسلوب في حصر الإنتاج الفكري أنواعه وتقاناته وأساليبه، فهناك الوراقيات التجارية والحصرية والوطنية والإقليمية والدولية والموضوعية والتخصصية والمختارة والخاصة، (١٣) والعامة، والمعيارية، والنوعية، والجارية، والراجعة، والمسبقة، وغيرها (١٤) . وهو على العموم يهدف إلى التعريف بمفردات الإنتاج الفكري، «حتى لا تضيع في خضم فيضان المعلومات ... وهناك مستويات مختلفة للتعريف الوراقي بأوعية المعلومات، تتراوح ما بين الاكتفاء بالبيانات الأساسية اللازمة للتحقق من الوعاء، من جهة، والمستخلصات الإعلامية الوافية التي يمكن أن تغني عن الرجوع إلى الوعاء، مرورًا بالتبصرات والحواشي الوصفية والموضوعية» (١٥) .

ولابد من التأكيد على أن إطلاق «الحصر» غير دقيق، ذلك أن الحصر متعذر، وإنما يصدق على هذه الأعمال وأمثالها . الوراقيات «المتخيرة أو المختارة أو الانتقائية مهما اختلفت التسمية، لا سيما إذا كانت شارحة أو ناقدة، فالحصر يلغي الاختيار، أي يلغي الحاجة للتقييم الموضوعي لجزء من داخل كل» (١٦) .

وقد كانت هناك محاولات جادة لتعريب الكلمة منذ سنة ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧١م، عندما عقدت في دمشق بسوريا حلقة الخدمات المكتبية والوراقة «البيبليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية (١٧) .

وفي مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد في الرياض سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م أوصى المؤتمرون «بتعريب المصطلحات المكتبية وإشاعتها بين المكتبيين العرب، وأن يطلب من مكتب تنسيق التعريب بالرباط وضع دليل خاص بتلك المصطلحات» (١٨) . وفي مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي الثاني، الذي عقد في بغداد (١٩)، تأكيد على هذا التوجُّه في التعريب (٢٠) .

ومع هذا ؛ فإن النمو المعرفي وتشعُّب الحقول مدعاة إلى المزيد من دخول مفهومات جديدة للغة العربية، ثم البحث عن مصطلحات عربية لهذه المفهومات. «والمتابع للدوريات العربية المتخصصة والكتب المترجمة يلحظ على الدوام دخول مصطلحات أجنبية دون أن يكون لها مقابلات عربية ثابتة» (٢١) .

ومع تضخم الإنتاج الفكري، وتشتت أماكنه ولغاته وأوعيته، والرغبة في ملاحقته من ذوي الاختصاص، أصبح فن الوراقة من الوسائل المعينة على التعرف إلى ما أنتج في مجال من مجالات المعرفة، قصدًا إلى إثراء الدراسة والبحث. وقد اهتمت بعض اللغات بهذا الموضوع اهتمامًا بالغًا، نظرًا لما توفره الوراقة من الوقت والجهد في البحث عن المعلومة المناسبة للدراسة أو البحث الجاري.

ونحن نعلم أن التراث العلمي العربي لا يزال في مجمله مجهولاً لدى كثير من الباحثين في الشرق والغرب، وذلك لتعذر حصر هذا التراث بسبب عدم الاهتمام بحصره حصرًا وراقيًا . والتعذر لا يعني الاستحالة .

ولو نظرنا إلى كتاب (**الفهرست**) "لابن النديم" و(**كشف الظنون**) "لحاجي خليفة" لوجدناهما قد رصدا، بطريقتهما، مواد علمية لا نجد بعضًا منها قد بقي إلى اليوم بين أيدينا، ولكننا نعلم على الأقل أنها كانت موجودة وقت رصدها . ونحن الآن ندرس هذين المرجعين دراسات تخصصية "ببليومترية"(٢٢)، ونخرج منهما بنتائج علمية تعكس الحالة العلمية التي كان عليها المجتمع العلمي العربي السالف .

والضبط الوراقي العربي يمكن أن يبدأ بالسيطرة على حصر التراث، إذا ما عمد إلى تجزئة التراث إلى

فنون بحسب التصنيف الموضوعي الذي وزع المعرفة إلى فروع، عرفت فيما بعد بالتخصصات العلمية، التي توزعت هي إلى تخصصات فرعية، وتداخلت في الوقت نفسه مع تخصصات أخرى .

وعندما يجزّأ التراث المعرفي إلى هذه التفريعات، تتوزع التفريعات إلى بيوت أو دور أو مؤسسات أو مراكز علمية أو علمية تجارية (٢٣) ، يهتم كل بيت منها بحصر التراث في مجال موضوعي محدد، موزع إلى عدة مجالات فرعية، ويقوم بحصر التراث فيها متخصصون في مجال المعلومات والمكتبات، أو متخصصون أيضًا في المجال الموضوعي نفسه، ويكوِّنون فريق عمل من متخصصين وفنيين، وهذا هو الأجدر والأجدى .

والواضح أن المجتمع العربي يفتقر إلى دور الوراقة الإقليمية، رغم قيام جهود محلية في مصر ولبنان والمغرب العربي (٢٤) ، إلا أنها - مع الأسف الشديد - لم توفق توفيقًا فاعلاً، نظرًا لمحدودية إمكاناتها، وضعف الدعم المادي والعلمي لها، والظروف السياسية التي تنعكس على المشروعات المشتركة، علمية أو أخرى ؛ ذلك أنه صعب عليها كثيرًا ملاحقة الإنتاج الفكري والعلمي والأدبي باللغة العربية على مستوى الدول العربية، مع الأخذ في الحسبان صدور إنتاج فكري باللغة العربية في غير البلاد العربية في أوربا وأمريكا وشرق آسيا وأفريقيا .

ولا يكوِّن الإنتاج الفكري العربي بلغات غير العربية مشكلة، لأن هذا الإنتاج يضمَّن، عادة، في الوراقيات التي تصدر بحسب التخصص الموضوعي، فليس القصد هنا قصر الحصر الوراقي على اللغة العربية، بقدر ما هي دعوة لخدمة الباحث والدارس العربي في الوصول إلى المعلومة التي يريدها، وقليل من العرب الباحثين والدارسين من لا يجيد لغة أخرى لعوامل لا مجال للخوض فيها (٢٥) ، ولكنها تسهم في إضعاف اللغة العربية في المجال العلمي، وقد تجعلها لغة محدودة الاستخدام في الحياة العامة، مما دعا كثيرًا من المهتمين إلى تكرار الدعوة إلى تبني اللغة العربية لغة علمية، بتعريب المناهج في الدراسات الجامعية والعالية، لا سيما في العلوم البحتة والتطبيقية .

وما تعانيه مشروعات الوراقة العربية لا دخل له بجوانب الوعي العلمي، وإدراك أهمية حصر الإنتاج العلمي بأي شكل من أشكال الحصر، كالوراقيات والتكشيف والاستخلاص ونحوها، فقد تنبه العرب المعاصرون إلى هذا منذ زمن . وترجموا هذا الإدراك في إحدى توصيات مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد قبل عشرين سنة، حيث نصّت التوصية ذات الفقرة (هـ) من التوصية ذات الرقم (١٢) على الآتي : «تعمل المنظمة على إنشاء المركز الببليوجرافي العربي، وإليه ترسل مراكز الإيداع القُطْرية بطاقة رئيسية لكل مصنف فور صدوره، وترتب الببليوجرافية العربية الموحدة التي تصدر باسم (النشرة العربية للمطبوعات) على أساس مصنف يتبع بكشاف هجائي يجمع الموضوعات والعناوين وأسماء المؤلفين» (٢٦). كما نصت التوصية ذات الرقم (١٨) من المؤتمر نفسه على الآتي : «يوصي المؤتمر الدول العربية بضرورة إصدار الببليوجرفيات القُطْرية بأسرع وقت ممكن وبصورة منتظمة، وإرسالها إلى المنظمة لإصدار النشرة العربية للمطبوعات» (٢٧). هذا بالإضافة إلى الاقتراحات الفردية التي وعاها أصحابها منذ مدة طويلة (٢٨) .

وقد مرَّ على هذه التوصيات والاقتراحات أكثر من عشرين سنة زاد فيها الوعي المكتبي والتعامل مع المعلومة، كما زاد الإقبال على البحث العلمي في شتى المجالات، وزادت أيضًا الإمكانات العلمية والبشرية والمادية، ومع هذا لم ترَ هذه الآمال النور .

والذي يبدو أن هناك عوامل غير علمية تؤثر في قيام عمل عربي شامل، يستفيد منه الباحث العربي في الشرق والغرب . وهذه المشروعات الكبيرة تحتاج إلى المؤسسات العلمية لتقف وراءها، إذ لا مجال للأفراد في الاشتراك بها، فلا يتصوَّر من عالم من العلماء أو باحث في مجال من المجالات العلمية أن يقتني دورية (الفهرست) (٢٩) في كل عدد تصدره، مثلاً .

ولست بصدد الخوض في إشكالات غير علمية فيما يتعلق بتغييب هذه الخدمة المعلوماتية المهمة عن الباحث العربي، فهذه الإشكالات غير العلمية هي انعكاسات لوضع

عربي غير عادي، كان له أثره على المسيرة العلمية والفكرية في المحيط العربي، ومن ثم في المحيط الإسلامي، الذي ينظر إلى العرب على أنهم قادة النهضة، التي قامت على الإسلام الداعي إلى ملاحقة الحكمة أنَّى وجدت (٣٠) .

إلا أن هذه الإشكالات قد أدت في النهاية إلى العزوف عن المشروعات الكبيرة على المستوى العربي، وظهرت في الأفق الدعوة إلى المحلية في النظرة إلى أي إنجاز، و ذلك لإمكان التنفيذ من ناحية، وللخروج من المثاليات التي ترمي إلى توحيد العرب في آمالهم وآلامهم ! حتى أن النظرة الآن قد تحولت إلى منطلق المصلحة في التعامل مع الجسم الواحد ! وظهر بعض «الأكاديميين» من المتخصصين بالدعوة إلى تنظيم العلاقات بين الدول العربية على أساس من المصالح المشتركة بين كل دولة وأخرى(٣١) ، بعد الدعوة إلى الوحدة العربية، وإنشاء المؤسسات الوحدوية في المجالات المختلفة، لا سيما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٣٢)، تحت مظلة جامعة الدول العربية التي أمضت خمسين عامًا في محاولاتها للوصول إلى هذا الهدف. والمؤسف أن يصل الأمر بالعرب إلى هذا المستوى من اليأس .

دُور الوراقة العربية

وإذا تعذر، علميّاً، قيام مركز علمي وراقي رئيس يكون على مستوى البلاد العربية، فالأحرى بالدول العربية القادرة مادياً وبشرياً أن تضطلع بهذا المشروع الذي يطيب لي أن أدعوه "دار الوراقة العربية"، مؤكدًا هنا على اللغة التي جمعت هذا الإنتاج العلمي المتبعثر في كل مكان. فتكون مهمة هذه الدار حصر ما يصدر باللغة العربية في أي مكان، وليس في البلاد العربية فحسب وأرى أن هذا الإطلاق فيه من الأصالة ما يربط الماضي بالحاضر، ويعيد إلى الأذهان تلك النهضة العلمية التي عاشها المجتمع العربي المسلم في الأمصار الإسلامية، حيث قامت مئات المراكز العلمية من مكتبات ودور علم وترجمة ومنتديات أدبية وعلمية، وارتادها كثير من طلبة العلم والمعرفة، وأمضوا فيها الليالي والأيام. فحري بالأحفاد أن ينهلوا مما تركه الأجداد من الأفكار في تنظيم المعرفة الإنسانية، مع السعي إلى التطوير، والتماشي مع تطورات العصر في استخدام تقنية المعلومات، واستخدام الأساليب الحديثة في الضبط والحصر الوراقي، حيث توجد الآن مؤسسات عالمية كبرى، ولكن بلغات أخرى، تحصر وتضبط وتكشِّف وتستخلص وتترجم وتفهرس، وتذهب إلى أعمق من ذلك، فتغوص في الاستشهادات المرجعية في مجالات المعرفة كلها، واستخلاص الأعمال العلمية وتقديمها إلى الباحثين، ليقرروا العودة إلى الأصل بعد المستخلص أو عدم العودة إليه والاكتفاء بالمستخلص نفسه .

ولم تكن هذه الجهود لتخرج إلى الواقع العلمي لو لم تجد الدعم الذي لقيته من جهات متعددة علمية وتعليمية، ومن الباحثين والدارسين والمهتمين بالعلم وأهله. ويذكر هنا، على سبيل المثال، المستخلصات الكيميائية Chemical Abstracts ، والكشاف الطبي Index Medicus، والكشاف الإسلامي Indix Islamicus، وكشاف الاستشهادات المرجعية في مجال العلوم Science Citation Index، وكشاف الاستشهادات المرجعية في مجال العلوم الاجتماعية Social Science Citation Index ، وكشاف الاستشهادات المرجعية في مجال العلوم الإنسانية Humanities Citation Index (٣٣) . وهذه الكشافات الثلاثة الأخيرة تصدر عن معهد المعلومات العلمية Institute of Scientific Information الذي أنشأه "يوجين جارفيلد" في "فيلادلفيا" في ولاية "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية، ولاقى رواجًا لم يبدُ أن صاحبه كان يتوقعه، فانطلق في العالمية . وأزعم أنه أضاف كثيرًا إلى علم المعلومات، لا سيما في مجال دراسات القياس الوراقي (الدراسات الببليومترية)، وغير هذه المراجع الثانوية التي وصلت من الكثرة، بحيث تصدر وراقية تحصر الوراقيات المتوافرة في الساحة العلمية باسم وراقية الوراقيات، ومع التقدير لثقل هذا التركيب على السمع، إلا أنه يقابل المصطلح الأجنبي Bibliography of Bibliographies ، وليست وراقيات شاملة فقط ؛ بل ظهرت الآن وراقيات الوراقيات داخل التخصص الواحد، فهناك وراقية الوراقيات في

الدين Bibliography of Bibliographies in Religion ووراقـيـة الوراقـيـات في المـواد القـانونيـة Bibliography of Bibliographies Legal Materials, ووراقية الوراقيات في علم النفس Bib- liography of Bibliographies Psychology (٣٤).

وقد سعى "سيد حسب الله" إلى التعريف بالمصادر والمراجع الوراقية المحسبة العامة والمتخصصة، وذكر مجموعة غير قليلة العدد من قواعد المعلومات الوراقية المنتشرة بلغات متعددة، ليس من بينها اللغة العربية (٣٥).

وهي مرجع مفيد جداً في مجالها للحصول على وراقية تعالج موضوعًا بعينه، ولكنها على أي حال ستكون بلغة أخرى وتغطي الإنتاج الفكري بتلك اللغة، مما يعني تغييب الإنتاج الفكري الصادر باللغة العربية، وهذا يعني بالتالي اضطرار العلماء العرب إلى الكتابة باللغة الأجنبية ليروج إنتاجهم العلمي، ويدخل في هذه الوراقيات، فيكون لهم "اعتبار" في الساحة العلمية العالمية .

وهذه قضية مهمة تحتاج إلى وقفة علمية حاصرة مستقرئة ؛ إذ إنها تشكل "ظاهرة" علمية لغوية ليست مقصورة على اللغة العربية ؛ بل تعمد إليها لغات غير شائعة أخرى في مجال الإنتاج الفكري (٣٦) .

وقد أوصى مؤتمر الإعداد البيبليوغرافي للكتاب العربي المعقود في الرياض سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م : «بإعداد بيبليوغرافية للبيبلوغرافيات العربية، وأن يكون تنظيمها مرتبطًا بطبيعة الإنتاج البيبليوغرافي في العالم العربي بما فيه من الفهارس والبيبليوغرافيات الحصرية (العامة) الأساسية والإضافية والبيبليوغرافيات الموضوعية، كما يوصي بتشجيع الدراسة المتأنية لقطاعات هذا الإنتاج كل على حدة» (٣٧) .

دار الوراقة الخليجية

وحيث رغبت عن الخوض في الإشكالات غير العلمية التي تحول دون قيام مركز رئيس للوراقة العربية، وحيث إن من الحلول العملية للتغلب على بعض هذه الإشكاليات غير المذكورة هنا قيام دور إقليمية للوراقة العربية، لا سيما في الدول التي تسمح إمكاناتها المادية والعلمية والبشرية بذلك؛ فإنه من المناسب قيام مراكز "دور" فرعية للوراقة العربية في البلدان العربية .

وهنا تتنافس هذه الدول في تغطية إنتاجها الفكري من الكتب والمقالات وغيرها من أوعية المعلومات الأخرى، وتقوم عندئذ مشروعات للتعاون بين هذه الدور قصداً، في النهاية، إلى قيام دار عربية مركزية للوراقة (٣٨) .

ولنبدأ بإقامة دار خليجية للوراقة، لا تقتصر مهمتها في التغطية وملاحقة الإنتاج الفكري على رصد الإنتاج العلمي والفكري الخليجي، فهذا أمر تضطلع به المكتبات الوطنية الخليجية التي تستأثر، بحكم مهمتها، بالقيام بإصدار "الوراقيات الوطنية" التي تهتم بالمؤلف الوطني في الخارج، وما ينتج في الداخل من أبناء الدولة وغير أبنائها، وكذا ما ينتج عن الدولة الخليجية خارج البلاد باللغة العربية، أو بغيرها من اللغات الأخرى، من مؤلفين وطنيين وغير وطنيين .

ويبدو أن هناك تداخلاً بين ما هو قائم في المكتبات الوطنية الخليجية والمشروع المقترح، ولكن هذا المشروع المقترح أوسع من جانب التغطية، وهو في الوقت نفسه أضيق من حيث عدم اهتمامه القوي بما ينتج في الخارج عن الدول الخليجية، ولا يصل إليها، وخدمته أشمل من خدمة الوراقيات الوطنية (٣٩) ، إذ إنه يحصر ما يصل إلى الخليج من إنتاج علمي وفكري على وجه العموم .

ومشكلة هذه الفكرة أن المادة العلمية الواحدة قد تتعرض للحصر الوراقي في أكثر من دار، ذلك أنها قد تحصر في إحدى دول الخليج، كما أنها قد تحصر على مستوى الخليج كله، وفي مصر وفي الشام وفي المغرب العربي، وهكذا. وسبب بروز هذه المشكلة غياب الضبط الوراقي الموحد بين الدول العربية، وغياب التنسيق بينها، وهذا الغياب يعدُّ مسوِّغًا لهذه الازدواجية، ولا يمكن تلافيها مادام هذا التغييب مستمراً .

والخروج من هذا التداخل والازدواجية في التغطية يقوم تنسيق وتعاون بين دار الوراقة الخليجية ودور الوراقة العربية الأخرى، سواء أكانت محلية أم إقليمية، بحيث

تتساوق هذه الجهود، وترجع في النهاية إلى خدمة المستفيد، في الوقت المناسب وبالقدر المناسب والشكل المناسب، وتنتفي الازدواجية التي تعاني منها بعض الجهود العلمية العربية التي لم تقتنع بعد بمبدأ التعاون والتنسيق . وبهذا يمكن قيام دار وراقة عربية موحّدة، تفرض وجودها على المجتمع العلمي العربي، متخطية الصعاب التي تحول دون قيامها مشروعاً متكاملاً في وقت واحد .

كما يقوم تنسيق وتعاون بين دار الوراقة الخليجية والمكتبات الوطنية على المستوى الخليجي، فتزود المكتبات الوطنية الدار بما لديها من إنتاج وراقي يضمّن الوراقية الصادرة عن الدار، ويخرج من الحرج الناتج عن مفهوم الوراقة الوطنية من حيث التغطية ومداها .

ذلك أن هناك خلطًا في مفهوم الوراقة الوطنية من حيث النظرة إلى الإنتاج العلمي للأمة، فبعض الوراقيات تقتصر «على إحصاء ما نشر داخل الوطن من مؤلفات أبنائه كما تفعل الببليوجرافيات الوطنية لبريطانيا وفرنسا ومصر والهند، وبعضها يوسع الدائرة لتشمل كل ما يصدر عن المواطنين، سواء نشر داخل الوطن أو خارجه، كما هو الحال في الببليوجرافيا الوطنية لكل من ليبيا وغانا، بينما البعض الآخر يتجاوز تلك الحدود فيضيف إلى ما سبق كل ما نشر عن الوطن ولو كان من تأليف غير مواطنيه كما تفعل الببليوجرافيا الأسترالية» (٤٠) .

والأسلوب الأخير هو الأولى في حصر الإنتاج الفكري عن البلاد ومن أبناء البلاد، ومن غير أبنائها، من داخلها وخارجها، ما دام هذا الإنتاج يتعلق بالبلاد .

ولن أدخل في الخوض في أساليب الحصول على المادة العلمية لترصد بياناتها في الوراقية، فهذه تفصيلات يدركها أهل التخصص، إلا أنه لابد من متابعة الفكرة بعمومها على المستوى الإقليمي، والنظر في تبعية الدار المالية والإدارية، ووضع ركائز عربية للضبط الوراقي (٤١) .

والواضح أني لا أميل إلى أن تكون تحت مظلة مكتبة وطنية خليجية ؛ لأني أنظر إلى هذه المكتبات الوطنية من خلال نظامها الذي تستهدي به في أداء مهماتها، التي لا يأتي من ضمنها الاهتمام برصد الإنتاج الفكري المعروض للتداول بعمومه في الدولة التي تخدمها مكتبتها الوطنية . وإنما المنتظر لتبعية هذا المشروع أن تكون تحت إدارة مؤسسة معلوماتية خليجية مستقلة، تقدم معلومات متنوعة عن المنطقة، ومنها إصدار الوراقية الخليجية، وقد تتبع الدار منظمة إقليمية كالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، أو مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية. وقد يكون المكتب ألصق هذه الاختيارات لما يتسم به من التركيز على الجانب العلمي البحثي التربوي الذي يستوعب قيام دار معلوماتية تضطلع بإصدار الوراقية الخليجية .

وأرجو أن لا يكون الطموح وحده هو الدافع لهذا المشروع، بل لابد من النظر إلى الجدوى العلمية والاقتصادية له، ودراسة مدى إمكان الإفادة العلمية منه داخل منطقة الخليج العربية وخارجها، رغبة في إنجاح التجربة والإفادة الفعلية منها، ومن ثَمّ تعميم المشروع على البلاد العربية الأخرى القادرة على حذو هذا المشروع من خلال التعاون والتنسيق .

والتنسيق والتعاون عاملان مهمان مادامت الدعوة لهما في أي مجال من مجالات تبادل المعلومات والإفادة منها قد تكررت . والتجربة التي خاضها مشروع "OCLC" (٤٢)، قد توحي بإمكان تعميم المشروعات الناجحة، فقد كانت الفكرة محصورة فيه على تغطية كلية أوهايو جنوب الولاية، ثم عمِّمت التجربة .

والذي يكشف الجدوى العلمية هو دراسة الحركة البحثية في البلاد الخليجية، واستطلاع آراء الباحثين والدارسين في اعتمادهم على الوراقيات أولاً في الانطلاق إلى المصادر والمراجع، التي تعينهم على إعداد أبحاثهم ودراساتهم، دون اللجوء إلى أساليب غير علمية في جمع المادة العلمية القائمة، أحيانًا، على استعراض المكتبات المتوافرة، وأحيانًا أخرى تأتي المعلومة بالذكر وتداول فكرة البحث بين الزملاء والأنداد والمهتمين في المجال الموضوعي للبحث . وهذه طرق، وإن كانت مفيدة ومطلوبة، مما نسميه في التخصص بالاتصال غير الرسمي Informal Communication إلا أنها

ليست الطريقة أو الطرق العلمية المتاحة لكل باحث ودارس .

ومما يعين على نجاح هذا المشروع تغطيته الشاملة لدول الخليج العربية بجامعاتها المتعددة، ومكتباتها الوطنية والعامة، ومراكز البحوث العلمية فيها التي تشهد نماءً ملحوظًا مع الزمن من حيث العدد والنوعية، إذ إن الواضح أن المنطقة تميل إلى إثراء البحث العلمي في القطاعين العام والخاص .

وتعدد الجهات المستفيدة يؤكد الجدوى من قيام مشروع إقليمي ؛ إذ إن كثرة المستفيدين مدعاة إلى تداول هذا الإنتاج، بخلاف إصداره محليّاً على مستوى الدولة الواحدة المحدودة في جهات الاستفادة فيها . ولعل هذه المحدودية هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق مشروعات وراقية محلية على مستوى بعض الدول العربية، ولو كثرت فيها الجهات العلمية والبحثية المستفيدة . هذا ؛ بالإضافة إلى الإفادة من الوراقية الخليجية على المستوى العربي، وعلى المستوى العالمي كذلك، لا سيما المؤسسات العلمية التي تهتم بدراسة المنطقة، وتقتني مجموعات عنها .

الخاتمة

وتظل فكرة قيام دار خليجية للوراقة فكرة مفيدة من النواحي التي جرى ذكرها سلفًا، بالإضافة إلى أنها تعين على رصد الإنتاج الفكري، والحفاظ عليه بالاسم والعنوان وبقية البيانات الوراقية المعروفة على المدى البعيد، وليس بالضرورة الحفاظ على المادة نفسها، فهذا الأسلوب لا يقوم بحفظ المادة نفسها ولا يحققه . ومعلوم أن الحصر الوراقي يعد المصدر الأول في عمليات اختيار المواد العلمية، وتزويد المكتبات بها(٤٣) . وينقل عن فان هوسن وفالتر أن الوراقيات الوطنية مفيدة على الخصوص فيما يلي :

«١ – كبديل، وإن يكن غير وافٍ، في حالة موضوع ينقصه التنظيم البيبليوجرافي المناسب .

٢ – للوصول إلى المراجع المناسبة العامة لموضوع محل دراسة وإلى المادة الموجودة في الأعمال العامة .

٣ – للتحقق من المراجع في حالة ما إذا كانت مصادر الموضوع غير كاملة .

٤ – للإحاطة الشاملة والحداثة في تجميع للبيبليوجرافيات ...

٥ – للحصول على تفاصيل إضافية من المعلومات...» (٤٤) .

ومن فوائد هذا الأسلوب في رصد الإنتاج الفكري الإعانة على عدم ازدواجية التأليف في موضوعات دقيقة بعينها (٤٥) ؛ إذ إن مجرد الاستئناس بالوراقيات يعين على معرفة ما كتب في الموضوع الذي يتجه الباحث إلى الكتابة فيه، فيعيد النظر في الفكرة نفسها، أو يغطي الموضوع من جوانب أخرى لم تتم تغطيتها من قبل، أو يغض الطرف عن الفكرة، ويبحث عن أخرى .

ومن فوائد قيام دار للوراقة العربية كذلك الإحاطة بما يكتب على المستوى المحلي والإقليمي، من حيث التركيز على مضوعات بعينها، تفرضها مدة زمنية لها صبغتها الخاصة التي فرضتها الظروف التي شغلت الناس في هذه الفترة الزمنية المحدودة . وبهذا تحدد السمات الموضوعية من زمن إلى آخر .

والفوائد هذه فوائد جانبية، لا ترقى إلى أن تكون دافعًا لقيام مشروع الوراقة الخليجية الإقليمية، ومن ثم قيام الوراقة العربية المركزية، وبذل الجهد والمال فيه، ولكنها تبرز إذا ما قام المشروع لتحقيق الغرض الأول والأهم منه، وإنما تذكر هنا لبيان أن الفوائد من الحصر الوراقي ليست مقتصرة على إفادة الباحث أو الدارس موضوعيّاً ؛ بل تتعدى ذلك إلى دراسة السمات الموضوعية لهذا المجتمع أو ذاك، أخذًا في الحسبان أن الموضوعات تفرض نفسها لتعالج قضايا ومشكلات يمر بها أي مجتمع صغيرًا كان أو كبيرًا .

ويضاف إلى ذلك أن تضخم الإنتاج الفكري في مجتمع ما مثل مجتمع الخليج العربي يحتاج إلى الضبط الوراقي ؛ لأن الكثرة مدعاة إلى الضياع والتكرار والتذبذب وصعوبة السيطرة عليه . وهذا يعد بحد ذاته عنصرًا فاعلاً من عناصر مشكلة المعلومات، التي لا يعاني منها المجتمع الصغير فحسب ؛ بل يعاني منها العالم كله الذي أصبح اليوم قرية صغيرة

محكومة بما وصل الإنسان إليه من ثقافة وتقانة في مجالات الاتصال ونقل المعلومات ؛ بل إن تضخم الإنتاج الفكري والعلمي يعد العنصر الأول من عناصر مشكلة المعلومات (٤٦) ، مع التأكيد على أن التقانة كانت ولا تزال تعد مجرد أدوات ساعدت على إنجاز الأعمال «الروتينية» التي تتعلق بخدمات المعلومات، بما في ذلك إعداد الوراقيات التي تتطلب السرعة والدقة الفائقة، ولكن هذه التقانة لم تؤثر على الوظائف الأساسية للوراقة ومنهجها العلمي (٤٧) .

وقد اقتُرِحَ أن يكون الاستخلاص والتكشيف والحصر الوراقي حلولاً من الحلول العملية لهذا العنصر المهم من عناصر المشكلة ولعلنا نكتفي الآن باقتراح دار الوراقة الخليجية، التي ستقود، إذا ما تحققت، – بإذن الله تعالى – إلى قيام الدار الخليجية للاستخلاص والتكشيف، وغيرها من خدمات المعلومات التي أصبحت اليوم ضرورة علمية وحضارية لا بد منها، ولا مندوحة عنها، وكان الله في عون هذه الجهود العلمية، وكان الله في عون الجميع .

الهوامش والتعليقات

١ – في مناقشة مفهوم الوراقة والوراقين بالمفهوم اللغوي انظر: علي بن إبراهيم النملة . **الوراقة وأشهر أعلام الوراقين** .– الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .– ٢٠٠ص .

٢ – ولعل أول استخدام لهذا المصطلح البديل للمصطلح الأجنبي قد جاء في عنوان الحلقة الدراسية التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي السورية في سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م . انظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة التعليم العالي . الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة «البيبليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية .– دمشق : وزارة التعليم العالي، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

٣ – هناك مشكلة لغوية حول كتابة هذا المصطلح، مما يؤثر في استرجاعه آليًا، وقد يكتب ببلوجرافيا، أو بيبليوجرافيا، أو ببليوجرافيا، أو ببليوغرافيا، أو بيبليوغرافيا، أو بلوغرافيا .

٤ – لروي هارولد لبندر / **نشأة البيبليوجرافيا القومية الشاملة الجارية** .– ترجمة عبدالمنعم محمد موسى .– القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .– ص٧ .

٥ – لويز – نويل مالكليس / **البيبليوغرافيا** .– ترجمة بهيج شعبان .– مراجعة هنري زغيب .– بيروت : منشورات عويدات، ١٩٨٩م .– ص٨ – ٢١.

٦ – عبدالستار الحلوجي / «نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين» .– الدارة .– مج٣، ع٣ ، ٤ (شوال ١٣٩٦هـ / أكتوبر ١٩٧٦م) .– ص١٧٦ – ١٨٣ .

٧ – «تقرير جامعة الأزهر عن أوضاع الفهرسة والتصنيف ورؤوس الموضوعات وقوائم التوثيق» في : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي** .– الرياض: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .– ص٥٩٣ – ٦١٤.

٨ – عبدالله الأنصاري / **جامع التصانيف المصرية الحديثة من سنة ١٣٠١ إلى سنة ١٣١٠هـ** .– القاهرة : المطبعة الأميرية، ١٨٩٤م . ويذكر سعد الهجرسي أن هذا الإطلاق استخدم لأول مرة أواخر القرن التاسع عشر، «ولا يبدو أن صاحبها قد تأثر بأي مفرد غربي، ثم استعمل مرة أخرى في القرن العشرين، ولكنه يكاد يكون منسياً الآن بين

البيبليوجرافيين العرب المعاصرين» . انظر سعد محمد الهجرسي . «البيبليوجرافيا والبيبليوجرافيات في العالم العربي بين التراث الماضي والتطورات الحديثة» .- في : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي** .- الرياض : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .- ص٤٠٩.

٩ - يوسف إليان سركيس / **جامع التصانيف الحديثة التي طبعت في البلاد الشرقية والغربية والأمريكية** .- القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٩٢٧م .

١٠- عبدالحفيظ قاري / «علم سجل الكتب - ١ Bibliography» .- **العرب** .- مج٦، ع٤ (شوال ١٣٩١هـ/ كانون الأول ١٩٧١م) .- ص٢٩٦ - ٣٠٩ . ومج٦، ع٥ (ذو القعدة ١٣٩١هـ / كانون الثاني ١٩٧١م) .- ص٣٢٨ - ٣٣٩. ومج٦، ع٤ (ذي الحجة ١٣٩١هـ / شباط ١٩٧٢م) .- ص٤١٨ - ٤٢١.

١١- سعد محمد الهجرسي . «البيبليوجرافيا والبيبليوجرافيات في العالم العربي بين التراث الماضي والتطورات الحديثة» .- مرجع سابق .- ص٣٣٧ - ٤٢٧ .

١٢- «ورقة العمل» .- في : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي** .- مرجع سابق .- ص٥٢ - ٥٣.

١٣- محمد عبدالواحد ضبش . **استخدام المكتبات ومصادر المعلومات** .- القاهرة : دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .- ص٧٧ - ٧٨ .

١٤- حشمت قاسم . **مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات** .- ط٢ .- القاهرة : مكتبة غريب، [١٩٨٨م] .- ص٣٩٤ .

١٥- حشمت قاسم . **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات** .- القاهرة : مكتبة غريب، [١٩٩٠م] .- ص١١٠ .

١٦- أحمد أنور عمر . «الإعداد البيبليوجرافي : أساسياته ونظمه وأجهزته وحصيلته» .- في : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي** .- مرجع سابق .- ص٣٣٣ . وانظر أيضًا : حورية إبراهيم مشالي . «نحو تأصيل مفهوم البيبليوجرافيا الحصرية» .- في: **حولية المكتبات والمعلومات** .- مج٢ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) .- ص١٧ - ٤١ .

١٧- أنور عكروش وصدقي دحبور، محرران . **المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات** .- عمان : جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٨٣م .- ص١٩٥. وانظر أيضًا : سعد محمد الهجرسي . «البيبليوجرافيا والبيبليوجرافيات في العالم العربي بين التراث الماضي والتطورات الحديثة» .- مرجع سابق .- ص٤٢١ - ٤٢٢ .

١٨- محمود الأخرس . **مقالات في علوم المكتبات** .- ط٣ .- الزرقاء : مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .- ص١٠٣ .

١٩ ناصر محمد السويدان . «على هامش المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي» .- **المكتبة** .- مج١، ع١ (سبتمبر ١٩٧٨م) .- ص١٨ - ١٩ .

٢٠- توصيات المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي .- **صحيفة المكتبة** (القاهرة) .- مج١٠ ، ع١ (يناير ١٩٧٨م) .- ص٥٦ - ٦٣ . وانظر أيضًا: **المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي** .- جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . إدارة التوثيق والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون في الجمهورية العراقية .- بغداد : وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩م .- ٧٠٦ .- {سلسلة دراسات/ ١٦٤} .

٢١- علي السليمان الصوينع . **استرجاع المعلومات في**

اللغة العربية .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .- ص٥١ .

٢٢- مصطلح مأخوذ أيضًا من أصول إغريقية، ويعني القياس الوراقي للحركة العلمية من متغيرات متعددة كالزمان والمكان، ومن ذلك النظر في الاستشهادات المرجعية. وربما فضل بعض الباحثين تسميته بالببليوقياس، فخلط بين الأمرين .

٢٣- المقصود هنا بالعلمي والتجاري تلك المؤسسات التي تقدم خدمات المعلومات بمقابل أو بدون مقابل، ولا يعني كون خدمات المعلومات تجارية التأثير على النوعية .

٢٤- قام في مصر المركز القومي للإعلام والتوثيق، وحاول إصدار قائمة وراقية دورية، وفي لبنان صدرت دورية الفهرست، إلا أنها تعاني من قلة الإمكانات المادية، والدعم العربي بالاشتراك . انظر: أحمد أنور عمر. «الإعداد البليوجرافي : أساسياته ونظمه وأجهزته وحصيلته» .- في : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البليوجرافي العربي** .- مرجع سابق .- ص٣٠٥ - ٣٣٥. مع أن المصريين دأبوا على إطلاق كلمة «القومية» على المشروعات الوطنية التي لا تعني بالضرورة المعنى الحرفي للكلمة.

٢٥- يلجأ بعض علماء اللغات غير الشائعة علميًا إلى إصدار إنتاجهم العلمي بلغة شائعة علميًا كالإنجليزية والفرنسية والروسية والألمانية .

٢٦- قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي .- مرجع سابق .- ص٣٨ .

٢٧- قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي .- مرجع سابق .- ص٣٩ .

٢٨- انظر اقتراحات مصطفى حسام الدين في الورقة التي قدمها للمؤتمر الثاني للإعداد الببليوغرافي للكتاب العربي بعنوان «النشرة العربية للمطبوعات : دراسة منهجية نقدية» .- في المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافي للكتاب .- مرجع سابق .- ص٦٢٧ - ٦٩٦ . واقتراحات عبدالكريم الأمين في الورقة التي قدمها للحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة «البيليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات والوثائق القومية .- دمشق : وزارة التعليم العالي، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .- ص٥٤٢ - ٥٦٣ .

٢٩- دورية عربية تصدر في لبنان عن دار ... وقد علمت أنها تمر بأزمة مالية قد تضطرها إلى التوقف عن الصدور .

٣٠- وليس المقصود بالعرب هنا الجنس العربي المنحدر من إسماعيل - عليه السلام - ، فهذا تضييق للمفهوم لا يؤيده الواقع العربي الماضي والقائم ؛ بل المقصود هذه الأمة التي جعلت اللغة العربية لسانها استنادًا إلى أنها لغة الدين الذي يدين به هؤلاء .

٣١ - في لقاءات علمية يؤكد الدكتور علي الدين هلال، وهو من علماء الاقتصاد، على مبدأ المصلحة في تنظيم العلاقات بين الدول العربية.

٣٢- ولدى المنظمة إدارة متخصصة في المعلومات «التوثيق»، تصدر إسهامات لا بأس بها في المجال.

٣٣ - حشمت قاسم . **دراسات في علم المعلومات** .- القاهرة : مكتبة غريب، {١٩٨٤م} .- ص١٠٧- ١٣٢.

٣٤- محمد محمد أمان . **خدمات المعلومات، مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية** .- الرياض : دار المريخ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .- ص٤٢.

٣٥- سيد حسب الله . **بنوك المعلومات، أو المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة** .- تقديم ومراجعة سعد محمد الهجرسي .- الرياض : دار المريخ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .- ٢٥٤ص.

٣٦- تصل نسبة الإنتاج الفكري في مجال المعلومات والمكتبات في المناطق المتقدمة إلى ٩٣,٧٪ من مجموع الإنتاج الفكري في العالم، والباقي ينتج في الدول

النامية. وهذا يعني تركيز الإنتاج الفكري في لغات قد لا تزيد على ست لغات هي الإنجليزية والروسية والألمانية والفرنسية والإسبانية والإيطالية.

انظر : أسامة السيد محمود . **المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية : الاتجاهات، والعلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري** .- القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م .- ص١٧٩ - ٢١٤ .

٣٧- محمود الأخرس . مقالات في علوم المكتبات .- مرجع سابق .- ص٢٩٩ .

٣٨- ويأتي هذا جزءًا من اقتراح سابق تقدمت به عايدة إبراهيم نصير في الورقة التي قدمتها إلى المؤتمر الثاني للإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي بعنوان الضبط البيليوغرافي في الوطن العربي .- مرجع سابق .- ص٧٠٣ - ٧٠٥ . حيث وزعت الوطن العربي إلى خمسة أقاليم ؛ المركز البيليوجرافي لدول الخليج ، والمركز البيليوجرافي لدول الشام، والمركز البيليوجرافي لدول وادي النيل، والمركز البيليوجرافي لدول المغرب العربي ، والمركز البيليوجرافي لدول البحر العربي.

٣٩- شعبان عبدالعزيز خليفة . «حاجة المملكة إلى مركز ببليوجرافي» .- في : **أوراق الربيع في المكتبات والمعلومات** .- مج١ .- القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م .- ١٢٥ - ١٢٦ .

٤٠- عبدالستار الحلوجي . «نحو ببليوجرافيا وطنية للمملكة العربية السعودية» في : **دراسات في الكتب والمكتبات** .- الرياض : مكتبة مصباح، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .- ص٢٥٣ .

٤١- محمد فتحي عبدالهادي . «ركائز الضبط البيليوجرافي العربي : نظرة عامة ودعوة للتقنين والتوحيد» .- مجلة **المكتبات والمعلومات** .- مج٦، ع٢ (أبريل ١٩٨٦م / شعبان ١٤٠٦هـ) .- ص٢٥ - ٣٩. وانظر أيضًا : عباس صالح طاشكندي . **البيليوجرافيا** .- جدة : جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب ، قسم المكتبات، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .- ٥٨ص . وانظر كذلك : عايدة إبراهيم نصير . «الضبط البيليوغرافي في الوطن العربي» في : **المؤتمر الثاني للإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي** .- بغداد : دار الرشيد ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .- ص٦٩٧ - ٧٠٨ .

٤٢- عندما ظهر هذا المشروع كان قد أطلق عليه Ohio College Library Center ، وكان القائمين عليه لم يكونوا يتوقعون له هذا الانتشار المحلي ثم الإقليمي ثم الدولي، بحيث تستفيد من خدماته معظم الدول التي تتابع الإنتاج الفكري العالمي، باللغة الإنجليزية على الأقل، مما حدا بالقائمين عليه إلى علمنة الاسم، وتفضيل إطلاق أول حرف من كل كلمة في المشروع "OCLC" .

٤٣- محمد فتحي عبدالهادي وآخرون. **مكتبات الأطفال** .- القاهرة : مكتبة غريب، (١٩٨٨م) .- ص١٧٤ .

٤٤- انظر : لروي هارولد ليندر . **نشأة البيليوجرافيا القومية الشاملة الجارية** .- ترجمة عبدالمنعم محمد موسى .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .- ص١٧ .

٤٥- شعبان عبدالعزيز خليفة : «نحو ببليوجرافية وطنية للمملكة» .- في : **أوراق الربيع في المكتبات والمعلومات** .- مرجع سابق .- ص١٦٢ - ١٦٣ .

٤٦- حشمت قاسم . **خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها** .- القاهرة : مكتبة غريب، [١٤٠٤هـ / ١٩٩٤م] .- ص٦١ .

٤٧- حورية إبراهيم مشالي . «علم البيليوجرافيا : النشأة والتطور» .- **عالم الكتب** .- مج٩، ع٤ (ربيع الآخر ١٤٠٩هـ) .- ص٤٨٩ - ٤٩٩ .

أهم المصادر والمراجع

- أسامة السيد محمود / المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري .- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م .
- أنور عكروش وصدقي دحبور، محرران / المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات .- عمان: جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٨٣م .
- «تقرير جامعة الأزهر عن أوضاع الفهرسة والتصنيف ورؤوس الموضوعات وقوائم التوثيق» في: قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي .- الرياض: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .- ص٥٩٣ - ٦١٤.
- «توصيات المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي» .- صحيفة المكتبة (القاهرة) .- مج١٠، ع١ (يناير ١٩٧٨م) .- ص٥٦ - ٦٣ . وانظر أيضاً: المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي .- جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التوثيق والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون في الجمهورية العراقية .- بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩م .- ٧٠٦ص .- (سلسلة دراسات / ١٦٤) .
- حشمت قاسم/ خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها .- القاهرة: مكتبة غريب، [١٤٠٤هـ/١٩٩٤م].
- حشمت قاسم / دراسات في علم المعلومات .- القاهرة: مكتبة غريب، [١٩٨٤م] .
- حشمت قاسم / مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات .- القاهرة: مكتبة غريب، [١٩٩٠م].
- حشمت قاسم / مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات .- ط٢ .- القاهرة: مكتبة غريب، [١٩٨٨م] .
- حورية إبراهيم مشالي / «علم البيبليوجرافيا: النشأة والتطور» .- عالم الكتب .- مج٩، ع٤ (ربيع الآخر ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) .- ص٤٨٩ - ٤٩٩ .
- حورية إبراهيم مشالي / «نحو تأصيل مفهوم البيبليوجرافيا الحصرية» .- حولية المكتبات والمعلومات (قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) .- مج٢ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) .- ص١٧ - ٤١.
- سعد محمد الهجرسي / «البيبليوجرافيا والبيبليوجرافيات في العالم العربي بين التراث الماضي والتطورات الحديثة» .- في: قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي .- الرياض: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .- ص٣٣٧ - ٤٢٧ .
- سيد حسب الله/ بنوك المعلومات، أو المصادر والمراجع البيبليوجرافية المحسبة .- تقديم ومراجعة سعد محمد الهجرسي .- الرياض: دار المريخ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .- ٢٥٤ص .
- شعبان عبدالعزيز خليفة / «حاجة المملكة إلى مركز بيبليوجرافي» .- في: أوراق الربيع في المكتبات والمعلومات .- مج١ .- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م .- ١٢٥ - ١٢٦.
- شعبان عبدالعزيز خليفة / «نحو بيبليوجرافية وطنية للمملكة» .- في: أوراق الربيع في المكتبات والمعلومات .- مرجع سابق .- ص١٦٢ - ١٦٣ .
- عباس صالح طاشكندي/ البيبليوجرافيا .- جدة جامعة

الملك عبدالعزيز، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .- ٥٨ص .

- عبدالحفيظ قاري/ «علم سجل الكتب - ١ Bibliography» .- **العرب** .- مج٦، ع٤ (شوال ١٣٩١هـ/ كانون الأول ١٩٧١م) .- ص٢٩٦ - ٣٠٩ .

- عبدالحفيظ قاري/ «علم سجل الكتب - ٢ Bibliography» .- **العرب** .- مج٦، ع٥ (ذو القعدة ١٣٩١هـ / كانون الثاني ١٩٧١م) .- ص٣٢٨ - ٣٣٩.

- عبدالحفيظ قاري/ «علم سجل الكتب - ٣ Bibliography» .- **العرب** .- مج٦، ع٦ (ذو الحجة ١٣٩١هـ / شباط ١٩٧٢م) .- ص٤١٨ - ٤٢١.

- عبدالستار الحلوجي / «نحو ببليوجرافيا وطنية للمملكة العربية السعودية» في : **دراسات في الكتب والمكتبات** .- الرياض : مكتبة مصباح، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .- ص٢٥٣ .

- عبدالستار الحلوجي / «نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين» .- **الدارة** .- مج٣، ع٣ ، ٤ (شوال ١٣٩٦هـ/ أكتوبر ١٩٧٦م) .- ص١٧٦ - ١٨٣ .

- علي بن إبراهيم النملة / **الوراقة وأشهر أعلام الوراقين** .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .- ٢٠٠ص .

- علي بن سليمان الصوينع / **استرجاع المعلومات في اللغة العربية** .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

- لروي هارولد ليندر / **نشأة الببليوجرافيا القومية الشاملة الجارية** .- ترجمة عبدالمنعم محمد موسى .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .- ٣٣٤ص .

- لويز - نويل مالكليس / **الببليوغرافيا** .- ترجمة بهيج شعبان .- مراجعة هنري زغيب .- بيروت : منشورات عويدات ١٩٨٩م .

- محمد عبدالواحد ضبش / **استخدام المكتبات ومصادر المعلومات** .- القاهرة : دار الكتاب العرب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- محمد فتحي عبدالهادي / «ركائز الضبط الببليوجرافي العربي : نظرة عامة ودعوة للتقنين والتوحيد» .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية .- مج٢، ع٢ (أبريل ١٩٨٦م / شعبان ١٤٠٦هـ) .- ص٢٥ - ٣٩ .

- محمد فتحي عبدالهادي وآخرون / **مكتبات الأطفال** .- القاهرة : مكتبة غريب، (١٩٨٨م) .

- محمد محمد أمان / خدمات المعلومات ، مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية .- الرياض : دار المريخ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- محمود الأخرس / مقالات في علوم المكتبات .- ط٣ .- الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة التعليم العالي السورية. **الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة "الببليوغرفيا" والتوثيق والمخطوطات العربية** .- القاهرة: المنظمة ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة المعارف في المملكة العربية السعودية . **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي** .- الرياض : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .- ص٣٣٧ - ٤٢٧ .

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة الثقافة والفنون في الجمهورية العراقية . **المؤتمر الثاني للإعداد الببليوغرافي للكتاب العربي** .- بغداد : دار الرشيد، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

- ناصر محمد السويدان / "على هامش المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافي" .- **المكتبة** .- مج١، ع١ (سبتمبر ١٩٧٨م) .- ص١٨ - ١٩ .

القاموس المحيط للفيروز ابادي

شرحه ونقده وترجمته

رابح لطفي جمعة

جمهورية مصر العربية - القاهرة

تقديم

أول ما وضع العلماء في علم اللغة - أي معرفة معاني ألفاظها المفردة - وضعوا رسائل وكتبًا صغيرة في موضوعات خاصة كالألفاظ المتعلقة بخلق الإنسان أو النخلة أو السيف أو الأسد أو الجمل... إلخ، ولما ظهر الخليل بن أحمد (ت ١٨٠هـ) أحصى ألفاظ اللغة بطريقة حسابية في كتاب ورتبه على حروف المعجم مقدمًا حروف الحلق ومبتدءًا منها بحرف العين، ولذلك سمّى معجمه «كتاب العين» .

ثم ألف أبو بكر بن دريد (ت ٣٢٠ هـ) معجمه الذي سماه «الجمهرة» مرتبًا على حروف المعجم بترتيبها المعروف الآن، ثم وضع الجوهري (ت ٣٩٨هـ) كتاب "الصحاح" (١) على ترتيب كتاب الجمهرة، كما وضع ابن سيده الأندلسي.. (ت ٤٥٨هـ) كتابه «المحكم والمخصص» على ترتيب الخليل، كما وضع الصاحب ابن عباد (ت٣٨٥هـ) كتابه «المحيط» .

وهذه هي أصول كتب اللغة أو المعاجم، وما وضع بعدها لا يعدو أن يكون جمعًا لهذه الأصول أو اختصارًا منها مثل «مجمع البحرين» للصغاني من علماء اللغة في فارس (ت ٦٥٠هـ) و«النهاية» لضياء الدين ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) و«لسان العرب» لابن منظور (ت ٧١١هـ) (٢)، و«المصباح المنير» للفيومي (ت٧٧٠هـ)، و«القاموس المحيط» للفيروز ابادي (ت٨١٧هـ) الذي نحن بصدد الحديث عنه في هذا المقال .

القرآن الكريم واللغة العربية

وقد كان للقرآن الكريم أبعد الأثر وأعمقه في آداب اللغة العربية بعامة وألفاظها ومفرداتها بخاصة، فقد تكاثرت العلوم والآداب إبان التمدن الإسلامي في مكة والمدينه ودمشق وبغداد والكوفة والبصرة ومصر وبلاد المغرب والأندلس حتى تجاوز عدد هذه العلوم والآداب ثلاث مئة علم في الشرع واللغة والتاريخ والأدب والشعر والنقد والنحو وعلومه، وأكثرها نشأ من القرآن الكريم أو تولد خدمة له حتى لا يكاد علم من هذه العلوم يخلو من تأثير القرآن عليه، وبالجملة فإن معظم العلوم العربية اقتضاها القرآن والدين الإسلامي حتى أن بعض العلماء عدّ اللغة من قبيل الدين وأنها توقيف من عند الله لا اصطلاح، وقد شرفها سبحانه وتعالى بلون من القداسة والتعظيم، فنزل بها القرآن لتكون لغة الإسلام بجميع شعوبه، وإلى هذا التمييز والتفضيل أشار سبحانه بقوله﴿**إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون**﴾ (سورة يوسف، آية٢).

قال أبو عمرو بن العلاء «علم العربية هو الدين بعينه»، وقال الجوهري في مقدمة الصحاح «هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها وجعل علم الدين والدنيا منوط بمعرفتها»، و قال السيوطي في كتابه "المزهر": «لاشك أن علم اللغة من الدين؛ لأنه من فروض الكفايات وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة»، وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة؛ وقال الفارابي في كتابه "ديوان الأدب"؛ «القرآن كلام الله وتنزيله... ولا سبيل إلى علمه أو إدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة» وقال ثعلب في أماليه: «الفقيه يحتاج إلى اللغة حاجة شديدة» ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بالعربية، وما لا يفهم الواجب إلا به فهو واجب. بل إن بعض المفكرين المحدثين يدعون إلى تغيير اسم اللغة العربية إلى "لغة القرآن" (٣) .

ومن هنا احتلت معاجم اللغة مكانة مرموقة بين

علوم اللغة، ولا نكون مغالين إذا قلنا إنه إذا تفاخرت اللغات بمعاجمها وقواميسها، فالفخر كل الفخر للغة الضاد، إذ لم يعرف العالم أمة كالعرب فاقوا سائر الأمم عناية بلغتهم وسعيًا في جمعها وتدوينها وبحثًا في مفرداتها وتعقبًا لشواردها ودلالة الحرف الواحد من حروفها بحسب موقعه من اللفظ الواحد، وقد اعترف بهذه الحقيقة المستشرق الإنجليزي جون . أ . هيوود أستاذ الدراسات العربية بجامعة درهام بإنجلترا في كتابه «صناعة المعاجم العربية» فقال: «كان لدى العرب معاجم شاملة تفوق معاجم سائر اللغات قبل القرن التاسع عشر دقة وشمولاً» (٤) .

القاموس المحيط

وفي هذا المقال نتحدث عن القاموس المحيط للإمام مجدالدين محمد بن يعقوب المعروف بلقب الفيروز ابادي (٥).

والعنوان الكامل لهذا المعجم الذي شغل علماء اللغة شرحًا وتعليقًا ونقدًا وتهذيبًا واستدراكًا وتبويبًا هو «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط». وقد طبع هذا القاموس أكثر من مرة في مصر والهند والأستانة، فطبع في مصر لأول مرة سنة ١٢٧٤هـ في أربعة مجلدات، ثم طبع بعد ذلك مرارًا منها طبعة سنة ١٢٨٢هـ، وطبعة سنة ١٣٠١هـ، ويوجد على هذه الطبعة شرح ديباجة القاموس لأبي الوفاء نصر الهوريني، ثم طبعة سنة ١٩٣١. كما طبع في كلكتا سنة ١٢٣٢هـ (١٨١٧م) في مجلد واحد بتصحيح الشيخ أحمد بن محمد علي الأنصاري اليمني الشرواني الزيدي، كما طبع في لكناو سنة ١٨١٥م وفي بومباي سنة ١٢٧٢هـ، سنة ١٨٨٤م ، وفي الأستانة سنة ١٢٥٠هـ، سنة ١٣٠٤هـ. وتوجد بمكتبة الكونجرس الأمريكية في قسم الشرق الأدنى قطعة من القاموس المحيط إلى آخر حرف باب الطاء كتبت سنة ٩٤٨هـ (٦) .

وقبل أن نتحدث عن شرح القاموس المحيط وانتقاداته وترجماته وانتهاج علماء اللغة منهجه في التأليف، نشير هنا إلى أن لمؤلفه كتبًا أخرى في اللغة وعلمائها أهمها كتاب «البلغة في طبقات أئمة اللغة» ، وقد اعتمد عليه الجلال السيوطي (ت٨١٩هـ) في تأليف كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » وهو من أجمع ما صنف في تراجم النحاة واللغويين من صدر الإسلام حتى أواسط القرن التاسع الهجري (٧) .

كذلك ألف الفيروز ابادي «المرقاة الوفية في طبقات الحنفية».

طريقة تأليف القاموس المحيط

أما طريقة تأليف القاموس المحيط فقد رتبت فيه المواد على الحرف الأخير من الكلمة، فمثلاً «أب - شرب - ضرب - كتب - لعب ....» تأتي في باب الباء ، وجاء الشيخ طه الزاوي فرتب القاموس على الحروف الهجائية على النمط المألوف في المعاجم الحديثة ليسهل تناوله والرجوع إليه.

ومنذ أن ألف الفيروز ابادي قاموسه المحيط، تناوله علماء اللغة بالشرح ديباجة ومتنًا واختصارًا وانتقادًا وتكملة واستدراكًا وترجمة حتى أن القارئ ليدهش من كثرة الكتب والمؤلفات التي وضعت في هذا الصدد، وإن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على أهمية هذا المعجم اللغوي ومكانته بين القواميس العربية؛ بل إن هذه الأهمية لم تقتصر على ذلك فحسب؛ بل كان منهج المؤلف في التأليف والترتيب والتبويب مثالاً احتذاه كثير من واضعي المعاجم اللاحقة مع شيء من التجديد في المادة أو الترتيب على ما سيجيء.

شروح القاموس وديباجته

لم يعن علماء اللغة بشرح القاموس ووضع الحواشي على المتن فحسب؛ بل عنوا أيضًا بشرح ديباجته لما فيها من الحديث عن بعض القضايا اللغوية ومناهج التأليف المعجمي.

ومن هذه الشروح ما يلي:

١ - شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبدالرءوف المناوي (٨) .

٢ - شرح عيسى بن عبدالرحيم لديباجة القاموس والتعليق عليها

٣ - شرح ديباجة القاموس لأبي الوفاء نصر الهوريني، وقد طبع في مصر سنة ١٣٠١هـ.

٤ - **شرح ديباجة القاموس** للشيخ زين الدين بن محمد الحديدي الأنصاري وقد شرحها شرحًا لطيفًا.

أما شروح القاموس ذاته فنذكر منها الشروح الآتية:

١ - **شرح سعدالله بن عيسى** المفتي المعروف بسعدي جلبي، وقد جمع هذه الشروح تلميذه عبدالرحمن بن سيدي علي الأماسي (ت ٩٨٣هـ) ودونها في كتاب فصار حاشية للقاموس.

٢ - حاشية الشيخ عبدالباسط بن خليل الحنفي (ت٩٢٠هـ) على القاموس وسماه «**القول المأنوس على القاموس**».

٣ - شرح بدرالدين القرافي (ت١٠٠٨هـ) وأسماه «**القول المأنوس بتحرير ما في القاموس**»، وتوجد منه نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية.

وللقرافي أيضًا كتاب آخر في دار الكتب المصرية اسمه «**القول المأنوس في مغلق القاموس**».

٤ - **حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي** (ت١٠٠٤هـ) وقد دونها ولده، ويذكر المناوي أن الشيخ نورالدين كان يديم النظر ويكتب في طرة القاموس ما يظهر له ويرتضيه فسأله بعض الأعيان أن يجرده فأجاب، وهو تعليقة تامة من أوله إلى آخره.

٥ - شرح محمد بن عبدالرءوف المناوي (ت١٠٣١هـ) وسماه «**إيناس النفوس بشرح القاموس**» انتهى فيه إلى حرف الذال، وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» وتحدث عن هذا الشرح بالتفصيل(٩).

وقد قال المناوي في شرحه: «ومن أعظم ما صنف في اللغة كتاب القاموس الذي ظهر في الاشتهار، وكنت صرفت نبذة من العمر في تتبع نصوصه فألهمت أن أقيد تلك الفوائد المحررة، فشرعت وكتبت المتن بالشرح».

٦ - **القول المأنوس في صفات القاموس** للشيخ سعدالله المغني، وقد ضمنه خمسًا وثلاثين من الصفات التي تتعلق بالقاموس، وقد طبع في برامفور سنة ١٢٨٧هـ وقرظه الشيخ خليل إبراهيم المدني الحنفي، وذكر الشيخ سعدالله في مقدمة كتابه أنه سمع أن للقاموس حاشية أخرى تسمى «**برجل الطاووس**».

٧ - شرح الشيخ أبي عبدالله محمد بن الطيب بن محمد الفاسي (ت١١٧٠هـ).

٨ - شرح السيد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) (١٠)، وقد أسماه «**تاج العروس في جواهر القاموس**»، وذكر في أول شرحه جملة من علماء اللغة ممن شرحوا القاموس المحيط منهم النور المقدسي المشار إليه آنفًا وسعدي أفندي وملاّ علي القاري وعبدالرءوف المناوي والقرافي والسيد عبدالله الحسني صاحب اليمن.

وللزبيدي أيضًا كتاب «**التكملة والصلة والذيل للقاموس**» استدراكًا لما فات الفيروز ابادي في قاموسه ويقع في مجلدين وتوجد منه نسخة في خزانة القروين بفاس(١١).

نقد القاموس المحيط

هذا عن الكتب والحواشي التي تناولت القاموس المحيط وديباجته بالشرح والتعليق واستدراك ما فات مؤلفه.

ومع ذلك لم يسلم القاموس من توجيه سهام النقد إليه وتعداد المآخذ عليه، وتدور هذه النقود والمآخذ في جملتها حول خطة الفيروز ابادي في التأليف والترتيب وتعريفات الألفاظ واشتقاقها وغموض عباراته وتناقضه في التفسير واستدراك ما فاته وتفضيل الصحاح للجوهري على القاموس، وغير ذلك من قضايا اللغة والتأليف المعجمي.

وفيما يلي بعض المؤلفات في انتقاد القاموس:

١ - **ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس** لبعض العلماء ويقع في ١٣٩ صفحة جمعت فيه الألفاظ التي فاتت صاحب القاموس ورتبت على ترتيبه، وتوجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية.

٢ - كتاب «**زيادات على القاموس**» لعبدالرءوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) استدرك فيه مؤلفه ما فات صاحب القاموس، وقد وصل فيه إلى حرف الذال.

٣ - **الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط** لمحمد بن مصطفى الشهير بداود زاده (ت١٠١٧هـ)،

قال المؤلف في مقدمته «أردت أن أجمع الغلطات التي عزاها صاحب القاموس إلى الجوهري (صاحب الصحاح) مع إضافة شيء من سوانح خواطري».

وتوجد من هذا الكتاب نسخة في أيا صوفيا.

٤ - **إضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس**، لعبدالعزيز الحلي، وتوجد منه نسخة في مكتبة الجزائر العاصمة.

٥ - **مرج البحرين في أجوبة القاموس عن اعتراضاته على الجوهري**، تأليف المولى القاضي أويس بن محمد المعروف بويسي (ت١٠٣٧هـ) .

٦ - **الجاسوس على القاموس** للشيخ أحمد فارس الشدياق (ت١٨٨٦هـ) (١٢) .

وكان الشدياق يحمل معه القاموس المحيط في أسفاره وفي حله وترحاله، وقد حمله على تأليف كتابه «الجاسوس» - كما يقول في مقدمته - هو «حث أهل العربية على حب لغتهم الشريفة، وحث أهل العلم على تحرير كتاب فيها خالٍ من الإخلال، مقرب كما يطلبه الطالب منها دون كلال، فإني رأيت جميع كتب اللغة مشوشة الترتيب، كثر ذلك أو قل، خصوصًا كتاب القاموس الذي عليه اليوم المعول».

ويؤكد ذلك عماد الصلح في كتابه عن الشدياق فيقول «إن كتاب الجاسوس على القاموس كان الغرض من إنشائه الدعوة إلى وضع القواميس على النسق الحديث، فالقواميس القديمة في رأيه وقاموس الفيروز ابادي على التخصيص فيها من القصور والإبهام وغيرها من الأسباب ما يحضّ أهل العربية على تأليف كتاب في اللغة العربية يكون سهل الترتيب واضح التعريف، شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتاب ويكون سهل المجتنى، داني الفوائد، بين العبارة، وافي المقاصد» (١٣) .

وقد انصب كتاب الجاسوس في معظمه على نقد القاموس المحيط، فاشتمل على انتقاد عبارات القاموس وخطته وتعريفاته ومعاني ألفاظه واشتقاقها وأوهام المؤلف في تعريف المسميات.

وحصر الشدياق أوهام صاحب القاموس وأخطاءه في بضعة وعشرين نقدًا، منها إبهام تعريف الألفاظ والتباسها وغموض عباراته واضطرابه في المصادر والمشتقات والمفردات والجموع والمعربات، وتعريفه بالمجهول فلا يزيد اللفظ تعريفًا، وإغفاله ذكر الأضداد والقلب والإبدال، وخبطه في التذكير والتأنيث، وتناقضه في التفسير أحيانًا وغير ذلك من النقود.

وقد جاء كتاب الجاسوس في نحو سبع مئة صفحة من القطع الكبير ، والمقدمة في نحو مئة صفحة وفي المتن ٢٤ نقدًا على القاموس، وقد طبع سنة ١٢٢٩هـ (١٨٨١م) في مطبعة الجوائب.

وللشدياق كتاب آخر اسمه «سر الليال في القلب والإبدال»، وقد ألفه من ثلاث مقاصد، والمقصد الثالث منه استدراك لما فات صاحب القاموس من لفظ أو مثل أو إيضاح عبارة أو اشتقاق مادة، كما أضاف الشدياق في هذا الكتاب نقدين من كتابه الجاسوس على القاموس، أحدهما فيما ذكره صاحب القاموس في غير محله المخصص به، والثاني فيما لم يذكره مطلقًا، وقد طبع هذا الكتاب في القسطنطينية سنة ١٢٨٤هـ على أيام السلطان عبدالعزيز خان.

كتب أخرى عن القاموس المحيط

وإلى جانب هذه الكتب التي ألفت في شرح القاموس ونقده، هناك كتب أخرى ألفت في تفضيله على الصحاح للجوهري أو تفضيل الصحاح عليه أو غير ذلك من المقاصد، نذكر منها كتاب السيوطي «**الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح**» وقد ذكره ابن النديم في الفهرست، وكتاب «**فضل الصحاح على القاموس**» لعبدالقادر بن أحمد اليمني (١٤)، وكتاب «**ضوء القابوس في زوائد الصحاح على القاموس**» لمؤلف مجهول، وكتاب « **الناموس**» لعلي بن محمد القاري الهروي المكي وهو كتاب في اللغة لخّصه المؤلف من القاموس المحيط، و« **رسالة العنقاء المغرب الواقع في القاموس**» للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الدنوشري (ت ١٠٢٥هـ) .

ترجمة القاموس المحيط

ولم يقتصر اهتمام علماء اللغة بالقاموس المحيط على شرحه ونقده وغير ذلك من القضايا اللغوية المتعلقة به؛ بل تجاوز الأمر إلى ترجمته لبعض اللغات، نذكر منها الترجمات الآتية:

١ - ترجمة الشيخ أحمد بن مركز إلى اللغة التركية، وقد أسماه «**بابوس في ترجمة القاموس**».

٢ - ترجمة الشيخ حبيب الله القنوجي الهندي إلى اللغةالفارسية، وقد أسماه «**القابوس في ترجمة القاموس**» وقد وضعه في عهد السلطان محمد شاه وأتمه سنة ١١٤٧هـ، وتوجد منه نسخة خطية في المتحف البريطاني.

٣ - ترجمة أحمد عاصم إلى اللغة التركية أيضًا وقد أسماه «**الأوقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط**»، وقد طبع في مصر سنة ١٢٥٠هـ.

احتذاء المعاجم الحديثة لمنهج القاموس المحيط في المادة والترتيب

قدمنا أن أهمية القاموس المحيط لم تقتصر على شرحه ونقده وترجمته فحسب؛ بل كان منهج المؤلف في التأليف والترتيب والتبويب مثالاً احتذاه كثير من المعاجم والقواميس اللاحقة مع شيء من التجديد في المادة والترتيب (١٥).

ومن أهم المعاجم الحديثة التي تأثرت بالقاموس المحيط ونهجت نهجه كتاب «محيط المحيط» و«قطر المحيط» للمعلم بطرس البستاني.

فمعجم محيط المحيط يجمع بين المحافظة والتجديد، وتتمثل محافظته في مادته التي اعتمد فيها على القاموس المحيط، بحيث يعد من المعاجم التي أعادت ترتيب القاموس (١٦).

أما قطر المحيط فهو مختصر من محيط المحيط، ويقع في جزء واحد ولا يختلف منهجه عن محيط المحيط الذي لا يختلف بدوره عن منهج القاموس للفيروز ابادي.

كذلك من المعاجم الحديثة التي انتهجت نهج القاموس معجم «**أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد**» لسعيد الخوري الشرتوني اللبناني (ت ١٣٣٠هـ)، وقد نشره سنة ١٨٨٩، وهو كمعجمي المعلم بطرس البستاني اعتمد مثلهما على القاموس في الترتيب والتبويب، وإن كان الشرتوني قد أضاف زيادات استمدها من تاج العروس للزبيدي، إلا أنه اعتمد أساسًا على مادة القاموس المحيط وحافظ على عبارات الأقدمين ووقوفه عند كلام الفحول وضبط الكلمات بالنص.

كذلك من المعاجم التي احتذت حذو القاموس معجم **الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية** لجرجس همام الشويري، وقد صدر سنة ١٩٠٧م، ومادته مختصرة من محيط المحيط للبستاني، كما بين المؤلف في مقدمته، إلى جانب مواد أخرى استمدها من تاج العروس للزبيدي.

كذلك من المعاجم الحديثة التي تأثرت بمنهج القاموس المحيط معجم متن اللغة للشيخ أحمد رشيد وقد صدر سنة ١٩٥٨م في خمسة أجزاء كبيرة، ومادته اللغوية منقولة من المعاجم والقواميس القديمة وخاصة القاموس المحيط وشرحه «**تاج العروس**» وغيرهما من المعاجم.

فهذه المعاجم سالفة الذكر تلتقي كلها في ظاهرة معجمية واحدة هي الاختصار والاعتماد على القاموس المحيط، سواء في التنظيم والترتيب أو في نقل الثروة اللغوية أو في المحافظة على العبارات التي استخدمها الأقدمون في شرح الألفاظ.

وبعد؛ فهذا بعض ما عنّ لنا من الحديث عن القاموس المحيط الذي شغل علماء اللغة على مر العصور، ومن ذلك يتبين للقارئ الكريم تلك الأهمية التي كانت - ولا تزال - لهذا المعجم الفذ والمكانة المرموقة التي احتلها بين المعاجم اللغوية.

الهوامش والمراجع

١ - يعدّ معجم الصحاح لإسماعيل ابن حماد الجوهري (٣٣٢-٣٩٨هـ) من المعاجم العربية المهمة، وقد تناوله العلماء بالتعليق والتحقيق والنقد والتهذيب، فوضع ابن القطاع السعدي (ت ٥١٥ هـ) حاشية عليه ووضع الصغاني (ت٦٥٠هـ) كتابًا اسمه «التكملة» ذكر فيه ما فات الجوهري من اللغة، وألف القفطي كتابًا أسماه «إصلاح خلل الصحاح»، كما هذبه وأصلحه علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ)، وخرّج السيوطي أحاديثه، وشرح الصفدي شواهده واختصره ابن الصائغ الدمشقي ومحمد بن أبي بكر الرازي، وأخيرًا قام أحمد عبدالغفور عطار في العصر الحديث بتحقيق الصحاح ونشره بالقاهرة عن دار الكاتب العربي سنة ١٣٧٧هـ.

٢ - يعدّ لسان العرب أوفى معجم لغوي جمع ما ضمنته كتب السابقين، وهو إلى جانب أنه كتاب لغة، فهو كتاب تفسير وحديث وفقه وأدب، وقد طبع أكثر من مرة منها طبعة بولاق بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠هـ في عشرين جزءًا، ومن الطبعات الحديثة طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر وهي طبعة مصورة من طبعة بولاق، وأخيرًا طبعة دار المعارف بالقاهرة.

٣ - لقاء مع الدكتور رشدي فكار، **مجلة الفيصل**، عدد ١٩٠، أكتوبر سنة ١٩٩٢، ص ٢٣.

٤ - John A. Haywood, Arabic Lexicography, London, p18.

٥ - ترجمته في **الشقائق النعمانية** على هامش ابن خلكان، ج١، ص ٣٢٠، مقدمة القاموس المحيط، طبعة سنة ١٣٠١هـ، وحاشية الشيخ الهوريني في شرح ديباجة القاموس، طبع مصر، ومعجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة ج٧، ص١٢.

٦ - مكتبة الكونجرس، لمحات من التاريخ، إعداد محمد أحمد النهاري، مجلة الفيصل، العدد ٢١٤، أكتوبر سنة ١٩٩٤، ص ٨١.

٧ - نشر المستشرق الهولندي مرسنجه هذا الكتاب في ليدن سنة ١٨٣٩ وطبع بالقاهرة بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦هـ بعناية محمد أمين الخانجي، كما طبع أيضًا في مصر بعناية وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم سنة ١٩٦٦، ثم طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٦٤ (ذيل المراجع العربية والمصرية، ص ١٣٥، ٤٧٤، ٤٧٥).

٨ - كتاب الضوء اللامع في **أخبار أهل القرن التاسع** للسخاوي، ج١، ص ١٧٩.
هو الإمام عبدالرءوف المناوي ولد بالقاهرة سنة ٩٥٢هـ وتوفي سنة ١٠٣١هـ، وقد كتب لنا ابنه تاج الدين محمد نبذة عن تاريخ حياة والده فذكر أنه نشأ في حجر أبيه وأخذ عنه علوم العربية كما أخذ علوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه عن شيخ الإسلام شمس الدين محمد الرملي الأنصاري ولازمه ملازمة تامة، وألف المناوي في كل علم وفن وضرب بسهم وفير في كل ميادين المعرفة العربية والإسلامية وخلف مؤلفات عديدة أربت على المئة في اللغة والفقه والشريعة والأحاديث والتصوف؛ بل وفي الطب والحيوان والنبات، نذكر منها كتاب التوقيف على مهمات التعاريف وهو معجم لغوي جمع فيه المؤلف قرابة ثلاثة آلاف تعريف من تعاريف الألفاظ المتداولة في العلوم الإسلامية والمصطلحات الفكرية التي اصطلح عليها بين الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والنحاة والمفسرين والصوفية وغيرهم (**التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق الدكتور عبدالحميد صالح حمدان، ط١، عالم القاهرة، سنة ١٩٩٠، مقدمة

المحقق ص ٥ وما بعدها).

٩ - حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج٢، ص ١٣٠٩.

١٠- ولد الشيخ أبو الفيض السيد محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق الشهير بمرتضى الحسيني الزبيدي الحنفي سنة١١٤٥هـ، ونشأ في زبيد باليمن، ولكن السيد محمد صديق حسن خان بهادر ملك مملكة بهوبال قال في كتاب «**البلغة في أصول اللغة**» في الباب الثاني الذي عقده في ذكر الكتب المؤلفة في علوم اللغة العربية والفارسية والهندية تحت باب التاء صفحة ١١ عندما تكلم عن تاج الحسيني الواسطي البلجرامي ثم الزبيدي، وبلجرام قصبة على خمسة فراسخ من قنوج موطن صديق حسن القنوجي. أما أبو الفيض فهي كنية الزبيدي، وقد كناه بها السيد أبو الأنوار وفا وذلك في مصر يوم ١٧شعبان سنة ١١٨٢هـ برحاب السادة بني الوفا كما يذكر ذلك الجبرتي في كتابه «**عجائب الآثار**» (الجبرتي، ج٢، ص ٢١٨-٢٢٣، طبعة المطبعة العامرة الشرفية بمصر سنة ١٣٢٢هـ).

١١- مجلة المجمع العلمي بدمشق، مجلد١٢، ج١، ص١١٦.

١٢- ولد فارس الشدياق سنة ١٨٠٥ في كسروان بلبنان وعمل في شبابه في نسخ الكتب، ثم قصد مصر وأنشأ القسم العربي في جريدة «**الوقائع المصرية**»، ثم سافر إلى مالطة للتعليم في مدرسة الأمريكان، ثم انتقل إلى لندن فباريس فتونس، حيث أصبح رئيس تحرير جريدة «**الرائد التونسي**» الرسمية، وهناك أعلن إسلامه وتسمى باسم أحمد فارس الشدياق، ثم غادر تونس إلى الآستانة حيث أنشأ مجلة «**الجوائب**» ومن آثاره في اللغة عدا «**الجاسوس على القاموس**» كتاب «**سر الليال في القلب والإبدال**».

ولمزيد من المعلومات عن حياة الشدياق ومؤلفاته راجع كتاب عماد الصلح «**أحمد فارس الشدياق، آثاره وعصره**» شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ط٢، سنة ١٩٨٧، ومحمد عبدالغني حسن، **أحمد فارس الشدياق** من سلسلة أعلام العرب، عدد ٥٠، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ومحمد أحمد خلف الله، كتاب **أحمد فارس الشدياق**، القاهرة سنة ١٩٥٥، وجرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، القاهرة سنة ١٩٥٧، ومحمد يوسف نجم، **أحمد فارس الشدياق**، بيروت سنة ١٩٤٨، وبولس مسعد كتاب «**فارس الشدياق**»، القاهرة سنة ١٩٣٤، ومخائيل صوايا، **أحمد فارس الشدياق**، بيروت، سنة ١٩٦٢ وغيرها.

١٣- عماد الصلح، **أحمد فارس الشدياق، آثاره وعصره**، ط٢، بيروت، سنة ١٩٨٧، ص ١٨٤.

١٤- صديق حسن القنوجي الهندي، كتاب «**البلغة في أصول اللغة**»، ص ١٤٢، ١٥١.

١٥- مثال التجديد، قياس، مالم يسمع من العرب على ما سمع منهم، وقبول الألفاظ والصيغ الناتجة عن الاعتراف باجتهاد اللغويين المحدثين، وقبول ما تقره الهيئات والمجامع اللغوية في أصول اللغة وأقيستها، وقبول المولد الذي استخدمه العرب، سواء أكان التوليد في اللفظ أم في المعنى، وقبول ما عربه المحدثون من الكلام الأعجمي، وقبول المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي يقتضيها تطور الزمن وجعل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم والفنون، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وغير ذلك من ألوان التجديد.

١٦- دكتور أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، سنة ١٩٧١، ص ٢١٨.

السمعاني وكتابه أدب الإملاء والاستملاء

مصطفى رجب بيومي
كلية التربية
سوهاج - مصر

(أ) من هو السمعاني ؟

المعلومات المتاحة عن السمعاني في المصادر التاريخية المعروفة قليلة الفائدة فيما يخص البحث الحالي، وهي قليلة بوجه عام ومتكررة من مصدر إلى آخر، والاختلاف فيما بينها - بالنسبة للمعلومات الأساسية - طفيفة .

فالسمعاني هو تاج الدين أبو سعد عبدالكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر المنصور بن محمد بن عبدالجبار ابن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عبدالجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم بن عبدالله بن عبدالمجيب التميمي السمعاني المروزي . هذه هي سلسلة نسبه كما نقلها ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/٢٠٩) .

ومن المعروف في التاريخ العربي أن الشخص له اسم وكنية ولقب . فاللقب علامة على أبرز صفة فيه، أو ما اشتهر به بين الناس تكريمًا له أو تعريفًا به مثل الصديق لأبي بكر، رضي الله عنه، أو الفاروق لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه. والكنية هي اللفظ المصدر بكلمة أب أو أم. والاسم هو الذي سمي به عند مولده . وبذلك يكون تجريد اسم السمعاني هو : عبدالكريم بن محمد بن المنصور . وأما نسبته : التميمي فترجع إلى قبيلة تميم التي ينتمي إليها، والسمعاني فترجع إلى سمعان وهو بطن من بطون قبيلة تميم؛ أي جزء من القبيلة وكانوا يقسمون القبيلة بطونًا وأفخاذًا فهي مصطلحات معروفة في كتب التراث . والمروزي نسبة إلى مدينة (مرو) الخراسانية التي ولد بها ومات بها وهي نسبة غير قياسية لغوياً ، فالقياس أن يقال مروي، ولكنهم تعارفوا على إضافة حرف الزاي حين ينسبون إليها، فيقولون : مروزي، واشتهر ذلك وأصبح معروفًا في كتب الصرف . والمسموع في اللغة له قوة المقيس؛ بل ربما زاد عليه عند بعض اللغويين .

★ الخلاصة : أن عبدالكريم بن محمد بن المنصور المكنى بأبي سعد والملقب بتاج الدين والمنسوب إلى سمعان أو تميم أو مرو، اشتهر بنسبته إلى الفرع الذي ينتمي إليه من قبيلة تميم وهو : سمعان، فصار يعرف بين من جاءوا بعده بالسمعاني أو ابن السمعاني .

وقد ولد السمعاني في مدينة مرو يوم الإثنين ٢١ شعبان سنة ٥٠٦هـ، وتوفي بها في غرة ربيع الأول سنة ٥٦٢هـ، أي إنه عاش نحو ست وخمسين سنة .

(ب) بيئته :

ولد السمعاني في بيت مشهور بالعلم، فجده المنصور (٤٢٦ - ٤٨٩هـ) إمام عصره - كما يقول المؤرخ ابن خلكان - بلا مدافعة ، وكان حنفي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي وصار إمام الشافعية تدريسًا وإفتاء، وله

مؤلفات كثيرة منها : «منهاج أهل السنة» و«الانتصار» و«الرد على القدرية» وله في أصول الفقه كتاب «القواطع» وفي الخلاف كتاب «البرهان» الذي يشتمل على قريب من ألف مسألة خلافية، وله «تفسير القرآن العزيز» وجمع في الحديث ألف حديث رواها عن مئة شيخ .

وأما أبوه محمد بن المنصور (٤٦٦ – ٥١٠هـ) فقد كان عالمًا وإمامًا فاضلاً ومحدثًا وفقيهًا شافعيًا، وله – في الحديث فيما يبدو – مصنفات أشار إليها من أرخوا له، وكان له شعر تخلص منه قبل وفاته على عادة علماء الدين الذين ينفرون من قول الشعر، ويبدو أنه قضى وقتًا طويلاً من حياته في بغداد مدرسًا في المدرسة النظامية لمادة الحديث .

إن نشأة السمعاني في بيت علم مثل هذا البيت وفرت له – منذ بداية حياته – فرصًا قد يفتقر إليها غيره، من لقاء العلماء الذين كانوا يزورون هذا البيت ويعرفون لأصحابه فضلهم ومكانتهم، كما كان لذلك أثره في رفعه إلى التعلم في سن مبكرة، فإذا عرفنا أن أباه توفي سنة ٥١٠هـ وأنه هو نفسه ولد سنة ٥٠٦هـ أدركنا أنه لم يقصد في حياة أبيه إلا أقل من أربع سنوات، وكانت وفاة أبيه في صفر ٥١٠هـ وولادته هو في شعبان ٥٠٦هـ، ومع ذلك يروى في ترجمته لأبيه أنه حمله وأخاه إلى مدينة نيسابور بعد عودته من بغداد، وهناك سمعا الحديث من أبي بكر عبدالغفار بن محمد الشيروي وغيره، أي إنه بدأ الجلوس في حلقات العلم وهو في سن مبكرة جداً .

ويروي السمعاني أنه لقي من الشيوخ – طوال رحلة حياته العلمية – عددًا يزيد على أربعة آلاف شيخ، ويبدو أن علاقته بهم – أو بمعظمهم – كانت تقوم على تقدير عظيم له؛ فإننا نجد أن بعضهم حين كان يخرج لتوديعه عند زيارته لهم يبكي مما يدل على قوة علاقته بهم وإكبارهم لمكانته .

(ج) رحلاته :

كانت الرحلة لطلب العلم من أبرز مصادر التعلم في تلك الحقبة، وقد أصاب السمعاني حظاً عظيمًا من الرحلة، فقد سافر إلى ما وراء النهر وبلاد خراسان عدة مرات، كما سافر إلى قومس والري وأصبهان وهمذان وبلاد الجبال والعراق والحجاز والموصل والجزيرة والشام، ولعل هذا يفسر لنا ولعه بالتاريخ وقدرته على استيعاب كثير من الأحداث التاريخية ومعرفته الجيدة بالأنساب .

(د) مؤلفاته :

وعلى الرغم من رحلاته المستمرة وعمره المتوسط، فقد ترك السمعاني ثروة من المؤلفات التي يذكر بعض الباحثين أنها بلغت خمسين مؤلفًا إلا أن الموجود منها حاليًا أقل بكثير أو ربما يكون الذين ذكروا هذا الرقم عدّوا الكتب ذات الأجزاء الثمانية كتب منفصلة مثلاً .

ومن أهم مؤلفاته المشهورة :

١ – كتاب الأنساب : وهو أشهر مؤلف معروف له حالياً بين دارسي التاريخ وعلوم التراجم، ويذكر ابن خلكان أنه كان في نحو ثمانية مجلدات ثم اختصره ابن الأثير الجزري إلى ثلاثة مجلدات، واستدرك عليه ويضيف ابن خلكان «والمختصر هو الموجود بأيدي الناس والأصل قليل الوجود» .

٢ – «تذييل تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي في نحو خمسة عشر مجلداً .

٣ – تاريخ مرو – يزيد على عشرين مجلدًا .

٤ – تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة .

٥ – فرط الغرام إلى ساكني الشام (٨ أجزاء) .

٦ – التحبير في المعجم الكبير ⎫ كتب لا تزال مخطوطة طبقًا للزركلي

٧ – تبيين معادن المعاني ⎭

٨ – في لطائف القرآن .

٩ – أدب الإملاء والاستملاء .

١٠ – طراز الذهب في أدب الطلب .

كتاب أدب الإملاء والاستملاء

طبع هذا الكتاب لأول مرة بعناية المستشرق ماكس فايسنايلر سنة ١٩٥٢م، ثم أعادت طبعه دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨١م عن الطبعة الأولى نفسها . وقد اعتمد

ماكس فايسنايلر في إعداده للكتاب قبل طبعه على مؤلفات تسعة وعشرين ألفًا من مشاهير العرب في شتى التخصصات مثل : أحمد بن حنبل – البخاري – ابن الأثير – الترمذي – ابن خلكان – السيوطي – ابن حجر العسقلاني ... وغيرهم، إلا أن لنا مآخذ على ما قام به المستشرق هي :

١ – أنه لم يشر إلى الأصول المخطوطة التي اعتمد عليها، وهذا يفقد عمله جزءًا كبيرًا من الأهمية، ففي مرات كثيرة يشير في الهوامش إلى تعديلات قام بها في النص، ويقول (تشويه في الأصل) ولم يضع في المقدمة أية إشارة إلى مكان وجود النسخة الأصلية التي اعتمد عليها هذه .

٢ – أن عمله في نشر الكتاب انحصر في الآتي :

(أ) تخريج الآيات القرآنية (أي ذكر رقم السورة ورقم الآية) .

(ب) الإشارة إلى أماكن وجود أسماء البلدان في المصادر الأخرى، وبخاصة تلك المهتمة بالجغرافية مثل معجم البلدان لياقوت الحموي.

(ج) ضبط أسماء الأعلام مستعينًا في ذلك بمصادر أخرى من بينها كتاب الأنساب للسمعاني وغيره.

(د) تخريج الأحاديث النبوية الشريفة تخريجًا ناقصًا طبقًا لقواعد علم التخريج .

٣ – أن تخريجه للأحاديث اقتصر على الإشارة إلى موضع ورود الحديث في مصادر أخرى أحيانًا تكون أصلية، وأحيانًا يكتفي بتحديد مكان الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (تحرير المستشرق فنسنك) وهو معجم تقتصر خدماته على تحديد أماكن وجود الحديث .

ومعروف في علم التخريج أن التخريج الكامل يقتضي موازنة الروايات نقصًا وزيادة، وموازنة طرق الإسناد، والحكم على درجة الحديث صحة وضعفًا ، وهذا ما لم يلتزم به «ماكس فايسنايلر» .

٤ – لم يقم بشرح بعض الكلمات الصعبة التي تحتاج إلى شرح، والتي يستعصي فهمها على القارئ – بل وربما خاصة القراء أيضًا – مما أفقد عمله أيضًا جزءًا من التقدير .

★ **والخلاصة** : أن الكتاب طبقًا لنشرة «ماكس فايسنايلر» ليس كاملاً ولا يعدّ مفيدًا للقارئ الذي لا يستطيع التعامل مباشرة مع نص مملوء بالعنعنة وكل ما قام به الناشر هو ضبط النص وحتى هذه الميزة تفقد قيمتها في ضوء إغفاله لمصادره المخطوطة التي اعتمد عليها .

ونخلص من ذلك إلى أن الكتاب بحاجة إلى تحقيق جديد يتلافى جوانب هذا النقص .

القيمة التربوية للكتاب

يتميز كتاب أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني بعدة مزايا تجعله ذا قيمة تربوية تستحق الدراسة، منها :

١ – أنه كتاب كامل مكرس لبحث قضايا التعليم فقط، وليس من تلك الكتب الموسوعية التي تضم التعليم بين طياتها بوصفه تكملة لموضوع ما، أو استطرادًا لحديث ما .

٢ – أنه تناول قضايا تعليمية متعددة منها :

(أ) أخلاقيات التعليم كمهنة .

(ب) موضوعات التعليم .

(ج) التفاعل اللفظي بين المعلم والمتعلم .

(د) صفات المعلم الناجح .

(هـ) واجبات المتعلم .

٣ – أنه يحوي مادة علمية تقدم لنا صورة تاريخية للتعليم في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، من حيث :

(أ) أدوات التعليم ووسائله .

(ب) طرق التدريس .

(جـ) الإطار الديني للممارسات التعليمية .

٤ – أن المؤلف ينتمي إلى مدرسة المحدثين التي وضعت لنفسها منهجًا بحثيًا خاصًا في توثيق المادة

التاريخية، وقد استخدم المؤلف هذا المنهج في عرضه لكل جزئية من جزئيات كتابه .

٥ – أن الكتاب يعد واحداً من المصادر التي تؤرخ لمرحلة تعليمية متقدمة يمكن عدّها مرحلة التعليم العالي التي كانت تضم :

- الأستاذ (المملي) .
- مساعد الأستاذ (المعيد أو المستملي) .
- الدارس .

وقد أشار كثير من مؤرخي التربية الإسلامية إلى هذه المرحلة على أنها الصورة القديمة للتعليم العالي في البيئة العربية .

(هـ) منهج البحث عند السمعاني :

من القواعد المشهورة في منهج البحث التاريخي أن يكون المؤرخ على دراية واسعة بكيفية استنباط الأحداث، وترجيح القوي على الضعيف، ونقد المادة التاريخية التي يتعامل معها وعدم قبول الروايات على علاتها .

وهذه القواعد لا تخرج كثيراً عن قواعد البحث عند المحدثين، وربما كان الفضل في شهرتها يرجع إلى المحدثين أولاً، فهم الذين بدأوا بدراسة سلسلة رواة كل حديث، وألفوا الكتب المطولة عن رجال الحديث (الرواة)، من حيث سلوكهم وما عرفوا به من عدالة وضبط وتطورات المباحث في هذا الميدان حتى صارت علماً مستقلاً بذاته يدرس في الكليات الآن باسم «علم الجرح والتعديل»، ويقصد بالجرح وصف راوٍ من الرواة بأنه غير ثقة، وله درجات عندهم مثل : «ارم به – غير موثوق – كذاب – كذوب – ليس بشيء – أكذب الناس» وذلك حسب حالته المعروفة عنه، وانطباق وصف من هذه الأوصاف على واحد من سلسلة الرواة كافٍ للتشكيك في صحة الحديث إذا كان مروياً عن طريق هذه السلسلة فقط، ويتصل بهذه القاعدة قواعد أخرى كثيرة مثل معرفة تواريخ وفيات كل الرواة للتأكد من قول الراوي: سمعت فلاناً، فيبحث علماء الجرح عما إذا كان هذان الشخصان قد التقيا فعلاً أو لم يلتقيا .

ويقصد بعلم «التعديل» وصف راوٍ أو أكثر بالعدالة والضبط ووصفه بإحدى الصفات التي يستخدمونها في هذه الحالة مثل : «ثقة – صدوق – أصدق الناس، وما إليها...» .

ونقد الحديث من خلال التعرف إلى أحوال الرواة يسمى بنقد «السند» أي سلسلة رواة الحديث، ويسمى اصطلاحاً «علم رجال الحديث» أو «علم الجرح والتعديل» أو «علم الرجال» وفي النهاية يعرف «بعلم الرواية» .

وهناك النقد الذي يوجه إلى مضمون الحديث نفسه فيما يتصل باتفاقه مع القرآن الكريم أو اختلافه، أو فيما يتصل بموضوع الحديث ذاته، فقد يكون قابلاً للشك في ذاته كتلك الأحاديث الكثيرة التي تم وضعها لأسباب سياسية بعد نشأة الفرق وتصارعها، وهذا يسمى بعلم الدراية .

منهج البحث الذي اتبعه

١ – سار في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء» على الوتيرة التالية :

١/أ – يذكر الرأي الذي يريد أن يقوله .

١/ب – يستدل على صحة هذا الرأي بآية قرآنية إن وجدت، ثم بالحديث، ثم بأقوال العلماء والتابعين مرتبين حسب مكانتهم وشهرتهم.

١/ ج – يذكر سلسلة رواته ناسباً كل راوٍ منهم إلى البلد التي يقيم بها ويدرس بها، أو إلى المكان الذي سمع منه هذا الحديث فيه .

١/د – ينقد أحياناً خطأً من أخطاء رواته بعد ذكر الرواية الخاطئة .

١/هـ – يذكر أساتذته دائماً مسبوقين بلقب «شيخي أو أستاذي أو شيخنا» .

٢ – أحياناً يحيل القارئ إلى كتب أخرى كقوله (ص١٦٠) بعد أن ذكر أدوات الكتابة التي كانت مستخدمة قبل عصره مثل الجلود والألواح وغيرها:«وقد ذكرت هذه الأنواع

بأسانيدها في كتاب أدب الطلب» ومن رامها فليرجع إليه. وقال بعد أن انتهى من الكتاب (ص١٨٠) «انتهى ما سبق به القول في جمع آداب الإملاء والاستملاء على الاختصار ومن أراد الفصول مستوفاة فليطالع كتابنا الموسوم بطراز الذهب في أدب الطلب».

٣ – يستخدم أحيانًا ألفاظًا درج على استعمالها الفقهاء لأنها تدل – في المصطلح الفقهي – على أحكام مثل : ويستحب كذا – ويكون كذا – ويجوز كذا .

٤ – يربط في كثير من الأحيان بين أخلاقيات العمل التربوي التي يتبناها والمأثور الديني، فمثلاً يقول (ص١١٩) في حالة دخول جماعة من الطلبة على أستاذهم يجب أن يتقدمهم أكبرهم سنًا، ويعقب على ذلك بقوله :

«... فإن ذلك من السنة» ، ثم يستدل بحديث شريف .

٥ – يبدو تطبيقه لمنهج المحدثين واضحًا حين يستدل بحديث شريف لتأييد رأيه أو المبدأ الذي ينادي به، ثم نجده بعد ذلك ينقد هذا الحديث سندًا أو متنًا – مع أنه استشهد به – وهو في ذلك يسير على ما اتفق عليه علماء الحديث من جواز العمل بالحديث وإن كان ضعيفًا في فضائل الأعمال،إذا لم يوجد في الباب غيره (أي إذا لم يوجد نص آخر في المجال المقصود)، فعلى سبيل المثال بعد ذكره حديث أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي، ﷺ، قال : «أمرني جبريل أن أكبر – أي أقدم الكبار وأحفظ لهم مكانتهم» (ص١١٩) عقب السمعاني ناقلاً نقد الطبراني لهذا الحديث بقوله : «قال الطبراني لم يرد هذا الحديث عن نافع إلا أسامة بن زيد، تفرد به ابن المبارك الإمام» .

٦ – يعكس منهجه البحثي مصادر المعرفة عنده، وتتمثل في :

٦/أ – قراءاته وهي ترد صريحة بذكر اسم الكتاب ومؤلفه .

٦/ب – مشاهداته خلال رحلاته، ويشير إليها باستمرار .

٦/جـ – مراسلاته فقد يستشهد برسالة وردت إليه من علماء ويراسلونه على ما يريد إثباته .

★ **وخلاصة ما يمكن استنتاجه** : أن منهج البحث عند السمعاني يتميز بما يلي :

أولاً : طبيعة منهج البحث عند المحدثين هي الأكثر سيطرة عليه .

ثانيًا : طبيعة منهج البحث عند المؤرخين تليها في الدرجة من حيث الشيوع .

ثالثًا : يتميز بالدقة في سرد الأحداث ونقدها .

رابعًا : يذكر سلسلة من سمع منهم كاملة .

خامسًا : يذكر مصادر معرفته دائمًا .

وللتدليل على صحة ما استنتجناه نسوق مثالاً يعكس ثقة مشاهير المؤرخين المتأخرين عنه بعلمه كمؤرخ، ونقلهم عنه :

فقد روى ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٢٩/٤) وهو يترجم لعبدالرحمن بن محمد بن عبدالواحد القزاز أنه (أي القزاز) سمع من الخطيب البغدادي كتابه عن تاريخ بغداد إلا الجزء السادس والثلاثين فقد فاته سماعه يوم وفاة أمه، فلم يكتبه عنه، لأن الخطيب كان لا يعيد ما فات من دروسه. ذكر ياقوت هذه الرواية نقلاً عن السمعاني، ثم أضاف بعدها تعقيبًا للسمعاني يدل على دقته ومنهجه الصارم في التوثيق، يذكر فيه السمعاني أنه لما رجع إلى خراسان حصل على نسخة من كتاب تاريخ بغداد المملوك للقزاز بخط شخص يسمى «شجاعًا» فتفقد السمعاني الأجزاء ووجد الجزأين : السادس ، والثلاثين، قد فاتاه فعلاً . وحكم السمعاني على شجاع الكاتب بأنه «أعرف الناس» (على طريقة المحدثين في استخدام صيغة "أفعل" في تقدير الرجال) وقال : «فيكون قد فاته الجزءان المذكوران لا جزء واحد».

تخصص المكتبات والمعلومات
مدخل منهجي وعائي
لسيد حسب الله و سعد الهجرسي

محمد جلال سيد محمد غندور

قسم علوم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

الهجرسي ، سعد محمد وسيد حسب الله / تخصص المكتبات والمعلومات ، مدخل منهجي وعائي .- الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٥م ، ١٦٢ ص .

١ - هذا الكتاب

صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٥ بعنوان «تخصص المكتبات والمعلومات : مدخل منهجي وعائي» لسعد محمد الهجرسي، أستاذ علم المكتبات ، قسم علوم المكتبات والمعلومات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة؛ وسيد حسب الله، أستاذ علم المكتبات المشارك، قسم علوم المكتبات والمعلومات ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود، وكلاهما غني عن التعريف، فهما من رواد المجال، ولهما العديد من المؤلفات التخصصية التي تغطي موضوعات شتى في تخصص المكتبات والمعلومات، وأثروا المجال بإنتاجهم الفكري خلال مشوارهم الأكاديمي والعلمي الطويل، وقد جاء إنتاجهما الأخير هذا، استكمالاً للجهود البحثية التي بدآها منذ انتسابهما إلى التخصص ، بغية منهما لوضع معلم جديد على طريق التخصص، وكان هذا العمل الذي وضعا فيه الشيء الكثير من خبراتهما الأكاديمية والعلمية الثرية ، التي اكتسباها على مدى سنين طويلة من العمل الأكاديمي والميداني في مجال التخصص.

وقد أرادا بهذا الكتاب - على حد قولهما - أن يكون مدخلاً لعلوم المكتبات والمعلومات، يوجهانه «للقراء من أبناء التخصصات الأخرى» ، علهم يجدون فيه ضالتهم للتعرف إلى تخصصنا الفريد، كما يأملان أن يستفيد منه شباب الباحثين من أبناء التخصص، ليوضح لهم بعض الرؤى التي قد تكون غائبة عن أذهانهم . هكذا عبر المؤلفان عن رؤيتهما لهذا الكتاب، وهكذا فعلوا .

إلا أنني لي قناعتي الشخصية، تلك القناعة التي توصلت إليها بعد قراءة متأنية وفاحصة لكل ما ورد في العمل من موضوعات ومفاهيم، فقد ساورني شعور قوي أثناء قراءتي له بأنني أمام عمل أقرب إلى الحوار الذاتي منه إلى عمل موجه للآخرين، واستوقفني الكثير من العبارات والمفاهيم التي وردت فيه، واجتاحني شعور بأنها تُعبر عن ذات الأفكار التي تراودني، وتراود غيري من أهل التخصص، وإن كان المؤلفان صاغا بعضها بمصطلحات لم نألفها بعد في تخصصنا، والكتاب في مجمله يوحي بأن المؤلفين أرادا به الإجابة عن تساؤلات حائرة تراودهما ،كما تراود أهل التخصص، ومن ناحية أخرى فقد رأيت فيه، طرحًا لهموم التخصص ومشكلاته من خلال رؤية «الأب الطبيب» الذي يجاهد لمداواة «ابنه المريض» ، وليس من موضع «الطبيب الأجنبي» الذي يتعامل مع «حالة مرضية» .

وحقيقة؛ فإن هذا الأمر ، هو الذي شدني إلى هذا الكتاب، مما دفعني للإمساك بالقلم لإجراء هذه الدراسة التحليلية النقدية لهذا العمل .

٢ - مقدمة الدراسة

يُعد الكتاب الذي نتناوله بالعرض والتحليل من أحدث الكتب التي نشرت في مجال تخصص المكتبات والمعلومات - باللغة العربية - لعام ١٩٩٥ ، وبالرغم من أن الكتاب يصنف من كتب المداخل في علوم المكتبات والمعلومات، وهو الموضوع ذاته الذي سبق طرحه في

العديد من مؤلفات متخصصي المجال، إلا أن هذا العمل تميز بالجدة والطرافة التي امتزجت بالعمق الفلسفي والرؤية المنهجية الواضحة للموضوعات التي نوقشت بين دفتيه، ومن أهم مميزات هذا العمل، تناوله لموضوعات المجال التقليدية بمداخل غير تقليدية، ومعالجات غير مسبوقة، مما جعل منه عملاً متفرداً ومتميزاً عما سبقه من أعمال تعاملت مع الطروحات الموضوعية نفسها، مما أضفى على العمل نكهة خاصة وأكسبه صفة التفرد والتميز.

وبوصفي أحد المهتمين بقضية المصطلحات وصياغتها وترجمتها وتوحيدها في مجال المكتبات والمعلومات - وقد كتبت في ذلك سلسلة من المقالات المنشورة - فقد استوقفني في العمل ظاهرة أخرى تبينت منها أن صفة الجدة والابتكار لا تنسحب فقط على الأسلوب والمنهجية التي عُولجت بها الموضوعات المطروحة في الكتاب؛ بل امتدت - أيضًا - لتشمل الكثير من المصطلحات التي استخدمت للتعبير عن العديد من المفاهيم التي وردت في هذا العمل، وقد وضح هذا التوجه المصطلحي منذ الوهلة الأولى، فقد كان العنوان الذي قام بصياغته المؤلفان مؤشراً واضحًا على رغبتهما في الإتيان بصياغات مصطلحية جديدة تُعبر عن بعض مفاهيم المجال (سواء للدلالة عن مفاهيم سبق طرحها، أو عن مفاهيم قاما باستحداثها)، وقد سبق للباحث كتابة دراسة دلالية تحليلية لمصطلحات العناوين، نُشرت في مجلة المكتبات والمعلومات العربية عدد يوليو ١٩٩٣ ، تناول فيها بالتحليل أهمية العناوين في الأعمال العلمية الأكاديمية، ودلل فيها على أن اختيار العناوين وصياغتها تعكس خبرة المؤلفين ودرايتهم بمجال تخصصاتهم، كما أنها تؤكد مقدرتهم اللغوية في التعبير بدقة عن المفاهيم التي وردت بأعمالهم، والعنوان الذي بين أيدينا «تخصص المكتبات والمعلومات: مدخل منهجي وعائي» ، لا يتسم بالجدة فحسب - مقارنة مع كتب المداخل والمقدمات - بل يتفق تمامًا مع المناهج والتوجيهات التنظيرية التي وردت في الكتاب.

لا يمثل العنوان النموذج الأوحد للمصطلحات التي استحدثها وصاغها المؤلفان، فهنالك العديد من الأمثلة التي يمكن استخراجها من العمل، والتي تُعبر عن الرؤية المصطلحية الجديدة - للمؤلفين - لبعض مفاهيم المجال، وفي هذا الصدد نجد مصطلحات مثل:

الخبرة والمحتوي	للتعبير عن	البحث والتأليف
التصنيع والتوزيع	للتعبير عن	الإخراج والنشر
الضبط الوعائي	للتعبير عن	الضبط الببليوجرافي لأغراض الحصر والتسجيل
الضبط الاقتنائي	للتعبير عن	الضبط الببليوجرافي لأغراض الاقتناء والتزويد والاستخدام
الضبط والإفادة	للتعبير عن	الاستخدام والاستفادة من أوعية المعلومات في المؤسسات المتخصصة
المؤسسات الاستخدامية	للتعبير عن	المكتبات
المعلومات غير الوعائية	للتعبير عن	المعلومات المختزنة في الذاكرة الداخلية
المصطلحات الإمامية	للتعبير عن	المصطلحات الأساسية (الجوهرية)

ويمكن للباحث أن يستطرد في إعطاء أمثلة متعددة للمصطلحات المبتكرة التي وردت في العمل، للتعبير عن مفاهيم المجال، والتي في معظمها تعكس - في رأي الباحث - المدلول الاصطلاحي للمفهوم المتخصص، وإن كان الحكم على بقاء هذه المصطلحات في دائرة التداول والشيوع سيتوقف - حتمًا - على مدى اقتناع

متخصصي المجال وباحثيه بأهميتها، وبالتالي بجدوى استخدامها في أعمالهم وبحوثهم المستقبلة .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتقسيمها إلى ثلاثة محاور، يتناول أولها الدراسة التحليلية التي تنقسم بدورها إلى قسمين : «التحليل المادي (الشكلي)» ، و«التحليل الموضوعي» . أما المحور الثاني فيتضمن التحليل الإحصائي لببليوجرافية الكتاب، بينما يعالج الثالث الرؤية النقدية للعمل .

ويأمل الباحث بهذه الدراسة إلقاء بعض الضوء على عمل جدير بالاهتمام، يرى فيه إضافة جديدة للمكتبة العربية في مجال تخصص المكتبات والمعلومات، والله الموفق.

٣ - الدراسة التحليلية

٣،١ التحليل المادي للكتاب :

يقع العمل في ١٦٢ صفحة، من القطع المتوسط (١٧×٢٤ سم)، حيث يبلغ متوسط عدد السطور ٣٠ سطرًا في الصفحة الواحدة، بينما يبلغ متوسط عدد كلمات السطر الواحد ١١ كلمة (عدا مقدمات الفصول التي كُتبت ببنط طباعي أصغر، حيث تراوح متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة ما بين ٣٥ و ٣٣ سطرًا، بينما بلغ متوسط عدد الكلمات ١٥ كلمة للسطر الواحد، وبذا يبلغ متوسط عدد كلمات الكتاب ثمانون ألف كلمة (تقريبًا) .

تم تقسيم الكتاب إلى : مقدمة، وستة فصول، وقائمة للمراجع والقراءات، يمكن إيجازها فيما يلي :

المقدمة : بلغ عدد صفحاتها ٣ صفحات .

الفصل الأول : أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر الحضارات الإنسانية .
بلغ عدد صفحاته : ٧ صفحات .

الفصل الثاني : تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات في المجال .
بلغ عدد صفحاته : ٢٨ صفحة، تضمن ١٢ عنوانًا فرعيًا .

الفصل الثالث : العلوم والمقررات لتخصص المكتبات والمعلومات .
بلغ عدد صفحاته : ٣١ صفحة، تضمن ١٢ عنوانًا فرعيًا .

الفصل الرابع : الإعداد الفني لأوعية المعلومات .
بلغ عدد صفحاته : ٢١ صفحة، تضمن ١٢ عنوانًا فرعيًا .

الفصل الخامس : أوعية المعلومات المرجعية العامة .
بلغ عدد صفحاته : ٢٠ صفحة، تضمن ٤ عناوين فرعية .

الفصل السادس : مؤسسات أوعية المعلومات
بلغ عدد صفحاته : ٣٢ صفحة، تضمن ٢٠ عنوانًا فرعيًا .

المراجع والقراءات : وهي تمثل ببليوجرافية العمل
بلغ عدد صفحاتها : ٤ صفحات، تضمنت ٢٩ مرجعًا عربيًا، و١٩ مرجعًا أجنبيًا (سيجري الباحث عليها دراسة تحليلية إحصائية في نهاية البحث) .

٣،٢ التحليل الموضوعي :

٣،٢،١ المقدمة :

بدأ المؤلفان مقدمتهما بسرد تاريخي سريع لمسار الدراسات الأكاديمية لمجال المكتبات والمعلومات أوضحا فيه نشأة هذه الدراسات على مستوى العالم، مع تلخيص مُركز لتاريخ هذه الدراسات وإطارها العام في العالم العربي، وأشارا في تلك المقدمة إلى قضية مهمة شغلت - ومازالت - أذهان العاملين في المجال، ألا وهي هوية التخصص وموضعه على الخريطة الأكاديمية . كما احتوت المقدمة - كما هو متبع في مثل هذه الأعمال الأكاديمية والعلمية - على استعراض توضيحي لأهداف العمل ودوافعه وتوجهاته، ومدى الإفادة المرجوة منه . وقد صرحا في هذا الصدد، بأن

هذا الكتاب «كُتب للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد، وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم» .

٢,٢,٣ الفصل الأول : أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر الحضارات الإنسانية .

تناول المؤلفان في هذا الفصل دور المكتبات ومبررات وجودها، وأهميتها في حفظ التراث الإنساني العالمي، وقد تعرضا لهذه القضية من خلال معالجة خاصة لعدة محاور موضوعية تتعلق بمعطيات نظرية «الذاكرة الداخلية» و«الذاكرة الخارجية» ، أوعية المعلومات بأشكالها المختلفة، والمكتبات كعنصر مهم من عناصر الحضارة الإنسانية، وقد توصل المؤلفان من خلال الربط المنهجي والعلمي للعلاقات التفاعلية التي تربط ما بين تلك المحاور الثلاثة إلى إبراز المفاهيم الأساسية التي تحيط بالمكتبات «كمظهر حضاري»، ودورها «كمؤسسات عريقة في تاريخ الحضارة الإنسانية» و«كأداة مهمة من أدوات الحفاظ على تراث الإنسانية، وعلى تطور الحضارة والفكر»، وذلك في إطار الفكرة العامة المطروحة في هذا الفصل، التي تؤكد على مفهوم المكتبة «كذاكرة خارجية للإنسان يختزن فيها خبراته وتجاربه» .

٣,٢,٣ الفصل الثاني : تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية .

عالج هذا الفصل هوية تخصص المكتبات والمعلومات، وبيان موقعه بين التخصصات الأكاديمية والعلمية الأخرى، وذلك من خلال رؤية منهجية تنظيرية لمعطيات التخصص ومفاهيمه الرئيسة ، حيث قام المؤلفان في بداية الأمر، بشرح وتوضيح رؤيتهما حول المعايير التي تمثل الأعمدة الرئيسة التي يرتكز عليها، وتحدد بها هوية التخصصات العلمية المختلفة، وقد تلخصت تلك المعايير في الطروحات التالية : موضوع التخصص، فكر التخصص، مؤسسات التخصص، تسمية التخصص، نظريات التخصص، بدأ بعدها المؤلفان في تطبيق هذه المعايير الخمسة، واتخاذها كمحاور رئيسة لدراسة هوية تخصص المكتبات والمعلومات، ورسم الحدود الفاصلة بينه وبين التخصصات الأخرى، ومن خلال هذا الطرح التنظيري عالج المؤلفان المفردات الأساسية في تخصص المكتبات والمعلومات في إطار نظرة شمولية جديدة أعادت ترتيب العديد من المفاهيم التي تحيط بهذا المجال التخصصي وترتبط به .

وقد توصل المؤلفان من خلال مناقشتهما «الموضوع تخصص المكتبات والمعلومات» إلى التمييز ما بين مسارين يمثلان الرؤية الموضوعية للمجال، أولهما الجانب الميداني، وثانيهما الجانب الأكاديمي، وقد أوضحا أن التطبيق الذي يجسده العمل الميداني سبق وجوده الجانب العلمي الذي يمثله الجانب الأكاديمي.

كما صرحا قائلين «بأن الموضوع الذي يتعامل معه تخصصنا هو أوعية المعلومات التي يمكن أن نسميها "الذاكرة الخارجية الإنسانية"»، وقد شرحا مقولتهما هذه على ضوء الممارسات التطبيقية والأكاديمية المتبعة في المجال، وتوصلا في نهاية الأمر إلى أن «لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمي والأكاديمي والذي لا يشاركه فيه أي تخصص آخر، وأنه بذلك الموضوع المتميز يمثل مكانة غير المنكور في الخريطة الأكاديمية للتخصصات»، وهكذا ، فقد ربطا ما بين موضوع التخصص والرؤية التأصيلية لعلم المكتبات والمعلومات .

أما من خلال مناقشة «الفكر في تخصص المكتبات والمعلومات» ، فقد تعرضا في البداية للتأريخ لهذا الفكر الذي أرجعا بدايته الملموسة إلى بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر (مع إقرارهما بأن جذوره تمتد إلى ما قبل ذلك بفترة طويلة تعود إلى عصر النهضة) ، وبالإضافة إلى الأصالة التاريخية لفكر التخصص الذي دلل عليه المؤلفان ، فقد تناولا بالشرح والتحليل

مؤشرات أخرى تضيف إلى الرصيد الفكري للتخصص، وكان المؤشر الأول الذي تمت مناقشته، هو خطة التصنيف العشرية الذي وضعها ديوي عام ١٨٧٣، وتطورت خلال العقود التاريخية المتعاقبة، وأثرت في الرؤية الإنسانية للمعرفة البشرية، وأصبحت فيما بعد أساسًا لخطة عشرية عالمية أخرى "UDC"، ويُعد هذا المؤشر هو الأمل للدلالة على «محور الفكر ولعطائه في تخصص المكتبات والمعلومات»، أما المؤشر الثاني، فهو الطفرة الهائلة في أحد أشكال أوعية المعلومات «الدوريات» التي لم تُصغ عناوينها بأي مصطلح يتعلق بالمكتبات أو المعلومات قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بينما «اليوم بعد مائة عام تزيد أكثر من عقد نرى . . . أنه خلال تلك الفترة قد صدر (١٨٠) دورية تمثل كلمة مكتبة Library العنصر الأساسي الأهم في عنوان كل منها، كما صدر أكثر من (٢٢٠٠) دورية تجد كل منها مكانها الملائم في تخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع، وهناك حوالي (٣٣٣٠) دورية أخذت رأس موضوع في تخصص المكتبات والمعلومات».

وبناء على التحليلات التي قام بها المؤلفان حول هذه الرؤية الفكرية للتخصص، فقد صرحا قائلين في نهاية هذا التحليل بأن «محور الفكر قد توفر لتخصصهم، وأنه جدير بموقعه في الخريطة الأكاديمية للتخصصات».

انتقل المؤلفان بعد ذلك لمناقشة المحور الثالث المتعلق «بالمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات»، وقد عمد المؤلفان - من خلال رؤية جديدة - لتقسيم مؤسسات التخصص إلى ثلاثة أنواع رئيسة، يتفرع أولها إلى فرعين يقوم كل منهما بتحقيق مجموعة أهداف متخصصة. وقد جاء تقسيمهم كالآتي:

المؤسسات الميدانية، وعُرِفَت «بأنها تلك المؤسسات التي تقوم بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها، وقد تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم»، وقد عمد المؤلفان إلى تصنيف هذا النوع من المؤسسات إلى نمطين، الأول منهما أطلقا عليه «مؤسسات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات» «التي يكون هدفها الضبط دون أن يكون بالضرورة مصحوبًا أو مسبوقًا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها»، أما النمط الثاني فقد أطلقا عليه مسمى «المؤسسات الاستخدامية» (المكتبات ومراكز المعلومات)«التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام» حيث تكون عملية الضبط الببليوجرافي للمقتنيات أداة مسخرة لخدمة دواعي استخدام المقتنيات وتقديم خدمات المعلومات.

أما النوع الثاني من المؤسسات فقد أطلقا عليه «المؤسسات الأكاديمية»، وهي تلك المؤسسات التي تُعنى بتقديم خدمات التعليم والتدريس الأكاديمي في تخصص المكتبات والمعلومات، وهي بذلك تضطلع بمسئوليتها تجاه العملية التعليمية والبحثية في مجال التخصص، وتُجسد مدارس المكتبات والمعلومات وأقسامها التخصصية المختلفة بالجامعات والمعاهد العليا ذلك النوع من المؤسسات وتبلوره إلى واقع عملي.

أما النوع الأخير من المؤسسات فقد تعلق بـ «المؤسسات المهنية» للمجال، على حد قول المؤلفين، فهي تلك المؤسسات «التي تنشئ الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني، وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات».

أشار المؤلفان في نهاية تحليلهما لمؤسسات المجال، إلى أن معيار نجاح التخصص قد لا يتوقف على وجود تلك المؤسسات مجتمعة (أي الأنواع الثلاثة في آن واحد)، بل قد تنجح - في بعض الأحيان - فئة واحدة

أو فئتان من تلك المؤسسات في خلق الظروف الملائمة لنجاح التخصص، وأن تضطلع - ولو - بالحد الأدنى من المسئوليات والمهام الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، مما يتيح للتخصص فرصة الازدهار والنمو والتطور في غياب إحداها .

تناول المعيار الثالث المتعلق «بتسمية تخصص المكتبات والمعلومات» ، رؤية المؤلفين فيما أسمياه «بالمصطلحات الإمامية» في التخصص، وهو تعبير - على حد علمي - مبتكر لما يطلق عليه - عادة - بالمصطلحات الرئيسة، أو المصطلحات الجوهرية للتخصص، ولم يتناول المؤلفان هذا الموضوع بمنهجية تقليدية (تاريخية / وصفية) ، بل تناولاه من زاوية جديدة تمامًا، حيث قاما في هذه الجزئية بدراسة بعض المؤشرات الواجب اتباعها عند التعرض لوضع واستخدام المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم الرئيسة للمجال، وقد أوردا في هذا الصدد ستة مؤشرات - تحدد الإطار العام الواجب اتباعه عند التعامل مع المصطلحات - تتعامل مع «محور "التسمية لتخصص المكتبات والمعلومات"»، وقد توصلا في النهاية - كما هو متوقع - إلى أن الكثير من المسميات الحالية وإن كانت جذابة المظهر "إعلامية البريق" ، إلا أنها تفتقد - في الكثير من الأحيان - البعد الموضوعي المناسب، والمعبر عن جوهر التخصص . كما أنها - للأسف - تفتقد الإجماع والاتفاق العام، ووحدة المدلول والجوهر .

ومع تأكيدهما على ضرورة وجود «التسميات المعيارية» وأهميتها ، إلا أنهما لا ينكران مزايا التعددية، التي من أهمها - في نظرهما - المحافظة على الأسماء العريقة للمؤسسات التي عُرفت واشتهرت - منذ إنشائها - بمسميات معينة يكون من الصعب التخلي عنها، فقد يكون ذلك أشبه بالتخلي عن الهوية والأصالة .

تناول المؤلفان في محورهما الأخير «النظرية في تخصص المكتبات والمعلومات» ، حيث أكدا على ضرورة وجود الأساس النظري للتخصصات العلمية، كخطوة مهمة لابد منها لبناء الكيان الأكاديمي لهذه التخصصات ، وتحديد هويتها العلمية، وقد أشارا في ذلك إلى الجهود التنظيرية التي بذلت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك التي قام بها عالم المكتبات الهندي الشهير «رانجاناثان» ، وكان تركيزهما - في نهاية الأمر - على المنظور الذي بلوره «سعد محمد الهجرسي»، ونادى به خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٩١ ، ذلك المنظور المرتكز على نظرية «الذاكرة الخارجية» التي استندت على عدة معطيات رئيسة يمكن بلورتها فيا يلي :

أولاً - المعلومات غير الوعائية : وهي التي تتعلق برصيد الفرد من الخبرات المتراكمة عبر العقود المختلفة، والتي يحتفظ بها فيما يسمى بـ «الذاكرة الداخلية» ، أي العقل البشري، والقدرة على التعبير عن هذا الرصيد الفكري باللغات الصوتية والمكتوبة ونقله إلى الأجيال اللاحقة .

ثانيًا - المعلومات الوعائية : وهي كل أشكال المعلومات المختزنة في أوعية مادية ويطلق عليها «الذاكرة الخارجية» ، وتتعدد أشكال هذه الأوعية، بداية بالوسائط البدائية التي استخدمت في المجتمعات الإنسانية الأولى، إلى آخر ما وصلت إليه تقنية العصر من مصغرات ومرئيات وممغنطات ومليزرات، مرورًا بالوسائط المكتوبة والمطبوعة، وهي في هذا تُقَسَّم إلى وسائط المرحلة قبل التقليدية، ووسائط المرحلة التقليدية وشبه التقليدية ، ووسائط المرحلة غير التقليدية .

ثالثًا - الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية : وفي هذا الأمر، يحلل المؤلفان العلاقة ما بين الذاكرة الداخلية والخارجية، ويوضحان الفروقات بينهما سواء من زاوية المقدرة على الاختزان (القدرة الاستيعابية)، أو المقدرة على الاسترجاع (القدرة الاستيعادية) ، وما

تتصف به كلا الذاكرتين من قدرات طبيعية أو مصنعة - في هذا الصدد، حيث يصفان نظام الضبط في الذاكرة الخارجية بـ «نظام الضبط الصناعي»، أو «الضبط الوعائي»، حيث إنه ينصب أساسًا على ضبط أوعية المعلومات، وقد قاما بتقسيم هذا النوع الأخير إلى فئتين أطلقا عليهما «الضبط الببليوجرافي المختص بفئة القرارات والبحوث»، أما الأخرى فسمياها «الضبط الأرشيفي الذي يتعامل مع فئة المكاتبات والالتزامات» وهو تقسيم يعنى أساسًا بطبيعة الوعاء وأهداف إنتاجه وأغراض استخدامه.

رابعًا - التقنية والمعلومات الوعائية: يقوم المؤلفان في هذه الجزئية بشرح التطورات التقنية التي طرأت على أوعية المعلومات منذ استخدامها وحتى العصر الحديث، وتأثير ذلك على القدرة الاستيعابية لهذه الوسائط المادية الخارجية، وإمكانات استخداماتها ويؤكدان مرة أخرى على شمولية مصطلح «الذاكرة الخارجية» ليشتمل - ليس فحسب على أوعية المعلومات؛ بل ليحتوي أيضًا على مفهوم «المؤسسات الاستخدامية» بكل أنواعها وأشكالها ومسمياتها القديمة منها والحديثة، وذلك استنادًا إلى دورها الرئيس في إتاحة الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من خلال إمكاناتها المادية والبشرية المسخرة لتقديم وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة للمعلومات المسجلة.

٣, ٢, ٤ الفصل الثالث: العلوم أو المقررات لتخصص المكتبات والمعلومات.

يعد هذا الفصل من الفصول المهمة المميزة في هذا العمل، فبالرغم من أن هذا الموضوع قد عولج ونوقش من قبل في العديد من الندوات واللقاءات العلمية والأكاديمية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات على المستويات المحلية والإقليمية على امتداد الوطن العربي، وبالرغم من أهميته القصوى كأحد الدعائم الأساسية التي يستند إليها تطور تخصص المكتبات والمعلومات في العالم العربي، إلا أن هذا الأمر لم يتم التعرض له بالكيفية المناسبة في عمل [كتاب باللغة العربية] أكاديمي علمي متخصص في المجال، وقد تصدى المؤلفان في هذا الفصل لهذه القضية الحيوية، وأفردا لها فصلاً كاملاً يعد - حسب علمي - الأول في كتب المداخل والمقدمات - باللغة العربية - لهذا التخصص.

بدئ الفصل بخلفية عامة تعرضا فيها للمقومات البنائية التي تحكم إنشاء المقررات في هذا التخصص، وخاصة في العالم العربي. وتناول تحليلهما لهذه الجزئية عدة آراء ومفاهيم تساعد إلى حدٍّ كبير القائمين على وضع تلك البرامج والمقررات وتنفيذها، وقد أشار المؤلفان في بداية هذا الفصل بعدم قناعتهما باستحداث مقررات وبرامج دراسية نمطية ومتكررة والعمل بها كلوائح يحتذى بها في جميع الأقسام المعنية بهذا النوع من الدراسات، حتى ولو كانت تلك النماذج تمثل قمة النضج والاستقرار، ورؤيتهما الخاصة في ذلك، تتلخص في أن كل قسم يقوم بتقديم خدمات التعليم والدراسة في ظل ظروف بيئية تختلف - قطعًا - عن الأقسام الأخرى، مما يحتم على القائمين بهذا الأمر أخذها في الحسبان عند وضعهم للمقررات والبرامج، إلا أن ذلك - من وجهة نظر المؤلفين - لا يعني إطلاقًا أن تحرص كل مؤسسة أكاديمية على مخالفة لوائح الأخرى في مبادرة منها إلى «تميز سطحي يستند إلى مجرد المخالفة»، وهذا ما دعا المؤلفين إلى المناداة بمبدأ «الذاتية والتجانس» كأساس لمعادلة نماذج مطلوب الأخذ بها عند وضع التصور لتلك المقررات واللوائح. وقد نادى المؤلفان بضرورة إجراء البحوث والدراسات المتأنية والجادة قبل الشروع في وضع الهياكل الدراسية الخاصة بمدارس وأقسام المكتبات والمعلومات. واقترحا ثلاث مجموعات من الدراسات والبحوث للأخذ بها عند وضع أي تصور:

١ - الدراسات والبحوث التي تتناول الظروف والملابسات المباشرة والملاصقة للقسم .

٢ - الدراسات والبحوث التي تتناول المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية على المستويات الوطنية والقومية، والتي تحقق الطموحات المحلية، مع الأخذ بقدر معين من التجانس والتكامل الوطني والقومي والإقليمي .

٣ - الدراسات والبحوث التي تتناول التخصص بذاته، في أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الحديثة التي تمثل المنظور السائد للتخصص .

وقد قاما - بطبيعة الحال - بشرح جزئيات الدراسات وتوضيحها بشيء من التفصيل ، كمحاولة من جانبهما لوضع التصور للمرتكزات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها عند بناء المقررات وتطويرها .

بدأ المؤلفان - بعد ذلك - في مناقشة القضية الثانية المتناولة في هذا الفصل ، والمتعلقة بمسألة «أبعاد التخصص وهيكلة المقررات» ، وتحت هذا العنوان الجانبي، يبدي المؤلفان رؤيتهما حول هذا الموضوع، مؤكدين على أن تلك القضية تستند في المقام الأول إلى «هوية التخصص» ، وفي إطار الرؤية الموضوعية لمجال المكتبات والمعلومات، ومن خلال وظيفتي الضبط والاستخدام . وعليه؛ فإن حجر الزاوية للأبعاد المختلفة للتخصص، والبنائية الهيكلية لمقرراته، تستند على ثلاث مجموعات من الدراسات، تلك التي تختص بالضبط الببليوجرافي للأوعية، والأخرى تختص بمؤسسات الاستخدام، أما الثالثة فهي التي تتعامل مع نماذج الوظيفتين معًا (الضبط والاستخدام) مما يحتم وجود دراسات تبرز نتائج هذا التلاحم الموضوعي وتعبر عنه في شكل مقررات دراسية .

وقد أفاض المؤلفان في شرح رؤيتهما التنظيرية حول هذه القضايا المنهجية، واستعرضا وجهات نظرهما في شكل معايير، ومحددات ومكونات بنيوية، لتمهيد الطريق وتوضيح معالمه الرئيسة التي تقود واضعي المقررات والبرامج الدراسية وتصميمها نحو تحقيق الهدف المنشود .

وتحت العنوان الجانبي «الضبط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها»، بدأ المؤلفان بالتوسع في التصور النظري الذي وضعاه في الجزئية السابقة، والخروج بذلك التصور إلى مرحلة التطبيع للمقررات .

وتتلخص رؤية المؤلفين للضوابط والمعايير الواجب الأخذ بها عند التعرض لوضع مقررات وبرامج دراسية، في أن الإطار العام للتخصص يتحدد بمساحة معينة يتوقف حجمها على هوية التخصص، وتلك المساحة هي التي تحدد - بدورها - الوحدة الفكرية المتكاملة للتخصص، وترجع أهميتها في أنها تحدد بإطارها الخارجي علاقة هذا التخصص بالتخصصات الأخرى . كما أنها بمساحتها الداخلية تحدد الوحدات الداخلية المطلوبة التي تتحاور فيها مقررات التخصص وبرامجه بأنصبة متوازنة حسب الأهمية النسبية لكل مقرر دراسي، ويتحتم أن يسمح هذا التوزيع بقدر من التداخل بين المقررات بالقدر الأمثل، الذي يجسد وحدة النسيج الموضوعي للتخصص، وقد ركز المؤلفان في تحليلهما لهذا الموضوع على عدة مفاهيم أساسية يجب أخذها في الحسبان عند وضع هذا التصور موضع التطبيق تتلخص في : «الماهية» ، «النماذج» ، «التسمية»، «المستوى» .

وفي إطار هذه المفاهيم المعيارية، قسَّم المؤلفان المقررات المتخصصة إلى ثماني فئات «وقد وضعت كل فئة بهذا "النظام الثماني" للمقررات الأساسية الذاتية، في ثمانية معارض معيارية مقننة طبقًا لمنهج وظيفي يتلاءم مع الأغراض الفنية لهذا النظام» .

وقام المؤلفان بوضع تصورهما السابق لهذا النظام، تحت العنوان الجانبي «المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات»، حيث بلورا التصور التالي :

١ - المقررات الإطارية : ويقصد بها المقررات التي «تمتد تمامًا أو تغليبًا إلى المسطح الفكري للتخصص كله»، وقد أوردا نماذج من تلك المقررات، فنجد ؛ مقررات المداخل : مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات، المدخل التاريخي للمكتبات والمعلومات . الأسس الحديثة . مقررات التقديم والربط : المعلومات والاتصالات ، المكتبة والمجتمع - مقررات العلاقات والمقارنات والبحث : علم المكتبات والمعلومات المقارن، المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات، مناهج البحث في المكتبات والمعلومات .

٢ - مقررات الأوعية : ويقصد بها المقررات التي «تتناول تمامًا أو تغليبًا شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة في كل شريحة» . ومن نماذج هذه المقررات . مقررات الأوعية المرجعية : المراجع والمصادر العامة والمتخصصة . مقررات الأوعية النوعية : الدوريات، المطبوعات الحكومية، المواد السمعية والبصرية .

٣ - المقررات الوظيفية : وهي المقررات التي «تتناول تمامًا أو تغليبًا ، كليًا أو جزئيًا أية وظيفة في الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار ، الاقتناء ، التنظيم الفني وصفًا وتحليلاً وتصنيعًا، الخدمة والاسترجاع، الإدارة والتدبير) » ، ومن نماذج هذه المقررات تلك التي تتناول الموضوعات التالية : تكوين وتنمية المقتنيات، الوصف الببليوجرافي، التصنيف، التحليل الموضوعي بأشكاله المختلفة، خدمات وإدارة المكتبات .

٤ - مقررات المؤسسات : ويقصد بها «المقررات التي تتناول تمامًا أو تغليبًا أنواعًا معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص» ومن نماذج هذه المقررات، تلك التي تتناول بالدراسة الضبط الببليوجرافي ، المؤسسات المهنية، المؤسسات الأكاديمية، شبكات المعلومات .

٥ - مقررات المستفيدين : ويعني بها المؤلفان تلك المقررات التي «تتناول تمامًا أو تغليبًا قطاعات متجانسة من القراء والباحثين» ، وأوردا نماذج من هذه المقررات تختص بالفئات الخاصة من المستفيدين مثل : مواد وخدمات المعلومات للأطفال، الشباب ، القراء الجدد المعوقين .

٦ - مقررات النظم : ويقصد بها «المقررات التي يتناول كل منها نظامًا أو نظمًا معينة» ، ومن نماذج هذا المقررات : نظم المعلومات الببليوجرافية ، وغير الببليوجرافية .

٧ - مقررات القضايا : ويعنى بها «المقررات التي يتناول كل منها تمامًا أو تغليبًا، قضية محددة الجوهر غالبًا، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه»، ومن نماذج هذه المقررات : استخدام الحاسوب في علوم المكتبات والمعلومات ، الاتجاهات الحديثة في الاختزان والاسترجاع .

٨ - المقررات الشقيقة : وهي المقررات التي «تنتمي بطبيعة محتوياتها إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات» ، ومن نماذج هذه المقررات: مدخل لدراسة الوثائق، تاريخ الأرشيف، النشر ومؤسساته، الأرشيف الجاري .

كما تعرض المؤلفان - كذلك - إلى بعض المقررات التي اتضحت لهم أهميتها كمقررات مساندة أو إضافية مثل : اللغات، علوم الحاسوب، الإحصاء ، علم النفس، التربية، تاريخ العلوم . . . إلخ .

وبهذا فقد وضع المؤلفان بين يدي المسئولين عن إنشاء وتطوير البرامج والمقررات الدراسية في تخصص المكتبات والمعلومات، تصورًا واضحًا لإطار عام منهجي يستطاع من خلاله بلورة لوائح ومقررات متخصصة تتناسب مع الظروف الثقافية والاجتماعية المختلفة في الوطن العربي، مع مراعاة المعطيات البيئية لكل مجتمع على حدة .

٥,٢,٣ الفصل الرابع: الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها .

بدأ المؤلفان هذا الفصل بمقدمة أشارا فيها إلى أن المؤسسات الأكاديمية والاستخدامية للمجال، تعتمد على ثلاثة محاور رئيسة هي: أ/ اقتناء أوعية المعلومات. ب/ تنظيم الأوعية . حـ/ إتاحة هذه الأوعية في شكل خدمات معلومات. كما أشارا إلى أن المحور الرئيس لرسالة المكتبات يدور حول مفاهيم: «الاختيار والاقتناء»، «التنظيم والتحليل»، «الاسترجاع والخدمة»، ثم جاءت ثورة المعلومات وتفجرها لتعطي هذه المحاور البعد التقني المتطور، وتستحدث أشكالاً جديدة من أوعية المعلومات، مما انعكس أثره على المستوى المهني والأكاديمي للمجال، وخاصة من زاويتي الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها .

من هذا المنطلق، شرع المؤلفان في مناقشة المحاور الثلاثة - المشار إليها آنفًا - وتحليلها، وكان المحور الأول يتناول «عملية الاختيار والاقتناء»، التي يرى المؤلفان أنها تعتمد على عاملين رئيسين أولهما: التعرف إلى مجتمع المستفيدين المستند على دراسات المستفيدين باستخدام الأساليب العلمية المعتمدة في المجال، وثانيهما: «عملية اختيار أوعية المعلومات» التي تعتمد على وضع سياسة مقتنيات واضحة ومكتوبة تتضمن معايير اختيار محددة تتناسب وأهداف المكتبة وفلسفتها في خدمة المستفيدين، وأشارا إلى أن معايير الاختيار تختلف حسب نوع المكتبة وطبيعة نشاطاتها وأفردا جزءًا من هذا الفصل لشرح موجز لمعايير الاختيار - الواجب اتباعها - في كل نوع من أنواع المكتبات، وقد تناولا في هذا الصدد، معايير الاختيار للمكتبات العامة، المدرسية، الأكاديمية، المتخصصة. كما تعرضا بشكل مختصر لأهم مصادر الاقتناء والتزويد في المكتبات ومراكز المعلومات .

أما فيما يخص محور «تنظيم أوعية المعلومات»، فقد تعرضا بداية لعملية التصنيف، التي وصفاها بأنها «أساس العمل الببليوجرافي» و«أحد طرق الفهرسة الموضوعية التي تهتم بالمحتوى الفكري لأوعية المعلومات»، ويرى المؤلفان أن دراسات التصنيف تقع تحت أربعة موضوعات رئيسة، هي: تأريخ التصنيف وتطوره، نظرية التصنيف «نظم التصنيف»، «التصنيف العملي»، وقد عرضا سريعًا للموضوعات الثلاثة الأولى، مع التركيز على الموضوع الثالث المتعلق بـ «نظم التصنيف»، وقد وقع اختيارهم على ثلاث خطط للتصنيف، وقاما بشرحها بإيجاز شديد، وهي:

١ - نظام ديوي العشري .
٢ - التصنيف العشري العالمي .
٣ - تصنيف مكتبة الكونجرس .

وتحت العنوان الجانبي «التحليل الموضوعي بالدوال اللغوية»، تناول المؤلفان بالدراسة «التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات» أو ما أسمياه بـ «الفهرسة الموضوعية أو التكشيف والاستخلاص»، وذلك في إطار التعريف الشامل بهذه الموضوعات دونما الدخول في التفاصيل الدقيقة لكل موضوع، وقد تعرضا في هذا الأمر إلى «اختيار رءوس الموضوعات» والأغراض التي تخدمها «الفهارس الموضوعية وأهميتها في مجال البحث العلمي في العصر الحديث» و «التكشيف كمرحلة أكثر عمقًا من رءوس الموضوعات» كأداة لتحليل محتوى أوعية المعلومات، كما قاما بالتعرض للمستخلصات كشكل من أشكال الضبط الببليوجرافي أو كأداة ببليوجرافية .

أما موضوع «الفهرسة الوصفية» أو «الوصف الببليوجرافي»، فقد جاء كعنوان جانبي، ناقش من خلاله المؤلفان موضوع «الفهرس»، ووصفاه بأنه «مفتاح المكتبة»، وبأنه «تلك الأداة التي تقوم بدور حلقة الوصل، وتربط ما بين احتياجات القارئ ومصادر

المكتبة»، وأفردا جزءاً من هذا التحليل لشرح الأهداف المتنوعة التي يقوم «الفهرس» بتحقيقها كأداة مهمة من أدوات الضبط الوعائي لمقتنيات المكتبة .

انتقل المؤلفان بعد ذلك إلى موضوع «الخدمات المكتبية»، التي تمثل المحور الثالث في هذا الفصل، وبدأ حديث المؤلفين حول هذا الموضوع بالتنويه بأهمية «العنصر البشري» كعامل رئيس يتوقف عليه نجاح مؤسسات المجال في تقديم خدمات فعالة للمستفيدين، حيث يتوقف مدى نجاح الاستفادة من هذا العنصر على عاملين «الكفاية المهنية» ، ويقصد بها «الإعداد المهني للمكتبي وتدريبه» ، و «الكفاية التخصصية»، ويعنى بها «أن يكون المكتبي متخصصاً في مجال موضوعي معين» .

ويرى المؤلفان أن الخدمة المرجعية من أهم الخدمات التي تسعى المؤسسات الاستخدامية إلى تحقيقها ، لذا ينبغي على اختصاصي المعلومات أن يهيئ نفسه لتقديم هذه الخدمة بكفاءة عالية «حيث إن جودة تقديم هذه الخدمة تفيد في تحقيق الكثير من أهداف مؤسسات الاستخدام» أما خدمة الإعارة (داخلية / خارجية)، فهي ثاني الخدمات التي يرى المؤلفان أهميتها، حيث يصرحان بأن «الإعارة والخدمات المرجعية هما جناحا المكتبة» . يبدأ المؤلفان - بعد ذلك - في مسح سريع للخدمات المساعدة (التصوير / الاستنساخ) ، ويركزون في النهاية على أهمية «الإعلام» عن خدمات المكتبة والتعريف بها لدى المستفيدين ، كما يشيران إلى أهمية تقديم الخدمات المرجعية المتطورة باستخدام إمكانات الحاسوب ، وفائدتها في تحقيق خدمات أفضل للمستفيدين .

٣,٢,٦ الفصل الخامس : أوعية المعلومات المرجعية .

يشير المؤلفان في بداية هذا الفصل إلى أهمية المراجع كنوع متميز من أوعية المعلومات يتم معالجته والتعامل معه في إطار الإجراءات الفنية والخدمات المكتبية، ومن خلال معايير واعتبارات تؤكد تمايز هذه الطائفة من الأوعية .

وأوضح المؤلفان أن هدف هذا الفصل هو «دراسة المراجع من حيث هي "أوعية المعلومات" التي تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة - عادة - لتُقرأ من أولها إلى آخرها ككيان فكري عام مترابط، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث أو القارئ في معلومة أو معلومات معينة»، وقد اختار المؤلفان مجموعة من المراجع لدراستها في إطار «تقسيم وظيفي غير دقيق» ، وإن كان يتناسب وأغراض الدراسة، وتناولا ثلاثة أنواع من التقسيم الوظيفي، وهي : المعاجم والقواميس، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات، ونوعاً وعائياً واحداً وهو المليزرات .

المعاجم أو القواميس اللغوية : بدأ المؤلفان تحليلهما لهذا النوع من الأوعية المرجعية، بسرد موجز لجهود العلماء العرب، واهتمامهم بهذه النوعية من الأوعية، الذي كان له أبلغ الأثر على نمو الثقافة العربية والإسلامية بصفة خاصة، وقد شملت جهودهم ، البحث في دلالات المفردات العربية والطريقة الصحيحة لنطقها واستخداماتها المتعددة، كما انصب اهتمامهم - أيضًا - على معرفة الاستعمالات الأدبية للمفردات العربية ومعانيها اللغوية، بينما اهتم فريق آخر بتحديد المفردات الدخيلة في اللغة العربية، وجمعوا عديدًا من القواميس والمراجع اللغوية لخدمة هذه الحاجة. كما اشتملت مؤلفاتهم على قواميس ومراجع لغوية توضح العامية ولهجاتها المحلية ، ونتيجة للتطور العلمي، ونمو البيئات الثقافية المتقدمة ، برزت حاجات إضافية لإنتاج هذا النوع من الأوعية، تمثلت في ثلاث حاجات أساسية : الحاجة الأولى : تلك القواميس والمراجع اللغوية التي تكون اللغة العربية طرفًا فيها مع لغة أخرى.

الحاجة الثانية : تمثلت في قواميس المفردات والاستخدامات المألوفة الشائعة .

الحاجة الثالثة : القواميس التي تقتصر على المفردات والاستخدامات التي تدور في فلك معين .

وفي إطار هذه الحاجات الثلاث، نشأت أنواع القواميس التي تتعامل مع هذه المفاهيم، منها: «القواميس اللغوية» ، «قواميس المعاني» ، «قواميس الألفاظ» .

واختتم المؤلفان هذه الجزئية بسرد تاريخي سريع لنشأة القواميس وتطورها في المجتمعات الغربية، وخاصة تلك الناطقة بالإنجليزية .

دوائر المعارف : تضمنت الدراسة التحليلية حول هذا النوع من الأوعية، الرؤية التاريخية لنشأتها وتطورها في الحضارة الإسلامية، وما صاحب هذا المسار التاريخي من تقلبات في مستوى الإنتاج والاهتمام بهذه الأوعية، وقد أوضح المؤلفان في تحليلهما، المجهودات العربية الأولى وحتى القرن التاسع عشر- الذي مثَّل فترة ركود واضحة في الثقافة العربية - حتى بدأت النهضة الحديثة، التي قسمها المؤلفان - من زاوية إنتاج دوائر المعارف والموسوعات - إلى خطين رئيسين أحدهما بدأ في لبنان على يد أسرة البستاني والآخر كان يمثله في مصر محمد فريد وجدي، وقد استكملت المسيرة في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال «حركة نشيطة محدودة الإمكانات»، حيث بدأ نشر موسوعات للاستخدام السريع .

أما في الغرب، فقد صرح المؤلفان «تعتبر اللغة الإنجليزية أغنى اللغات في الدوائر الحديثة» وأن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر «هي المركز الرئيسي لإصدار الدوائر باللغة الإنجليزية» . كما أضاف المؤلفان بأن «فرنسا من أشهر الدول التي مارست إنتاج دوائر المعارف الحديثة» وذلك منذ منتصف القرن الثامن عشر .

اختتم المؤلفان هذ الجزئية بمقولة تنص على أن «كل دولة أو كل قومية من قوميات العالم ذات لغة وفكر وثقافة متميزة، تحرص كل الحرص على أن تضع لها دوائر معارف قومية كبرى» .

الببليوجرافيات : كعادة المؤلفان في منهجهما التحليلي، فقد بدآ هذه الجزئية بالتأريخ للببليوجرافيات في إطار العالم العربي الإسلامي، وقد ذكرا أمهات المراجع «كفهرست ابن النديم»، و«مفتاح السعادة : لطاش كبري زاده» ، و«كشف الظنون : لحاجي خليفة» ، و«إيضاح المكنون : للبغدادي» ، كما أشارا إلى «برامج الشيوخ» ، والقوائم الخاصة في الجوامع والمدارس وغيرها من الوثائق التاريخية بدور المحفوظات، كخطوط إضافية أثرت الفكر العربي الإسلامي .

انتقل المؤلفان - بعد ذلك - إلى ذكر «الخط الحديث لفهارس المكتبات» ، وذكرا باكورة هذه النماذج، «كفهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» ، وما تبعه من إصدارات .

وفي نقلة سريعة، بدأ المؤلفان الحديث حول «الببليوجرافيات بمعناها الدقيق» كقوائم غير مرتبطة بمكتبة أو مكتبات معينة أو بمطبوعات الناشرين، وقد عرضا سريعًا للجهود العربية القومية والإقليمية، والتي كان من أولها «جهود سركيس» متمثلة في «معجم المطبوعات العربية والمعربة» و «جامع التصانيف الحديثة» وغيرها، كنماذج للجهود القومية، و«جامع التصانيف المصرية الحديثة للأنصاري» وغيره، كنماذج للجهود الإقليمية .

كما أشار المؤلفان إلى جهود المستشرقين التي غطت بطريقة جوهرية المؤلفات العربية الإسلامية من أمثال بروكلمان في«تاريخ الأدب العربي» و «تاريخ التراث العربي» ، وبيرسون في مؤلفه «الكشاف الإسلامي Index Islamica» .

أفرد المؤلفان الجزء الأخير من التحليل للأعمال الأوربية الغربية، والأمريكية في مجال إنتاج الببليوجرافيات، سواء ماهو منتج منها بالطرق التقليدية (المطبوعة)، أو بالتقنيات الحديثة (برامج الحاسوب).

الأقراص المليزرة: أقر المؤلفان بداية، بأن هذا النوع من المراجع العامة لا ينتمي إلى التقسيم الوظيفي الذي تنتمي إليه الأنواع الأخرى ؛ بل هي نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية أو «وسيط مادي جديد تستخدم فيه أشعة الليزر عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها»، وقد صنفا المعلومات المسجلة على تلك الأقراص إلى ثلاث مجموعات رئيسة :

المراجع الببليوجرافية: وهي الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات التي تكون قد صورت في شكل ورقي أو شكل مصغر أو على وسيط مغنطيسي.

المراجع العامة: التي تضم القواميس ودوائر المعارف والبيانات الإحصائية والأدلة.

العمليات المكتبية: التي تحتوي على معلومات يمكن استخدامها، في التزويد وتنمية المقتنيات والفهرسة بأنواعها، وأعمال الضبط الببليوجرافي، وغيرها من الأغراض والإجراءات الفنية المكتبية، وتلك التي تختص بتقديم الخدمات للمستفيدين.

ويلخص المؤلفان في نهاية التحليل دور المليزرات في مجال المكتبات والمعلومات، في العبارة التالية «إن هذا الوافد الجديد سواء في شكله العام (الأقراص المليزرة)، أو في شكله (قم - ذاقف C.ROM) هو وسيط جديد لحمل المعلومات والبيانات والمعارف، قد يحمل معلومات مرجعية بطريقة تنظيمها، وقد يقدم خدمات معلوماتية كأي وسيط آخر».

٣, ٢, ٧ الفصل السادس: مؤسسات أوعية المعلومات.

تناول المؤلفان بالدراسة في هذا الفصل، ثلاثة أنواع من مؤسسات أوعية المعلومات، وقاما بتصنيفها كالآتي :

المؤسسات الميدانية : التي تنقسم إلى نمطين :

أ - **المؤسسات الاستخدامية**: وقد عرفها المؤلفان، بأنها «المكتبات التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة»، وقد قاما بتقسيمها - بصورة تقليدية - إلى : المكتبات القومية، العامة، الجامعية، المدرسية، المتخصصة، حيث بدآ بدراسة كل نوع من أنواع المكتبات على حدة، متعرضين في ذلك إلى: الخلفية التاريخية، المفهوم، الأهداف، المهام، الوظائف، الخدمات.

ب - مؤسسات الضبط الببليوجرافي : وكان تعريف المؤلفين لها يتلخص في أنها «المؤسسات الميدانية التي جعلت الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفها الأساسي، دون أن يكون بالضرورة مصحوبًا أو مسبوقًا باقتناء أوعية المعلومات التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها»، ووصفوها بأنها «مؤسسات الضبط غير الاقتنائي»، وكعادة المؤلفين فقد بحثا في الجذور التاريخية العربية لهذا النوع من المؤسسات، والممارسات التي كان يقوم بها العلماء المسلمون، والوراقون، والباحثون الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائي «مثل ابن النديم في "الفهرست، خلال العصر الذهبي لتداول أوعية المعلومات في الحضارة الإسلامية»، كما ذكرا محاولات علماء المغرب العربي، وعلماء المسلمين الأتراك «الذين أنفقوا أكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات في التراث الإسلامي».

وأشار المؤلفان إلى أن أهمية الأعمال التي قام بها العلماء في محاولتهم لضبط الإنتاج الفكري - قبل

الطباعة وبعدها، لا تقل - بأي حال - أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة ومؤسسة استخدامية، وأوردا في ذلك العديد من الأمثلة من العالمين العربي والغربي.

وأكد المؤلفان على ازدياد أهمية أعمال الضبط الببليوجرافي، نتيجة للنسب المتزايدة، والتراكم المتصاعد لأوعية المعلومات، مما حتم البحث عن نظم وترتيبات جديدة لضبط هذا الكم الهائل من الأوعية.

ويرجع المؤلفان المحاولات الأولى في هذا الأمر إلى العقد السابع للقرن الثامن عشر، من خلال دوريات فرنسية، وألمانية، وإنجليزية تتولى «الاستخلاص للبحوث والدراسات في كل التخصصات أو في تخصصات معينة»، كما يرجعان الفضل للبداية الفعلية للمؤسسات الميدانية المتخصصة في أعمال الضبط الببليوجرافي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان «ظهور أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم، هما "شركة بوكر" منذ سبعينات القرن الماضي، وبعدها "شركة ويلسون" منذ تسعيناته»، وبعدها توالى ظهور المؤسسات التي تعنى بهذا العمل التخصصي، والتي أصبحت الآن تعمل على ضبط الإنتاج الفكري العالمي بأحدث ما وصلت إليه تقنية العصر الحديث.

تطرق - بعد ذلك - المؤلفان للأوعية المرجعية الأخرى «غير أوعية الضبط الببليوجرافي، من دوائر المعارف، والمعجمات اللغوية، ومؤلفات التراجم وتقاويم البلدان»، فأشارا إلى الجهود الفردية والجماعية في هذا المجال، وصرحا بأن «البشائر الأولى لظهور المؤسسات التي تتولى هذا النوع من أوعية الضبط ... يرجع في أوربا الغربية إلى القرن السابع عشر». أما الجهود العربية في المجال، فيرجعها المؤلفان إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث عملت مجموعة من العلماء في مصر إلى إنشاء «مجمع اللغة العربية»، الذي أصبح حقيقة واقعة عام ١٩٣٢، تحت مسمى «مجمع فؤاد الأول للغة العربية»، الذي يعمل منذ إنشائه على إعداد المراجع اللغوية ونشرها، وتلى ذلك إنشاء العديد من المؤسسات اللغوية المشابهة على امتداد الوطن العربي «ظهرت كلها في القرن العشرين ببعض العواصم العربية في دمشق، بغداد، عمان، والرباط».

اختتم المؤلفان تحليلهما بتوضيح أمرين، أولهما يتعلق بضخامة وتزايد الإنتاج الفكري للأعمال المرجعية، مما حتم ضرورة مراجعته وتجديده، وهو الأمر الذي يصعب القيام به عن طريق الجهود الفردية، وثانيهما، يتعلق بدور المؤسسات التخصصية في مجال المكتبات والمعلومات في تنظيم تلك الأعمال عن طريق الأدوات المختلفة للضبط الببليوجرافي.

المؤسسات الأكاديمية: بدأ المؤلفان هذه الجزئية، بالتأريخ للمؤسسات الأكاديمية بشكل عام، وتدرجا من ذلك إلى التأريخ لتخصص المكتبات والمعلومات، وقد أفادا بأن أول مدرسة للمكتبات والمعلومات نشأت في «جامعة كولومبيا» بمدينة نيويورك (١٨٨٧)، بمبادرة من عالم التصنيف الشهير «ديوي»، حيث توالى بعد ذلك قيام مدارس المكتبات في العالم الغربي.

وخلص المؤلفان في نهاية هذا التحليل التاريخي إلى إبراز عدة نقاط:

١ - التفاوت الكبير في «الصيغة» بالنسبة للكيان الأكاديمي المسئول عن إعداد الكوادر الجديدة المؤهلة للعمل في المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات.

٢ - العلاقة الحميمة بين تخصص المكتبات والمعلومات والتخصصات الأكاديمية الأخرى.

٣ - ضرورة استضافة بعض المقررات والمواضيع من التخصصات الأكاديمية الأخرى لتُدرس ضمن مقررات التخصص، وذلك بغرض تحقيق التوازن

العلمي لهذه المقررات من ناحية، ومن أخرى لضرورة تحتمها ظاهرة ارتباط تخصص المكتبات والمعلومات بالتخصصات الأكاديمية الأخرى.

٤ - وجوب الابتعاد عن النظرة الضيقة، والتشيع لفرع معين من فروع التخصص، وإتاحة الفرصة المتكافئة للفروع التخصصية بأكملها داخل الإطار العام للتخصص، لتأخذ مكانها ودورها الطبيعي في المسار الأكاديمي كشركاء متساوين كلٌ على قدر المساحة التخصصية التي يجب أن يشغلها داخل لوائح المقررات.

٥ - ضرورة وجود الضوابط والمعايير للمؤسسات الأكاديمية، بغية التحكم في العناصر الأساسية للمقررات، وتحديد الإطار العام للمتطلبات الأكاديمية المعيارية التخصصية، مما يقلل إلى حدٍ كبير من الآثار السلبية للتفاوت النوعي بين المؤسسات الأكاديمية للتخصص.

قام المؤلفان، بعد ذلك، باستعراض تاريخي للمؤسسات الأكاديمية التخصصية في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك بغرض إعطاء نماذج للأوضاع السائدة لذلك النوع من المؤسسات في العالم العربي، وقد وقع اختيارهما على هذين القطرين نظرًا لأنهما يعدان من أكثر البلدان العربية تطورًا في هذا التخصص.

المؤسسات المهنية: تعرض المؤلفان في هذه الجزئية إلى بداية قيام المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات، منذ أواخر القرن التاسع عشر، واستعرضا المؤسسات التي أنشئت منذ ذلك التاريخ على المستويات الإقليمية والدولية، وتناولا عددًا منها بالشرح الموجز، تضمن: تاريخ الإنشاء، العضوية، النشاط، المسمى التغيرات التي طرأت عليها؛ وقد أورد المؤلفان في قائمتهما المؤسسات التالية:

الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، اتحاد المعلومات والتوثيق، اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات، إدارة التوثيق والمعلومات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، معهد إحياء المخطوطات العربية، جمعية المكتبات الأمريكية، جمعية المكتبات الأردنية، جمعية المكتبات المدرسية (مصر).

قام المؤلفان في خاتمة الحديث عن المؤسسات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، بقراءة تحليلية لتحديد العلاقات بين مؤسسات التخصص، وتحت العنوان الجانبي «علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات»، حاول المؤلفان أن يلخصا رؤيتهما حول هذا الموضوع، ومن خلال الربط بين أهداف المؤسسات العاملة في مجال التخصص «المؤسسات الميدانية»، «المؤسسات الأكاديمية»، «المؤسسات المهنية»؛ أوجد المؤلفان صيغة نظام يحقق التوازن لمحور مؤسسات التخصص، حيث يمثل هذا النظام الصيغة المثلى للمشاركة والمقاسمة في توزيع المسئوليات والوظائف الحيوية للتخصص بما يضمن له دقة المسار وحُسن الأداء في «كتيبة التخصصات الأكاديمية».

ويخلص المؤلفان إلى أن الوجود الفعلي للفئات الثلاث من المؤسسات، ليس بالعامل الحاسم الذي يحقق لتخصص المكتبات وجوده الناجح، بقدر ما يكون للتنسيق الواعي في الممارسة الذاتية لوظائف كلٍ منها القدر المعلى للحصول على نتائج مثمرة تؤدي إلى الأهداف المرجوة من التخصص.

بنهاية هذا الفصل الذي تعرض لرؤية المؤلفين حول قضية مؤسسات التخصص، اختتم الكاتبان عملهما ووضعاه أمانة في يد القارئ، ليطلع ويحلل ويستفيد ويفيد، فالاستفادة تنبع من المعلومات والمفاهيم التي يقع عليها خلال رحلته مع الكتاب، وتكون جديدة وجديرة بالاهتمام، والإفادة تنشأ من «التغذية الراجعة» (أو

التلقيم المرتد)، الذي يتجسد في إبداء الرأي فيما قرأ، لتراعى ملاحظاته - إن كان لذلك مجال - في الطبعات القادمة من الكتاب، بإذن الله .

٣,٣ نتائج التحليل الإحصائي للببليوجرافية :

حُلِّلت ببليوجرافية الكتاب من خلال ستة جداول إحصائية، وخمسة أشكال بيانية، وشمل التحليل الإحصائي الملامح الأساسية للببليوجرافية، كاللغة، سنوات نشر الأعمال (الفترة الزمنية التي غطتها المراجع)، أنواع الأوعية، إحصاءات الكُتَّاب (مؤلفين / مترجمين / محررين) وعدد الأعمال لكلٍّ منهم، ونوعية الأعمال التي وردت بالببليوجرافية (مؤلفات، أعمال ترجمة، أعمال الإعداد والتحرير)، وتلخصت النتائج التي حصلت عليها فيما يلي :

تألفت الببليوجرافية من ٤٨ عملاً، أُدرجت في قائمتين، خُصِّصَت إحداها للمراجع العربية، وعددها ٢٩ مرجعًا (أي ٦٠,٤٪ من العدد الكلي للمراجع)، والأخرى للمراجع الأجنبية التي بلغ عددها ١٩ مرجعًا باللغة الإنجليزية (أي ٣٩,٤٪ من العدد الكلي للمراجع) .

رُتِّبت الببليوجرافية بشقيها العربي والإنجليزي، ترتيبًا زمنيًا تنازليًا، بدأ بعام ١٩٩٣ وانتهى بعام ١٩٧١ في القسم العربي، وبعام ١٩٩١ وانتهى بعام ١٩٧٥ في القسم الإنجليزي، استخدمت عناوين الوثائق كمداخل للأعمال التي وردت بكلا القائمتين العربية والإنجليزية .

احتل وعاء «الكتاب» مركز الصدارة بالنسبة للأوعية المستخدمة، حيث بلغ عدد الكتب ٤١ كتابًا (أي ٨٥,٣٪ من المجموع الكلي للمراجع)، منها ٢٢ كتابًا باللغة العربية (أي ما يساوي ٧٦٪ من مجموع المراجع العربية، و ٤٥,٨٪ من المجموع الكلي للمراجع)، و١٩ كتابًا باللغة الإنجليزية (أي ١٠٠٪ من مجموع المراجع الإنجليزية، ٣٩,٦٪ من المجموع الكلي للمراجع) .

اشتركت أوعية المقالات ووثائق عمل المؤتمرات في المرتبة الثانية، وكانت كلها باللغة العربية، ومُثلت بـ ٣ أوعية لكل منها (أي ما يساوي ١٠,٣٪ لكل منها من المجموع الكلي للمراجع العربية، و٦,٣٥٪ لكل منها من المجموع الكلي للمراجع) .

في حين جاءت التقارير في نهاية القائمة، حيث احتوت الببليوجرافية على تقرير واحد باللغة العربية (أي ما يمثل ٣,٤٪ من مجموع المراجع العربية، و٢٪ من جملة المراجع) .

غطت الببليوجرافية بشقيها - نظريًا - فترة زمنية قدرها ٢٤ عامًا، إلا أن المراجع انتمت فعليًا إلى فترة زمنية قدرها ١٨ عامًا، حيث كان تاريخ نشر أول عمل في الببليوجرافية يرجع إلى عام ١٩٧٠، بينما كان عام ١٩٩٣ يمثل سنة نشر أحدث عمل ورد في الببليوجرافية، إلا أن الببليوجرافية لم تتضمن أية أعمال نشرت خلال السنوات ٧٢، ٧٣، ١٩٧٤ و ٧٧، ١٩٧٨، و١٩٩٢ (٦ سنوات من الفترة التي غطتها الببليوجرافية)، وفي هذا الصدد، أثبتت الإحصاءات أن معظم الأعمال التي وردت بالببليوجرافية نُشرت ما بين الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٣، حيث بلغ عدد الأعمال عن هذه الفترة ٤٢ عملاً (أي ٨٧,٥٪ من جملة الأعمال التي وردت بالببليوجرافية) أما فترة السبعينات (١٩٧٠/ ١٩٧٩)، فقد مُثلت بـ ٦ أعمال فقط (أي ١٢,٥٪ من جملة الأعمال التي وردت بالببليوجرافية)، مع مراعاة أن هناك عملاً واحدًا ورد بالببليوجرافية بدون تاريخ نشر (المكتبة والبحث : حشمت قاسم)، وإن كان يرجع تاريخ نشره في الثمانينات من هذا القرن .

بلغ عدد الكُتَّاب الذين وردت أسماؤهم بالببليوجرافية ٥١ كاتبًا، ما بين مؤلف، ومترجم

ومحرر، منهم ٢٥ كاتبًا عربيًا (١٧ مؤلفًا، ٥ محررين، مترجمان)، يمثلون ٤٩٪ من عدد الكُتّاب الكلي، أما الكُتّاب الأجانب فقد بلغ عددهم ٢٦ كاتبًا (١٨ مؤلفًا، ٧ محررين، ومترجم واحد) يمثلون ٥١٪ من العدد الكلي للكُتّاب، في حين بلغ عدد الأعمال المشتركة ١١ عملاً (٥ أعمال باللغة الإنجليزية : ٤ تأليف، واثنان تحرير وإعداد).

اتضح من التحليل الإحصائي حول علاقة الكُتّاب بعدد الأعمال التي وردت لكل منهم، أن ٤١ كاتبًا ورد اسم كل منهم أمام عمل واحد (أي ٩٢٪ من العدد الكلي للكُتّاب)، بينما كان هناك كاتب واحد سُجل له عملان بالببليوجرافية (أي ما يساوي ٢٪ من العدد الكلي للكُتّاب)، بينما بلغ عدد الكُتّاب الذين وردت لهم ثلاثة أعمال كاتبين فقط (أي ٤٪ من العدد الكلي للكُتّاب)، وقد تصدر القائمة كاتب واحد بعدد ٥ أعمال (سعد محمد الهجرسي).

أشارت نتائج الإحصاءات المتعلقة «بنوع العمل» إلى أن «الأعمال المؤلفة»، تصدرت القائمة بـ ٣٩ عملاً (١٥, ٨١٪ من مجموع الأعمال)، منها ٢٥ عملاً باللغة العربية (أي ما يمثل ٤, ٨٦٪ من مجموع الأعمال العربية، و٥٢٪ من المجموع الكلي للأعمال)، بينما بلغت الأعمال باللغة الإنجليزية ١٤ عملاً (أي ما يساوي ٧, ٧٣٪ من مجموع الأعمال باللغة الإنجليزية، و٢٩٪ من المجموع الكلي للأعمال)، في حين أن أعمال الإعداد والتحرير، جاءت في المرتبة الثانية بـ ٦ أعمال (أي ٥, ١٢٪ من مجموع الأعمال)، كان نصيب اللغة العربية منها عملين فقط (أي ما يساوي ٨, ٦٪ من مجموع الأعمال باللغة العربية، و٢, ٤٪ من المجموع الكلي للأعمال)، وقد بلغ نصيب اللغة الإنجليزية ٤ أعمال (أي ما يساوي ٢١٪ من مجموع الأعمال باللغة الإنجليزية، و ٤, ٨٪ من المجموع الكلي للأعمال). أما الأعمال المترجمة فقد احتلت المرتبة الأخيرة بـ ٣ أعمال (أي ٣٥, ٦٪ من مجموع الأعمال)، منها عملان مترجمان من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية (أي ما يساوي ٨, ٦٪ من مجموع الأعمال باللغة العربية، و٢, ٤٪ من المجموع الكلي للأعمال)، وكان هناك عمل واحد مترجمًا من اللغة الألمانية إلى اللغة الإنجليزية (أي ما يساوي ٣, ٥٪ من مجموع الأعمال باللغة الإنجليزية، و ٢٪ من المجموع الكلي للأعمال).

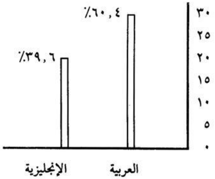
كانت تلك هي النتائج التي وقف الباحث عليها نتيجة للتحليل الإحصائي، ومن الطبيعي أن تفرز هذه النتائج العديد من المؤشرات التي تنعكس على العمل الذي نحن بصدد تحليله ونقده، وسنتعرض لتلك المؤشرات في الدراسة النقدية، التي سيتم خلالها بلورة هذه النتائج في صورة رؤية نقدية.

٣, ٤ الجداول الإحصائية والأشكال البيانية :

الجدول رقم (١) : الببليوجرافية مصنفة بلغة الأوعية

اللغة	عدد الأوعية	النسبة المئوية
العربية	٢٩	٪٦٠, ٤
الإنجليزية	١٩	٪٣٩, ٦
المجموع	٤٨	٪١٠٠

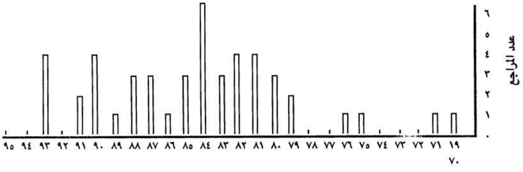
الشكل رقم (١) : الببليوجرافية مصنفة باللغات



جدول (٢) : تصنيف الببليوجرافية بسنة النشر (عربية / أجنبية)

سنة النشر	عدد المراجع العربية	النسبة المئوية من عدد المراجع العربية	عدد المراجع الأجنبية	النسبة المئوية من عدد المراجع الأجنبية	المجموع الكلي للمراجع	النسبة المئوية من المجموع الكلي للمراجع
١٩٧٠	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
١٩٧١	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
١٩٧٥	–	–	١	٥,٣٪	١	٢٪
١٩٧٦	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
١٩٧٩	١	٣,٤٪	١	٥,٣٪	٢	٤٪
١٩٨٠	١	٣,٤٪	٢	١٠,٥٪	٣	٦,٣٥٪
١٩٨١	–	–	٤	٢١٪	٤	٨,٥٪
١٩٨٢	٢	٦,٨٪	٢	١٠,٥٪	٤	٨,٥٪
١٩٨٣	٢	٦,٨٪	١	٥,٣٪	٣	٦,٣٥٪
١٩٨٤	٢	٦,٨٪	٤	٢١٪	٦	١٢,٥٪
١٩٨٥	١	٣,٤٪	٢	١٠,٥٪	٣	٦,٣٥٪
١٩٨٦	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
١٩٨٧	٣	١٠,٣٪	–	–	٣	٦,٣٥٪
١٩٨٨	٣	١٠,٣٪	–	–	٣	٦,٣٥٪
١٩٨٩	–	–	١	٥,٣٪	١	٢٪
١٩٩٠	٤	١٤٪	–	–	٤	٨,٥٪
١٩٩١	١	٣,٤٪	١	٥,٣٪	٢	٤٪
١٩٩٣	٤	١٤٪	–	–	٤	٨,٥٪
بدون تاريخ ١٩٨ ؟	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
المجموع	٢٩	٩٩,٩٪	١٩	١٠٠٪	٤٨	١٠٠٪

الشكل رقم (٢) : الببليوجرافية مصنفة بسنوات النشر



سنوات النشر

الجدول رقم (٣) : تصنيف البيليوجرافيا بنوع الوعاء

نوع الوعاء	العدد باللغة العربية	النسبة المئوية من عدد المراجع العربية	العدد باللغة الإنجليزية	النسبة المئوية من عدد المراجع الإنجليزية	العدد الكلي	النسبة المئوية من المجموع الكلي
كتاب	٢٢	٧٦٪	١٩	١٠٠٪	٤١	٨٥,٣٪
مقال	٣	١٠,٣٪	–	–	٣	٦,٣٥٪
تقرير	١	٣,٤٪	–	–	١	٢٪
ورقة عمل مؤتمرات	٣	١٠,٣٪	–	–	٣	٦,٣٥٪
المجموع	٢٩	١٠٠٪	١٩	١٠٠٪	٤٨	١٠٠٪

الشكل رقم (٣) : البيليوجرافية مصنفة بنوع الوعاء



الجدول رقم (٤) : تصنيف المراجع العربية بالكُتاب (مؤلفين / مترجمين / محررين) / عدد الأعمال

مسلسل	اسم الكاتب	عدد الأعمال	نوع العمل
١	أحمد بدر	١	تأليف
٢	أحمد محمد الشامي	م١	تأليف
٣	أسامة السيد محمود	١	تأليف
٤	أنور عكروش	م١	إعداد وتحرير
٥	حسن عبدالشافي	١	تأليف
٦	حشمت قاسم	٢	تأليف
٧	ربحي مصطفى عليان	م١	تأليف
٨	سريع محمد السريع	١	تأليف
٩	سعد محمد الهجرسي	٤ م١	تأليف

تابع الجدول رقم (٤)

١٠	سعود عبدالله الحزيمي	١	تأليف
١١	سليمان الصوينع	١م	ترجمة
١٢	سيد حسب الله	١	تأليف
		٢م	
١٣	صدقي دحبور	١م	إعداد وتحرير
١٤	عباس صالح طاشكندي	١م	ترجمة
١٥	عبدالجبار عبدالرحمن	١	تأليف
١٦	عبدالمجيد مكي	١	تأليف
١٧	عبدالرحمن عبدالله الشيخ	١	ترجمة
١٨	عبدالستار الحلوجي	١	تأليف
١٩	علي أحمد همشري	١م	تأليف
٢٠	عوني أبو شنب	١م	إعداد وتحرير
٢١	محمد فتحي عبدالهادي	٣	تأليف
٢٢	محمد ماهر حماده	١	تأليف
٢٣	محمد مكي السباعي	١	تأليف
٢٤	مدرسة علوم الإعلام	١	إعداد وتحرير
٢٥	ممدوح العباسي	١م	إعداد وتحرير

م = (مؤلف / محرر / مترجم) مشارك في عمل . (عمل مشترك) .
عدد الأعمال المشتركه : ٥ أعمال (٣ تأليف ، ١ ترجمة ، ١ تحرير وإعداد)

الجدول رقم (٥) : تصنيف المراجع الإنجليزية بالكتاب (مؤلفين / مترجمين / محررين) / عدد الأعمال

مسلسل	اسم الكتاب	عدد الأعمال	نوع العمل
١	A. J. WALFORD	١	إعداد / تحرير
٢	Carol SAMALLWOOD	١	تأليف
٣	Carolyn G. ROBINS	١م	إعداد / تحرير
٤	Colin HARRISON	١م	تأليف
٥	Denis GROGAN	١	تأليف
٦	Donald Williams KERMMEL	١	تأليف
٧	D.W.LANGRIDGE	١	تأليف
٨	Frances Neel CHENEY	١م	تأليف
٩	G. Edward EVANS	١م	تأليف
١٠	Girja KUMAR	١م	تأليف
١١	Jhon COX	١	تأليف

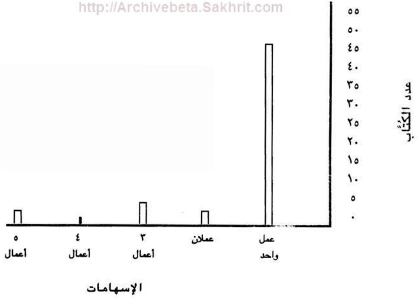
تابع الجدول رقم (٥)

١٢	Keith BARR	١م	إعداد / تحرير
١٣	Krishan KUMAR	١م	تأليف
١٤	Lawrence Lannom	١م	إعداد / تحرير
١٥	Liz CHAPMAN	١	تأليف
١٦	Lois Mai CHAN	١	تأليف
١٧	Martha WILLIAMS	١م	إعداد / تحرير
١٨	Marty BOOMBEG	١م	تأليف
١٩	Mathilde V. ROVELSTOAD	١	ترجمة
٢٠	Mouric LINE	١م	إعداد / تحرير
٢١	Roger STAKLEY	١	تأليف
٢٢	Rosmary Oates	١م	تأليف
٢٣	Stephen PARKER	١	إعداد / تحرير
٢٤	Sylva SIMSOVQ	١	تأليف
٢٥	Denis GROGAN	١	تأليف
٢٦	William KATZ	١	تأليف

م = (مؤلف / محرر / مترجم) مشارك (عمل مشترك) .

عدد الأعمال المشتركه : ٦ أعمال (٤ تأليف ، ٢ تحرير وإعداد)

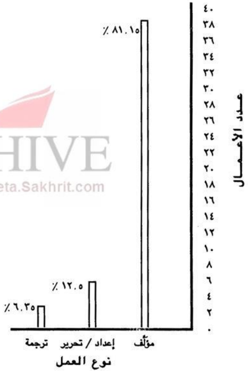
الشكل رقم (٤) : الببليوجرافية مصنفة بالكُتّاب وإسهاماتهم



الجدول رقم (٦) : تصنيف البيليوجرافية بنوع العمل

نوع العمل	عدد الأعمال العربية	النسبة المئوية من عدد الأعمال العربية	عدد الأعمال الإنجليزية	النسبة المئوية من عدد الأعمال الإنجليزية	المجموع الكلي للأعمال	النسبة المئوية من المجموع الكلي الأعمال
مؤلف	٢٥	٪٨٦.٤	١٤	٪٧٣.٧	٣٩	٪٨١.١٥
ترجمة	٢	٪٦.٨	١	٪٥.٣	٣	٪٦.٣٥
إعداد/ تحرير	٢	٪٦.٨	٤	٪٢١	٦	٪١٢.٥٠
المجموع	٢٩	٪١٠٠	١٩	٪١٠٠	٤٨	٪١٠٠

الشكل رقم (٥) : البيليوجرافية مصنفة بنوع العمل



٤ - الرؤية النقدية

بداية أود أن أُقرر حقيقة لا جدال فيها، وهي أن هذا العمل يتميز بالطرح المتعمق الواعي لمعطيات التخصص، التي صيغت بأسلوب رشيق، وطروحات متسلسلة ومنطقية يسهل تتبعها واستيعابها حتى لغير المتخصصين في المجال .

وقد امتازت المعالجات الموضوعية للقضايا التنظيرية والتطبيقية للمجال بعمق الرؤية، والمقدرة الفائقة على التعامل المنهجي مع الموضوعات المطروحة، وإن كنت لا أتوقع أقل من ذلك من عالمين لهما من الخبرة - الأكاديمية والتطبيقية - بشئون التخصص وخباياه الشيء الكثير .

وتبلورت رؤية المؤلفين الموضوعية واللغوية في مواضع كثيرة على امتداد العمل، وبالرغم من استمتاعي بقراءة العمل بكليته، إلا أنني وجدت متعة خاصة في قراءة الأفكار ومتابعة المفاهيم التي طُرحت في الفصلين الثاني والثالث، المتعلقين «بماهية تخصص المكتبات والمعلومات، وعلوم ومقررات التخصص» .

وقد انتابتني ردود فعل متباينة خلال تعاملي الفكري مع هذين الفصلين، فتارة أشعر بأنني أطالع في تشخيص «نطاسي» بارع متخصص في «أمراض المجال»، يُحدد بدقة موطن العلة، يصفها ويحللها، ومن ثم يضع لها «تذكرة العلاج الطبية»، في صورة معايير وضوابط (نظام علاجي) يقود إلى طريق الشفاء، وتارة أخرى، أتخيلني في ساحة قضاء أستمع إلى «مرافعة عصماء» يلقيها «فقيه قانوني»، مدافعًا عن «قضايا التخصص» الحيوية، مؤكدًا هويته وأحقيته في البقاء، واحتلال «موقعه الشرعي» بين

العلوم والتخصصات الأخرى . وبين هذا وذاك وجدت نفسي منساقًا وراء ما طرحاه من أفكار، ومتفقًا مع ما أورداه من آراء .

وكرد فعل - طبيعي - لتحمسي لهذا العمل، وإعجابي بأهدافه ومضمونه، فقد كنت أود لو أن المؤلفين توسعا في تحليلاتهما، وأفاضا في شروحاتهما حول بعض الموضوعات التي تعرضا لها في هذا العمل . فحينما كنتُ مهيئًا نفسيًا وفكريًا لاستقبال المزيد من الآراء والأفكار، كنت أُفاجأ بعبارات مثل : «نلم إلمامة سريعة»، «لن نستطيع في هذه الجزئية من الدراسة أن نقدم تفصيلات»، «سنتناول فيما يلي . . . بإيجاز شديد»، «وبعد أن نمر مرورًا سريعًا» . . . وغيرها من العبارات، التي هي - في تأثيرها - أشبه «بأجراس ضبط الوقت»، التي تفاجئ رواد المكتبة المستغرقين في الاطلاع، وتعلنهم بمواعيد إغلاق المكتبة .

لذا؛ فإنني أرى أن إحدى النقاط التي تؤخذ على هذا العمل تتعلق «بالاختصار الشديد» في بعض الموضوعات التي كانت تتطلب المزيد من الشرح والتوضيح، وإلقاء المزيد من الضوء على المفاهيم التي وردت حول بعض القضايا المطروحة في العمل، خاصة أن العمل موجه بالدرجة الأولى «للقراء من أبناء التخصصات الأخرى»، مما كان سيجعل مهمة هؤلاء في استيعاب الأفكار المطروحة أكثر يسرًا، ويساعدهم على تفهم أفضل «لهوية» تخصص المكتبات والمعلومات .

وقد بدا هذا الأمر أكثر وضوحًا في الفصل الأول المتعلق بـ «أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر الحضارات الإنسانية» (ص ١٥ - ٢١)، والفصل الرابع الذي تناول موضوع «الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها» (ص ٨٣ - ١٠٥)، والفصل الخامس حيث تم مناقشة «أوعية المعلومات المرجعية العامة» (ص ١٠٧ - ١٢٦)، وإنني على ثقة بأن لدى المؤلفين - وهما من أساتذة المجال وعلمائه ذوي الخبرة والدراية المتعمقة بهذه الموضوعات - الكثير من الآراء والأفكار والطروحات الموضوعية، مما يحيل كل فصل من الفصول المذكورة إلى كتاب قائم بذاته، ولكنني أُعزي هذه الظاهرة إلى عدم رغبتهما في الإطالة والدخول في التفاصيل الدقيقة للتخصص حتى لا يتعامل القارئ غير المتخصص - الموجه إليه العمل - مع طروحات موضوعية مغرقة في التخصص، قد يجد شيئًا من الصعوبة في استيعابها . وإن كان هذا الأمر أدى - في رأيي - إلى إلقاء ظلال سلبية على بعض الموضوعات المطروحة .

أما النقطة الأخرى فهي تتعلق بظاهرة معاكسة لسابقتها، حيث كان هناك بعض التكرار، الذي كان واضحًا في إعادة شرح بعض المفاهيم بأكثر من صيغة - أو بالصيغة نفسها في بعض الأحيان - في أكثر من موقع وعلى امتداد فصول الكتاب . وإن كنت أُرجع هذه الظاهرة - ربما - إلى الرغبة الأكيدة لدى المؤلفين للتركيز على بعض المفاهيم - أو المصطلحات الجديدة - التي وردت في العمل، بغية ترسيخها لدى القارئ، والتأكد من استيعابه لها استيعابًا كاملاً .

أود في النهاية التأكيد على أنني مهما اختلفت مع المؤلفين في بعض النقاط ، إلا أنني لا أُقلل - بأي حال - من القيمة العلمية والأكاديمية الواضحة لهذا العمل، الذي كان لابد أن يصدر بتلك الصورة، ويتضمن هاتيك المفاهيم، وفي هذا التوقيت بعينه، ليتصدى لتضارب الأفكار وتصارعها حول «ماهية» التخصص، وإنني لأرى في هذا الكتاب وثيقة - ذات قيمة عظيمة - تضاف إلى ملف قضية الدفاع عن التخصص .

عبث الوليد (١)

لأبي العلاء المعري

تحقيق ناديا علي دولة

إبراهيم أحمد راشد السامرائي

كلية الآداب - جامعة صنعاء

أبو العلاء المعري / عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق ناديا علي دولة -- دمشق، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

عرفت هذا الكتاب منذ أكثر من نصف قرن مطبوعًا في دمشق، وكان قد علق منه في ذاكرتي أنه نقد لشعر البحتري يعرض فيما يعرض للمسائل النحوية التي استوعبت فيه صفحات كثيرة، ومسائل لغوية، ثم مسائل أدبية. وإلى جانب ذلك كله كان الكتاب مادة شهادة صادقة على سعة علم أبي العلاء، وما استوعبه من مسائل النحو واللغة وغير ذلك من المعارف المختلفة. وقد كان المعري في هذا الكتاب هو هو في تصانيفه الأخرى ولا سيما «رسالة الغفران» التي ضمّنها علمه اللغوي الواسع وآراءه الخاصة في أجزاء هذا العلم.

وأنت حين تقرأ هذه التصانيف تعجب من جهل جمهرة القراء في حقيقة المعري العلمية التي غطت عليها شهرته شاعرًا. وإني لأرى أن هذه الشهرة الشاعرية على أحقيتها وسموّها قد يضارعها أو يسمو عليها ما كان له من سعة في النحو واللغة وما يتصل بهما من قريب أو بعيد. لقد أدرك أهل العلم الذين انصرفوا لعلم الرجال والطبقات إلى هذا فكان منهم من ترجم له بين اللغويين والنحاة. وقد كان هؤلاء على علم بصنعتهم هذه.

وأعود إلى «عبث الوليد» فأقف كما وقفت بالأمس متحريًا أين يكون «العبث» فما رأيتني إلا كما كان لي من ذلك في قراءتي الأولى قبل نصف قرن. لقد وجدت موضع «العبث» لا يكاد يلمسه إلا ذو صنعة عرف أبا العلاء وأدرك أقواله وإيماءاته. ثم أجيء إلى «الوليد» لأبصره أهو صاحب «عبث» شأنه شأن الكثير من الولدان، أم هو ذاك المنسوب إلى «بُحتر»؟

وكأني أخلص إلى أن ذلك كله ضرب معروف في الصنعة البديعية.

ثم آتي عمل المحققة الشجاعة فأراها من أهل الجدّ تحملك على الإعجاب وهي تضرب في تعليقاتها النحوية فتحسبها ذات أصول بسيبويه أو الخليل، وكأنها، وهي ذات الصون، بعيدة عن جمهرة النساء في عصرنا، لقد صنعت هذا «التحقيق» فأتقنت صنعتها، وقد تجاوزت حد المحقق الذي يشقى بتقويم النص، فذهبت إلى فوائد يدركها العصبة أولو القوة غير أني توقفت في اسمها فرأيته «ناديا» فلم أهتد إلى طريقة أهتدي بها إلى الألف الأخيرة التي لا أرى فيها ضربًا في تأنيث كالألف في ليلى وسلمى. وكأني بهذه الألف الأعجمية قد جيء بها لتحاكي الألف في الأعلام المؤنثة الأعجمية نحو الألف الأخيرة في لينا وسونيا وايزابيلا وغيرها.

ومثل «ناديا» ما رأيته في الأردن من أعلام الإناث المختومة بألف العجمة هذه مثل: رانيا وساميا وعاليا وغيرها.

وكأني أميل في آخر هذه الجولة إلى أن هذه الألف هي الألف الآرامية التي تختم بها الأسماء المؤنثة أعلامًا وغير أعلام نحو: «ليلا» (٢) وتعني الليل، و «صيدا» وتعني الصيد، و «باخَمْرا» وتعني بيت الخمر.

وكثير من هذا من الأعلام المؤنثة معروف في بلاد الشام بأجزائها الواسعة، ومثل هذا ماهو معروف من

الأعلام السريانية الشرقية في بلاد مابين النهرين نحو: «بعشيقا» و «بَحْزانيا» و «بقسايا» وغيرها (٤).

ثم أتي إلى مقدمة المحققة فأجد:

١ – في الصفحة (١٠) قولها في الكلام على النسخة المخطوطة التي جعلتها أصلاً في صنعتها: «سلامة النص فيها [أي في النسخة المخطوطة] "نسبيًا"».

أقول: كلامي على قول المحققة «نسبيّاً» التي أريد بها مايراد بقول الكتاب في عصرنا «تقريبًا»، ولا أرى قولها «نسبيّاً» يفي بالمراد. ثم إنها لغة يصح أن أدعوها «دارجة».

٢ – وجاء في الصفحة (١٢) قول المحققة:

«... وكان "أشدّه وطأة" ماكان يقع في بعض مواضع الاستشهاد ... أو في بعض الألفاظ التي يثير أبو العلاء المشكلات من "حولها"...».

أقول: إن ما كان يقع في بعض مواضع الاستشهاد [أي من التجاوز] لايمكن أن يُخبر عنه بقول المحققة بـ «أشدّه وطأة» ولو كان ذلك على طريق الاتساع و ... ثم إن المشكلات التي أثارها أبو العلاء هي في «الألفاظ» وليس «حولها».

٣ – وجاء في هذه الصفحة أيضًا:

«... وقد يزداد الأمر سوءًا حين تبدل "كلمة بأخرى" سهوًا».

أقول: والوجه أن يقال: حين تبدل بالكلمة أخرى...». وهذا من الخطأ الشائع الصواب فيه أن الباء تقع بعد الفعل أبدلَ واستبدلَ في المتروك المرفوض فأما الذي يعرى منها فهو المفعول به المأخوذ، ومنه قوله تعالى: ﴿أتستبدلونَ الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾.

٤ – وجاء في هذه الصفحة أيضًا:

«... وقد تُغيِّر بعض العبارات "اعتباطًا" دون مبرّر ...».

أقول: أريد أن أقف وقفتين الأولى على قول المحققة «اعتباطا». أن «العبط» أو «الاعتباط» يعني النحر، يقال: عَبَط الذبيحة واعتبطها.

ويُتوسَّع في هذا فيقال: اعتبطه بمعنى افتعله، والعَبْط هو الكذب، والعابط الكذاب، أقول: أوليس شيء من هذا كله يُلمح في استعمال المحققة لكلمة «اعتباط». ومثل المحققة سائر من يكتب في عصرنا، وكأن هذا الجديد هو عربية جديدة مولدة معاصرة.

والثانية استعمالها «المبرّر» وهي كلمة جديدة أرادت بها «المسوغ»، وليس لنا في العربية «مبرّر وتبرير».

٥ – وجاء فيها أيضًا:

«... فهذا معين للقارئ على تتبع ما يثار من مشكلات "حزنة" الجوانب دقيقة المسالك».

أقول: لم أهتد إلى قول المحققة «حزنة» هذه أهي من «الحزونة» مصدر ماهو «حَزْن» من الأرض أي مرتفع وَعْر فيه شدة وصعوبة أم هي شيء آخر؟ إن كان هذا أو ذاك فما أراها موفّقة في استعارة كلمة «حزنة» القديمة في هذا السياق.

٦ – وجاء فيها أيضًا:

«... إلا أن أكثرها [أي تعليقات صاحب صنعة الطبعة الأولى الدمشقية أيضًا] كان "سطحيًا"».

أقول: إن وصف التعليقات بكونها «سطحية» ليس من العربية، بل إنها نقلت من كلمة أجنبية فهي من «Superficielle» الفرنسية أو Superficial الإنجليزية.

أقول أيضًا: إن استعمال هذه الكلمة ومثلها الكثير في العربية المعاصرة لايندرج في باب الخطأ والصواب، ولكني أذهب كما ذهب البلغاء إلى أن «لكل مقام مقالاً»، فلا يحسن أن يجيء هذا الجديد في مقدمة تتصل بتحقيق كتاب من ذخائر تراثنا.

٧ – وجاء في الصفحة (١٤) قول المحققة:

«... إن كان الأمر يحتاج إلى شرح بعض الغريب "فحسب" ...».

أقول: غَبَرت دهرًا أتحرّى قول القائلين «فحسب» في القرآن والحديث وما استطعت أن أشقى فيه من دواوين الشعر والنثر وغيرها، وماورد في المعجمات، فلم أجد «فحسب» بل وجدت «حسب» مفردة ومضافة واستعمالها معروف مشهور.

ولست أدّعي أنها خطأ أو قريب منه؛ بل إني لأسترشد بمن يأتيني من ذلك بشيء وفوق كل ذي علم عليم.

٨ – وجاء في الصفحة (١٦) :

«... وما يُعين على "التثبيت" منه...».

أقول : كان «التَثَبُّت» أولى...

ثم آتي إلى نص الكتاب .

١ – فأجد في الصفحة (٥):

«... ممّا أجرى إليه أبو عبادة من الضرورات وما "يجتنبه" أمثاله...» .

أقول : وقد أفردت المحققة الفاضلة حاشية للفعل «يجتنبه» فقالت: «في م: يجتنبه» والنون غير معجمة في الأصل» .

أقول أيضًا: هذه مسألة هينة تتصل برسم النقاط أو غياب الرسم، وهي كثيرة في المخطوطات. وقد كان عليها أن تشير في المقدمة، وهي تتحدث عن النسخ المخطوطة إلى هذا الأمر، وبذلك تعفي نفسها من الإكثار من الحواشي غير الضرورية.

٢ – وجاء في الصفحة (٦):

«... وفي الحديث : ماكدتَ تأذن لي حتى تأذنَ "لقَطا" الجَلْهمة...».

أقول: والحديث كما في «النهاية»، وقد أوردته المحققة في الحاشية (٣) هو: «إن رسول الله ﷺ أخَّر أبا سفيان في الإذن عليه، وأدخل غيره من الناس قبله، فقال: «ماكدتَ تأذنُ لي حتى تأذنَ لحجارة الجَلْهَمتَين قبلي. فقال رسول الله ﷺ كلُّ الصيد في جوف الفَرا» النهاية ١/٢٩٠ .

وقد علّق أبو عبيد على «الجَلْهَمَتَين» في كونها بفتح الجيم. ولم يرد هذا في كتب الحديث المشهورة.

أقول أيضًا: لا معنى «لقطا» التي وردت في رواية الحديث كما في هذا الكتاب. ولعلها مصحفة عن «حصا»...

لقد كان على المحققة أن تقف على «قطا» قليلاً بعد أن عرفت رواية الحديث في «النهاية» وغيره. وكان عليها أن تسأل: ما مكان «القطا» في هذا السياق.

٣ – وجاء في الصفحة (٨) الحاشية على ورود «لعلني» بالنون في قول الشاعر:

أريني جواداً مات هزلاً لعلني ... أرى ...

وقد ذكرت المحققة ورود هذا البيت في مصادر كثيرة استهلكت نصف هذه الصفحة.

أقول: إن هذا كثير، وفيه إسراف وتفريط، وكان يكفي أن يقال: إن البيت من شواهد سيبويه، وقائله حطائط بن يعفر أخو الأسود بن يعفر.

أو أن يقال : البيت في الشعر والشعراء أو الحماسة (لأبي تمام).

وهذا يعني: أن الفوائد التي ذكرت في الحاشية تتجاوز صنعة التحقيق التي يكون إحسان النص وتقويمه أهم عمل ينبغي أن يكون له. وإني لأرى أن أول من جرى على هذا النهج المفرط المستشرق ريتر في تحقيقه لكتاب «أسرار البلاغة» للجرجاني خلافًا للنهج الذي عرفناه لدى الأعاجم المستشرقين الذين اقتصروا في تحقيقهم للنص القديم على إثبات الفروق في النسخ المخطوطة.

لقد أكثر «ريتر» وتجاوز الحد العلمي وحسبك أنك تجد الشاهد الذي يورده الجرجاني في «أسرار البلاغة» يعود إليه هذا المستشرق في حاشيته فيذكر المصادر التي ورد فيها الشاهد، ولا يُعفي نفسه مثلاً من ذكر «البلاغة الواضحة» لعلي الجارم ومصطفى أمين، وهذا كتاب مدرسي عرفه الدارسون الأوائل في المدارس الثانوية، فهل يجوز ذلك؟

لقد احتذت المحققة هذا النهج المتعب الشاق، فهل أفلحت في صنعتها؟

٤ – وجاء في الصفحة (١١) البيت:

مازلتَ تقرعُ باب بابكَ بالقنا ... وتزورُه في غارةٍ شعواء

أقول: البيت للبحتري وقد علّق عليه المعرّي فقال:

«كانت الراء في "تزوره" مفتوحة، وذلك غلط، لأن الواو هاهنا لايجوز نصب مابعدها ...».

أقول : كيف جاز للمعري أن يعتمد على نسخة واحدة وهي رديئة كما سنرى في مواضع كثيرة، فيرى الفتحة على الراء من الفعل «تزوره». وإني لواثق أن في النسخ الأخرى قد ورد البيت مرفوعًا.

كأني أرى أن هذا الذي قُرئ على المعري، وهو نصب الفعل «تزوره»، وهو غير قليل في هذا الكتاب

الكبير ماقد حمل المعرّي على التسمية بـ «عبث الوليد».

٥ – وجاء في الصفحة (١٤) بيت للبحتري ورد فيه «تماضر»، فقال المعري: «كان في النسخة "تماضر" بفتح التاء وضمّ الضاد، وهذا غلط ...».

أقول ماقلته تعليقًا على ماورد في الصفحة (١١).

أن هذه النسخة التي قرئت على المعري نسخة رديئة لا يصحّ الاعتماد عليها.

٦ – وجاء في الحاشية (١) في الصفحة (١٥) قول البغدادي في «الخزانة» في العَلَم «تُماضِر» ومسألة عدم صرفها. وقد بدت المحققة في هذه الحاشية صاحبة علم وفقه ودراية في مسائل الصرف ودقائقها.

٧ – وجاء في الصفحة (١٨) بقية الحاشية (٥) المذكورة في الصفحة (١٧) قول ياقوت في «حراء» الجبل المعروف وهو:

«قال بعضهم: للناس فيه ثلاث لغات، يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي ممدودة ...».

أقول: الجبل هو «حِراء» بكسر فمدّ، وأما قول ياقوت: «للناس فيه لغات» هو قول العامة، وهو غير الفصيح المشهور.

٨ – وجاء في الصفحة (٢٣) بيت البحتري :

ولماذا تَكرَهُ النفسُ شـيـئـًا
جَـعَلَ اللهُ الخُلدَ منه بَواءا

فقال المعري: «كان في النسخة "جَعَل الله الفردوسَ منه بواءَ"، وهو كَسْرٌ، والتغيير الذي ذكره ابن العميد "جَعَل اللهُ الخُلدَ منه بواءَ". وقد جاء أبو عبادة في شعره بمثل هذا في غير موضع، من ذلك قوله:

وأحقُّ الأيام بالحـسـن أن يُؤْ
ثَرَ عنه يوم المهرجان الكبير»

أقول: إن قول المعري «كان في النسخة ...» يدلّ على أن مافي هذه النسخة هو غير الصحيح الموجود في النسخ الأخرى.

هذا الموضع ومـثـله المواضـع الأخرى، وهي قليلة، سوَّغت للمعرّي أن يذهب إلى تسمية الكتاب «عبث الوليد» .

٩ – وجاء في الحاشية (٣) من الصفحة (٢٥):

«قال ابن جني: "أُثْفِيـة": إحدى أثافي القدر، وهي الحجارة التي تنصب تحتها، ولم يسمع في جمعها إلاّ التخفيف ... (تصريف المازني ١/٨١)».

أقول: كأن ابن جنّي على سعة علمه قد فاته قول زهير:

أثافيَّ سُفْعاً في مُعرَّسِ مِرجَلٍ
ونُؤْياً كجذمِ الحَوضِ لم يَتَثَلَّمِ

١٠ – وجاء في الصفحة (٢٦) بيت البحتري:

لنا أبداً بَثٌّ نُعانيـه من أروى
وحُزْوَى وكم أدنَتْكَ من لوعةٍ حُزْوَى

فقال المعري:

«ذكر مؤلف هذه "النسخة" على حروف المعجم هذه القصيدة تابعة للممدودات، وهذا وهم لأن القصائد تنسب إلى الرَّوِيّ، فإن كان روي هذه القصيدة ألِفًا فهي من باب الألفات، والممدودات رويها همزة ...».

أقول: قول المعرّي: «هذه النسخة» يشير بوضوح أن «النسخ» الأخرى لم يقع فيها هذا الوهم، وأن «نسخته» هذه رديئة فكيف غدا مادة يقوم عليها «كتابه» ؟

ثم إن شرحه على «الروي» إن كان ألِفًا فالقصيدة من «باب الألفات» وإن كان همزة فهي من «الممدودات».

أقول : إن هذا كلام المبتدئين الشُداة ولايمكن أن يهبط المعرّي من عليائه إلى هذه المسائل التي يعرفها صغار المتأدبين.

١١ – وجاء في الصفحة (٢٧) البيت :

لقد أرشَدَتْنا النائبات ولم يكنْ
ليَرْشُدَ، لولا ما أرَتْناه مَنْ يَغْوَى

فقال المعرّي :

«يغوَى رديئة جداً، لأن المعروف غَوَيتَ أغوي، وإذا ضُمَّت الياء من "يُغوَى" خَلَصَ البيت من استعمال لغة رديئة ...»

أقول: كيف يكون للمعرّي أن يتخذ هذا وغيره قليل أيضًا مادة ليحمل كتابه اسم «عبث الوليد»، وهو يعتمد «نسخة رديئة». وكيف اطمأنَّ إلى ضبط الناسخ الذي غيَّر الضمّة جهلاً أو سهواً في الياء وجعلها فتحة، وبذلك انفتح

الباب للمعرّي الذي وسم عمله بـ «عبث الوليد».

ثم كيف اطمأن المعري إلى أن الفعل في أول عجز البيت هو «يَرشُد»، وهو خطأ كما حلا له أن يطمئنّ إلى قراءة من قرأ له هذا البيت، والياء مضمومة التي يزول بها الخطأ المزعوم؟ !

١٢ - وجاء في الصفحة (٢٨) البيت:

وقد فتح الأفقان عن سيف مُصْلِت
له سَطَوات مَاتُهَرُّ ولا تُغْوَى

فقال المعرّي:

«كان في "النسخة" "تَهْزّ" بالزاي، وذلك تصحيف، وإنما غَرَّ المُصحِّفَ أنّ في صدر البيت ذكر السيف ....»

أقول: إن اعتماد المعرّي على هذه النسخة الرديئة أو على اعتماد من قرأها له دفعه إلى نسبة «العبث» للبحتري الوليد أبي عبادة.

إن الإعجام والإهمال للحروف في المخطوط أمر عرض له الخطأ والوهم والخلط فتولّد من ذلك مواد وجد فيها المصنفون سعة، وكان على المعرّي أن يطمئنّ إلى هذا وهو عليم به، قبل أن يقدم على نسبة «العبث» لصاحبه.

١٣ - وجاء في الصفحة (٢٩) البيت:

وما دُوَلُ الأيّام نُعمَى وأبْؤُساً
بأجرَحَ في الأقوام منه ولا آسْوَى

فقال المعرّي :

«قوله: "أسْوَى" تسامح من أبي عبادة لما كان «الأسوُ» ظاهر الواو، وكذلك قولهم: أسَوتُه في الفعل فأنا آسوه، أنسَ بالواو فجاء بها في "أفْعَلَ"، الذي يراد به التفضيل، وإنما القياس "ولا آسي"، وما علمتُ أنّ أحدًا استعمل هذه اللفظة التي استعملها أبو عبادة، وكأنه قال: "ولا أوسى" ثم نقل الواو إلى موضع العين ....» .

أقول: قول المعرّي في أول عبارته قوله «أسْوَى» تسامح من أبي عبادة، يمكن أن يقال فيه: تلك سطوة الشاعر الذي يجنح به القول فيجعله «لغة» ويقول لعامة القراء: إنّ هذه لغة الشعر. والأمثلة كثيرة لدى كبار الشعراء الذين أوقعوا في شعرهم هذا الأمر ثم جاء النقاد من أهل اللغة فحسبوه تجاوزًا وخطأً .

ثم كيف يكون القياس في صوغ «أفعَلَ» من «الأسْو»، و«لا آسَى» ؟

أقول: هذا غريب من المعرّي اللغوي الضليع أن يذهب إلى القلب فيحسبه قياسًا إن «الأسْو» مثل «الهَجْو»، فكما نقول: «أهجَى» في بناء «أفعَل» نقول فعله «أسْوَى» من «الأسْو». وهذا يعني أن أبا عبادة قد نطق بالصواب، ولكنّ ذهاب المعري في دهليز ماهو أجوف وناقص مجتمعين سهّل عليه ارتكابه الوهم.

ثم كيف ذهب به الوهم أن يقول مصحّحًا: «وكأنه قال: "ولا أوسَى" ثم نقل الواو إلى موضع العين ...».

أقول: هذا سبيل من يتحرى الخطأ والصواب فيقع في مسائل يجلّ عنها.

١٤ - وجاء في الصفحة (٣١) البيت:

وافاهُ هولُ الرَّدِّ بعدكَ فانثَنَى
يدعوك واللُّكَام دونَ دُعائِه

فقال المعرّي :

«في "اللُّكَام" تخفيف الكاف، ولكنه اجترأ على تشديده ....» .

أقول: والصواب أن في «اللكام» وجهين، قال ياقوت: «اللكام بالضم وتشديد الكاف ويُرْوَى بتخفيفها» المعجم ٢٢/٥ .

فأين «اجتراء» البحتري الذي ذهب إليه المعرّي ؟

١٥ - وجاء في الصفحة (٣٥) البيت :

جَلَوتُ مرآتي فيالَيتَني
تركتُها لم أجْلُ عنها الصَّدا

فقال المعرّي :

«هذه الأبيات يجوز أن تكتب في الدال وهو أحسن، ويُحتمل أن تُكتَب في الألف» .

أقول: أين «عبث الوليد» في هذا التعليق؟ لقد قصدت أن أثبت هذا التعليق لأشير إلى مثله وما يقرب منه قليلاً الكثير من التعليقات. إن أغلب التعليقات لا تشير إلى خطأ وقع فيه البحتري، بل إنها تشير إلى اللغات المختلفة والفصيح والأفصح الذي لايدخل حيّز الخطأ. وفي هذا كله تظهر سعة زاد المعري النحوية واللغوية .

١٦ – وجاء في هذه الصفحة أيضًا شيء اقتضى تعليقًا على بيت يشبه التعليق السابق :

تذكَّر محزونًا وأنَّى له الذكرى
وفاضت بغزر الدمع مقلته العَبْرَى

فقال المعرّي :

«يُحتَمَل أن تُجعَل هذه القطعة في الراء وهو أقوى، ويجوز أن تجعل في الألف» .

أقول : وأين موضع «العبث» ؟

١٧ – وجاء في الصفحة (٣٦) البيت :

المُـوثر العُليـا على حَظّـه
والحظُّ كلُّ الحظ في العُليا

فقال المعرّي :

«كان في النسخة "العَليَا" بفتح العين على قصر الممدود، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك، والصواب "العُليا" بضم العين» .

أقول: هذا التعليق يثبت أن هذه النسخة التي اعتمدها المعري فكان عليها كتابه في «العبث» هي نسخة رديئة، وعبارة المعرّي تومئ إلى ذلك، وكأنه وجد نفسه مضطرًا أن يقول: ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك.

إن هذا التعليق يشتمل على شيء يعرفه الشداة، فكيف يُسعَى فيه إلى تخطئة الشاعر الكبير؟

١٨ – وجاء في الصفحة (٣٨) البيت :

عَزْمي الوفاءُ لمَن وَفَا والغدر ليس به جَفا

فقال المعرّي :

«هذا البيت يجوز أن يُجعَل في المهموز الممدود على أن لايكون مُصَرَّعًا، فإن صُرِّعَ جاز أن يُجعَل من حيز الفاء ومن حيز الألف» .

أقول: هل في هذا «عبث الوليد» ؟!

إنه عبث شيخ بدا له أن يقف من البحتري هذا الموقف الغريب .

إن مادة التعليق لايمكن أن تكون إلا غثّة يعرفها صغار الولدان الذين «يعبثون» .

ثم إن رسم الألف في الفعل «وَفَا» [كذا] ينبغي أن يكون بالياء لأن الفعل يائي. وهذا كلام أوجّهه إلى المحققة «ناديا علي دولة» .

١٩ – وجاء في الصفحة (٣٩) البيت :

قُلْ لأهل الوقوف موتوا بغيظ
وابْكِ ممّا أقولُه يا ابنَ عيسى

فقال المعرّي :

«الأقوى في هذا أن يكون في حرف السين، وقد يجوز أن يكون في حرف الألف على ضعف. والذي ألّف هذه النسخة خلط بين الألف والهمزة، وكان ينبغي أن يُفرِّق بينهما» .

أقول: أشار المعري إلى رداءة النسخة وجهل مؤلفها في تعليقه هذا، فكيف سوّغ لنفسه أن يتخذها وثيقة يثبت فيها «عبث الوليد» ؟

٢٠ – وجاء في هذه الصفحة أيضًا البيت:

كريمٌ إذا ضاق الزمانُ فإنّه
يضيق الفضاء الرحب في صدره الرُّحْبِ

فقال المعرّي:

«كان في النسخة "يضيق الفضاء الرحب"، وقد يُحتَمل هذا المعنى، على أن تكون "في" مؤدّية معنى "عند" كأنه يضيق الفضاء الرحب إذا قيس بصدره، "ويضيع" أبلغ في المعنى، وإنما تعرَّض لقول حبيب ابن أوس [أبي تمام]:

ورَحْبِ صدرٍ لو أنّ الأرضَ واسعةٌ
كوُسْعه لم يضقْ عن أهله بَلَدُ

أقول: إذا كان الفعل «يَضيع» أبلغ، وهو من غير شك قد ورد في نسخة مخطوطة غير النسخة التي اعتمدها المعري، فلِمَ عدَل عن هذا الفعل إلى الفعل «يضيق» ؟

أقول: هذا لأني رأيت النسخة المطبوعة الأولى للكتاب قد جاء فيها الفعل «يضيع» وليس «يضيق». وهذا يعني أن المحقق قد وجد هذا الصواب في نسخة من نسخ الكتاب فرآها حسنة فنبذ مافي نسخة أخرى وهو الفعل «يضيق».

كأنّ المعرّي في سلوكه هذا أراد أن يقول إن البحتري سلخ بيته من بيت أبي تمام .

٢١ – وجاء في الصفحة (٤٠) البيت :

له سَلَفٌ من آل فيروزَ برّزوا
على العُجْمِ وانقادت لهم حَفْلةُ العُرْبِ

فقال المعري :

«كانت في الأصل "حَفلة العرب" بالفاء، وفي الحاشية "حملة العرب" وكلتا الروايتين لا تمتنع، والأجود أن يقال: "جُملة العرب" أي جمعهم» .

أقول: إن «حفلة العرب» قد وردت في نسخة المعري، وماورد في الحاشية هو «حملة العرب». وهذه الأخيرة لابدّ أن تكون في نسخة مخطوطة أخرى .

والذي يراه المعرّي أجود وهو «جُمْلة العرب» قد ورد في مخطوطة أخرى كما أشار محقق الطبعة الأولى الدمشقية لهذا الكتاب .

ثم إني أقول: أين عبث الوليد في هذا التعليق؟

٢٢ – وجاء في الصفحة (٤١) البيت :

يكبّون من فوق القرابيس بالقَنا
وبالبيض تلقاهم قِياماً على الرُكْبِ

فقال المعرّي :

«كان في النسخة "يَكبّون" بفتح الياء، والصواب "يُكبّون" بالضم من "أكَبَّ" ...» .

أقول: إن هذا التعليق يشير إلى أن المعري أراد أن يسلك كل طريق للنيل من البحتري فاعتمد نسخته الرديئة فأثبت مسائل تتصل بالإعجام وصحة الضبط، وجعل من ذلك مادة خطأ وقع فيه البحتري .

٢٣ – وجاء في الصفحة (٤٤) البيت :

«التنّين قليل التردد في أشعار العرب ... وهو حية لها سبعة أرؤس، وهم يُشبّهون الرِّئيس بالحيّة ...».

أقول: والصواب: «الرِّئيس» مثل الزعيم، وليس على صورة التصغير.

٢٤ – وجاء في الصفحة (٤٥) :

«... قالوا: تَظَنّيتُ في تظنّنْتُ وتَقَضّيْتُ في تَقَضَضْتُ»

أقول: ومثلهما: تقصيّتُ في تَقَصّصْتُ .

٢٥ – وجاء في الصفحة (٤٦) البيتان :

أبا جعفرٍ ليس فضلُ الفتـــى
إذا راحَ في فرط إعجابِهِ
ولكنــه فــي الفَعـــالِ الكَريــ
ـمِ والخُلُق الأشـرفِ النـابِهِ

فقال المعرّي :

«جاء "بالنابِهِ" مع "إعجابه" فجمع بين الهاء الأصلية وهاء الإضمار، وذلك قليل إلا أن الفحول قد استعملوه واستحسنه كثير من المحدَثين ...».

أقول: إذا كان هذا الأمر قد وقع لدى الفحول، فأي ضير أن يكون البحتري قد أتى به؟

٢٦ – وجاء في الصفحة (٤٨) البيت:

أنسَتْ ذا وذاكَ إحدَى وعشرو
كَ بغُصْنٍ من الشبابِ رطيبِ

فقال المعري :

«قوله: "إحدَى وعشروك" جائز، إلا أنه ليس بوجه الكلام، وإنما الواجب أن يقال : إحداك وعشروكَ، إلا أنه حذف المضاف إليه من الكلمة الأولى لمجيئه في الكلمة الثانية» .

أقول: إذا كان هذا جائز مع وجود الوجه المتّبع، وقد سهل قول البحتري سببٌ ذَكَره المعرّي اتّفق أهل العلم عليه، فأي شيء في هذا النقد، وهل يكون هذا «عَبَثًا» ؟

٢٧ – وجاء في الصفحة (٥١) البيت :

وبياضُ البازيِّ أصدقُ حسناً
لو تأمّلْتَ من سَوادِ الغُرابِ

فقال المعرّي:

«يقال: بازٍ على مثال قاضٍ ...» .

أقول: وقد جاء في الصفحة (٥٢) قول المعرّي نفسه: «وحكَى قطرب: بازيّ بالتشديد. فأي ضيرٍ بعد هذا .

والتشديد على مذهب مَن نسب الشيء إلى اسمه كما يقال: رجلٌ أحمر وأحمري وغير هذا.

٢٨ – وجاء في الصفحة (٥٣) البيت :

لعمركَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً
بسَبْعٍ «رميتُ» الجمرَ أم بثمانِ

أقول: هذا البيت مشهور وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو شاهد نحوي من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام في جواز حذف همزة الاستفهام، والتقدير: أبسَبْعٍ ...

ثم إن «رميتُ» الصواب فيه «رَمَيْنَ» أي النسوة راميات الجمار .

٢٩ – وجاء في الصفحة (٥٥) البيتان :

أزرَى به من غَدره بصديقه
وعقوقه لأخيه ما أزرى بهِ

....

يقظان ينتخب الكلام كأنّه
جيش لديه يريد أن يلقَى بهِ

فقال المعرّي :

«ردَّدَ (به) مرّتين ولو ترك ذلك لكان أحسن، وكان بعض من سلف من أهل العلم يرى أن هذا ليس بإيطاء، لأنه يعتقد أن "أزرَى" مع "به" كالشيء الواحد، وكذلك هي مع "يلقَى" وليس هذا القول بمرضي ...» .

أقول: وقد أجاز هذا الخليل كما ذكرت المحققة في الحاشية (١).

٣٠ – وجاء في الصفحة (٥٧) البيت:

نظرتُ ورأسُ العَين منّيَ مَشرقُ
صوامعُها والعاصميةُ مَغربُ

فقال: «أهل اللغة يقولون: إن الصواب أن يقال: جئنا من رأس عين، ويكرهون دخول الألف واللام. وهذا شيء يقال وليس مما ينبغي أن يؤخذ به ...» .

أقول: إذا كان هذا ما رآه وأخذ به أبو العلاء فهل من ضير أن يكون لدى البحتري ؟

٣١ – وجاء في الصفحة (٥٨) :

«... وقول من يقول: "رأس عين" من العرف "يَجري مُجرَى" قولهم: ...».

أقول: والصواب: «يُجرَى مُجرَى» ...

٣٢ – وجاء في الصفحة (٥٩) البيت :

كيف به والزمان يهربُ به
ماضي شبابٍ أعدَدتُ في طَلَبهْ

أقول: الفعل: هَرَب يهرُب مثل خَرَج يخرُج، والشائع لدى المعربين هو مثل ذَهَب يذهَب، وهذا غلط فاشٍ .

٣٣ – وجاء في الصفحة (٦٩) البيت :

يُرنِّق النَّسرُ في جوِّ السماء وقد
«أوما» إليه شعاعُ الشمس يأدبُهْ

أقول: ووجه الرسم «أومَى» يُومي، وهذا أقوله إلى المحققة.

٣٤ – وجاء في الصفحة (٧٤) البيت :

كلاّ يمينَ الله يجمعُنا
شيء وأخوا لَنا بني جُشَما

وقال المعرّي :

«أي لا يجمعنا، وهذا البيت يُنشَد بخفض "بين" ونصبها» .

أقول: أين «بين» في البيت .

لقد صُحِّفت الكلمة وهي «بني» في البيت .

٣٥ – وجاء في الصفحة (٧٨) البيت :

وغدَوتَ خيرَ حياطةٍ منّي على
نفسي وأروَفَ بي هنالكَ من أبي

فقال المعرّي :

«كان في النسخة "أروَفَ" بالواو، وقد حُكي: راف به يروفُ، وهذه الرواية على تلك اللغة، والهمز أجود لأنها اللغة المعروفة ...».

أقول: ليس لدى البحتري ما يمنعه من اتباع المعروف المشهور وهو الهمز، فلا ضرورة ولا أيّة حاجة تتصل بالوزن وغيره. وإني لأرى أن الأصل «أرأفَ» وقد ورد في نسخ أخرى. ولما كان النسّاخ الأقدمون يتخفّفون من رسم الهمزة، ولم يكن لها رسم، أهملها النساخ فتولّد الخطأ. فكان ينبغي أن يلتفت القارئ إلى هذا الأمر.

٣٦ – وجاء في الصفحة (٨١) :

«... كما قالوا: مَيِّتة ومَيْتة، وهَيِّنة وهَيْنة» .

أقول: ومثل هذا لَيِّن ولَيْن كما في قول الكميت :

هَيْنُون لَيْنون في بيوتهمُ
سِنْخ التُّقَى والفضائل الرُّتَبُ

٣٧ – وجاء في الصفحة (٨٣) البيت :

يومَ سَبْتٍ وعندنا ماكفى الحـ
ـرَّ طعامٌ والوِردُ منّا قريبُ

فقال المعرّي :

«كان في النسخة "طعام" مرفوعًا وعلى وجهٍ جيد، ورفعه على جهتين إحداهما أن يكون بدلاً من قوله: "ماكفى" ...».

أقول: إذا كان هذا فأين هو «العبث» ؟

٣٨ – وجاء في الصفحة (٨٤) البيت:

كِدْنَ يَنْهَبْنَهُ العيونُ سِراعًا
فيه لو أمكنَ العيونَ انتهابُهْ

فقال المعرّي :

«في النسخة "كِدنَ" وهو جائز على أنه رديء لأن الصواب أن يقال: رَأتْه النساءُ فيؤنّث الفعل بالتاء أو رآه النساء، فأما المجيء بالنون في الفعل المتقدم فهو قليل، وذلك على مذهب من قال: أكلوني البراغيث» .

أقول: كان ينبغي أن يكون الكلام على «أكلوني البراغيث» في «ينهبنه العيونُ» وليس في «كِدنَ» .

٣٩ – وجاء في الصفحة (٨٦) البيت :

لم يُخطِ مَأبِضُ خَلْسات تعمّدَها
فشكَّ ذا الشُّعبة الطُولَى فلم يُصِبِ

فقال المعرّي:

«كان في الأصل "مَأبِض"، وإنما هو "قانص"، ويجوز أن يكون في مكان «خَلْسات» خَنْساء، ويحتمل أن يكون خَلْسات أيضًا، إلا أن «خنساء» أبين، وكان في النسخة "لم يُخْطِ"، وإنما هو "لم يَحْظَ" من الحظوة ...».

أقول: أفبَعد هذا كله يقال أن «للوليد عبثًا»، وحال نسخة المعري على هذا الحال من الرداءة ؟

٤٠ – وجاء فيها أيضًا البيت:

«سَلِ الحَلَبيَّ عن حَلَبا»

وفي الديوان :

سَلِ الحَلَبيَّ عن حَلَبٍ
وعن تركانه حَلَبَا

أقول: وكأن ما في النسخة أريد به التصريع، في حين جاء في الديوان صرف «حَلَب» وتنوينها، وهو جائز .

وجاء البيت الآخر في الصفحة (٨٧) :

وفيها ما تَردُّ به الظـ
ـظماءَ وتذهبُ السَّغَبا

أقول: جَرَت المحققة على إثبات الأبيات المدوّرة على هذا الرسم، ولو أنها أثبتت هذا على ماهو جارٍ:

وفيها ماتردّ به الظّماءَ وتذهبُ السَّغَبا

لكان أحسن .

وقال المعرّي: مدُّ «الظَّمَا» [أي البحتري]، وذلك رديء .

أقول: هذه لغة شعر، وللشاعر سطوة .

٤١ – وجاء في الصفحة (٩٥) البيت :

يا أُمَّتا أبصرَني راكبٌ
يسير في مُسْحَنْفِرٍ لاحبِ

فقال المعرّي :

«والأبيات الثلاثة مذكورة في أمالي قوم من العلماء المتقدمة، ويجوز أن يكون غُلِط بها أبي عبادة فنُسبت إليه ...».

وأقول: وهذا يدل دلالة واضحة على أن نسخة المعري رديئة مُلَفّقة مدخول فيها .

قال التبريزي: حكى الأصمعي وغيره أن جارية من العرب قالت لأمها:

يا أُمَّتا أبصرَني راكبٌ
يسير في مُسْحَنْفِرٍ لاحبِ
ما زلتُ أحثي التُربَ في وجهِهِ
عمداً وأحمي حوزة الغائبِ

فردّت عليها أُمُّها :

الحِصْنُ أدنى لو تأَتَّيتِه ....

تهذيب إصلاح المنطق ١/ ٢٢٠ – ٢٢١، ووردت الأبيات في مجمع الأمثال ص١٤٣ .

٤٢ – وجاء في الصفحة (٩٨) البيت:

ومن قيلُ ماجَرّبْتُ أنباءَ جمَّةً
ولايعرفُ الأنباءَ إلا المجرِّبُ

فقال المعرّي :

«تَرْك صرف "أنباء" وذلك رديء جداً، ولكنه يدخل فيما تُرك تنوينه للضرورة، ولعلّ قائل هذا الشعر قاسه على "أشياء"، و أشياء شاذة في بابها ...».

أقول: عدم تنوين «أنباء» ضرورة، وهذه الضرورة ليست قبيحة وقد وقعت للشعراء الفحول.

وأما «أشياء» فقد اختلفوا فيها، وهي «لفعاء» عند الخليل، و «أفعلاء» عند الفراء والأخفش، وهي «أفعال» وتُنَوَّن عند الكسائي.

وفي البيت «المجرِّب» اسم فاعل من «جَرَّب» والذي

كان في كلام العرب هو اسم المفعول أي جرَّبته الأحداث فلا يصوغون اسم الفاعل لهذا النظر.

٤٣ – وجاء في الصفحة (١٠٠) البيت:

رُبَّمـــا أوفَـــيتَ فـي عَلَمٍ
يرفَـــعَنْ ثوبي شَـــمـــالاتُ

أقول: اختلف في نسبته بين جذيمة الأبرش وتأبّط شراً، وهو من شواهد سيبويه ١٥٣/٢ ومصادر نحوية أخرى، ومصادر أدبية كالأغاني وطبقات ابن سلام وغيرهما.

وقد جاء في حاشية المحققة في الصفحة (١٠١):

«البيت شاهد على إدخال النون ضرورة في "ترفَعَن" وهي في مقام الإثبات، مع إنها لاتدخل إلا على المنفي ضرورة، ووجه دخولها هذا أنه شبَّه "ما" في "ربما" بـ "ما" النافية تشبيهًا لفظيًا ...».

أقول: ليس هذا هو الوجه الذي ذهب إليه النحاة وذكرته المحققة، بل إن «ربما» في إفادتها التقليل قد قربت من النفي.

٤٤ – وجاء في الصفحة (١٠٣):

«واستعملَ في هذه القصيدة "تاءات" يوقف عليها تكون كحالها في الوصل مثل: عَرَفات والهضبات، وجاء بتاء تكون في الوصل هاءً مثل قوله:

طَرفُ النباهة رَيِّض المسحاة».

أقول: إن قول أبي العلاء «تاءات» إلى آخر ما أثبتّه هنا له شواهد في شعر أبي العلاء، ولكنه اكتفى بذكر التاءات وعرفات والهضبات. وقد سعت المحققة فذكرت في حواشيها الأبيات التي وردت فيها هذه الكلمات، وقد استعمل أبو العلاء هذه الطريقة كثيرًا في هذا الكتاب ابتداءً من الصفحة (١٠٣) إلى آخر الكتاب، فدأبت المحققة تزوّد حواشيها بالأبيات التي جاءت فيها الكلمات التي اقتصر عليها أبو العلاء.

أقول أيضًا: قد تكون هذه النسخة التي رجع إليها المعري قد انفردت بهذه المشكلة العارضة.

٤٥ – وجاء في الصفحة (١٠٨) البيت:

أسِيتُ لأقـوام ملكتُ أمـورَهم
وكـانت دجَت أيامهم واسوأدّتِ

فقال المعرّي:

«في الأصل "اسوأدّتْ"، وهو أشبه بمذهب الشاعر [أي البحتري]، والعرب يُحكى عنهم همز مثل هذه الأشياء التي يلتقي فيها ساكنان يقولون: احمَأرَّ في معنى احمارَّ، واسْوأدَّ في معنى اسوادَّ».

أقول: هذا هو مذهب اللغويين والنحاة في علاج هذه الأفعال على «افعالّ» وما يتأتّى منها من الأبنية كقوله تعالى «مدهامَّتان» في سورة الرحمن، و «متضادّان» و «التضادّ»، و «مُشاحّة» وغير ذلك.

وليس في هذا كله التقاء ساكنين، ذلك أن الألف فيها هو فتحة طويلة فأين الساكنان؟ وحقيقة المسألة أن في هذه الأفعال وهذه الأبنية مقطعًا صوتيًا قد تجاوز طوله الطول المألوف في مقاطع الكلم فكان هذا الثقل الذي ابتعدت عنه العربية. ومن أجل هذا لايكون شيء من هذه الكلمات في الأوزان الشعرية إلا ما ضُبط شيء قليل منه في «المتقارب»، وقد أشار المبرد في الكامل إلى البيت من هذا البحر، وكأنه موطن ضرورة.

٤٦ – وجاء في الصفحة (١١٥) البيت:

مثل المُذَرَّعِ جاء بين عمومةٍ
في غافقٍ وخؤولة في الخزرجِ

فقال المعرّي:

«المذرَّع الذي أُمُّه أفضل من أبيه ...».

أقول: وهذه الكلمة تشير إلى أن العرب يخصون الأب بالفضل والكرم وذلك في مسألة النسب، وهذه الكلمة تدلّ على هذا، وذلك لأن «المذرّع» صفة للبغل لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار نزع بهما إلى الحمار في الشبه وأمّ البغل أكرم من أبيه لأنها «فرس».

والعمومة والخؤولة جمعا عمّ وخال، وفعولة من أبنية التكسير مثل الفحولة والسهولة والخيوطة وغير ذلك.

٤٧ – وجاء في الحاشية (٢) من الصفحة (١١٦) قول المحققة في شرح «البَيْض»:

«... والبَيْض واحدتها بَيْضة وهي "الخوذة"».

أقول: لم ترد «الخوذة» في كتب المعرَّب والدخيل، وهي دخيلة عاميّة دارجة.

٤٨ – وجاء في الحاشية (٣) من الصفحة (١٢٣) الكلام على «أحد الله» من سورة الإخلاص «قل هو الله أحد، الله" الصمد» .

جاء في تفسير الطبري ٣٤٤/٣٠: «وكأن من قرأ ذلك كذلك قال: نون الإعراب [أي نون التنوين] إذا استقبلتها الألف واللام أو ساكن من الحروف حُذفت أحيانًا ...» .

أقول : إن حذف هذه النون لالتقاء الساكنين الأول في نون التنوين في «أحد» والثاني في اللام الأولى من لفظة الجلالة «الله» .

٤٩ – وجاء في الصفحة (١٢٥) قول المعري :

«جاء في هذه القصيدة "مأؤوفة"، ويحتمل أن يكون قالها كذلك، وإنما القياس "مَؤوفة" ...» .

إن المعرّي يشير إلى قول البحتري :

ومن أبرح الأشجان إبراحُ وَجْدنا
على معَدٍ مأفوفةٍ وفِقاحِ (الديوان)

أقول: كان على المعرّي أن يشك في نسخته، ولو أنه لم يحرم الإبصار لعرف أن الهمزة يتصرف النساخ في رسمها بين الألف والواو والياء، ولا يرسمونها .

وقد لاحظ محقق ديوان البحتري ولكنه لم يفطن إلى أن الصواب هو «مَؤوفة» مثل مقولة فاجتهد اجتهادًا خاطئًا وجعل الكلمة «مأفوفة» كما أثبتنا، وهذه صنعة في التحقيق رديئة .

وعلى هذا إن «مأؤوفة» التي وردت في نسخة المعري هي «مَؤوفة» وقد أساء الناسخ رسم الهمزة، فكان من جراء ذلك هذا اللعب .

لقد أطال المعري الكلام على «مؤوفة» واشتقاقها فعرض للأجوف وبناء «مفعول» منه وكيف حذف الواو في قولهم: مِسك مَدُوف، وثوب مَصُون، والأصل فيهما مَدووف ومَصوون .

وأنت تقرأ هذا فلا ترى المعري وشعره ولكنك تبصر اللغوي الذي حذق صنعة الصرف .

٥٠ – وجاء في الصفحتين (١٢٦) و (١٢٧) البيت :

بات نديماً ليَ حتى الصباحْ
أغيَدُ مجدول مكان الوِشاحْ

فقال المعري :

«كانت هذه القصيدة مطلقة في النسخة، والصواب تقييدها، فأما حذف الياء في مثل قوله: «اطِّراحْ» و «جَناحْ»، وهو يريد: اطراحي وجَناحي، فهو كثير جداً في أشعار العرب وغيرها، ومنه قول طرفة:

مَن عائدي الليلة أم مَن نَصيح
بتُّ بهمٍّ ففؤادي قريحْ

يريد: نصيحي ...»

أقول: أذكر هذا لأشير إلى أن نسخة المعرّي رديئة صنعها ناسخ جاهل، بحيث جعل قافية القصيدة «المقيّدة» «مطلقة»، وفي هذا جهل مطبق، ذلك أن الكلمة قد تكون مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة وهي كلمة الروي، فكيف تكون مطلقة، في حين تكون الكلمة في هذه الأحوال من الإعراب إذا كانت «مقيدة» القافية .

ثم أقول: أين «عبث الوليد»، والشاعر لم يخطئ فضلاً عن سبقه وحسن أدائه ؟

٥١ – وجاء في الصفحة (١٣١) البيت :

جَمادٌ من البَرد لم ينحللُ
ونَيءٌ من البُلدِ لم يَنطَبِخْ

أقول: والصواب: «ونَيءٌ» بفتح النون لا كسرها. وهذا مما لم تفطن له المحققة الفَطنة، وقد تكرَّر هذا في الحاشية (٣) .

٥٢ – وجاء في الصفحة (١٣٤) البيت :

ولَلصُّوفُ أولى بالأئمة من سَبَا الحرير
وإن راقَتْ بصِبغٍ جسادُها

فقال المعرّي :

الرواة يزعمون أن «السَّبَا» في معنى السبائب، وهي جمع سبيبة أي شُقّة، وكذلك قالوا في قول علقمة :

أبيضُ أبرزَه للضحِّ راقِبُهُ
مُنَطَّقٌ بسَبَا الكتّان مفدومُ

وهذا يذكر في الشواذ، وهو مثل قول لبيد:

طَرَقَ المَنا بمَتالعٍ فأبانِ
وتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ

يُريد المنازلَ .

أقول: إذا كان هذا قد عرض للفحول ومنهم علقمة ولبيد، فأي ضير أن يكون مثله في شعر البحتري؟!

٥٣ – وجاء في الصفحة (١٤٢) البيت :

ولِمْ لايُرَى ثانيكَ في السُّلْطة التي
خُصِصْتَ بها ثانيك في الجود والندى

فقال المعرّي في الكلام على «ثانيكَ» :

«ثانيك التي في النصف الآخر في موضع نصب، وهو الذي يُسمَّى خبر مالم يُسَمَّ فاعله، وحقيقته أنه المفعول الثاني من «يُرَى» إن كانت من رؤية العلم، فإن كانت من رؤية العين جعلت ثانيك التي في "عجز" البيت منصوبة على الحال، وهي في كلا الوجهين محمولة على الضرورة لأنه سكّن الياء في موضع فتحها ...» .

أقول: إن كلمة «عجز» التي حصرتها بين قويستين صغيرتين هي من صنع المحققة، فقد قالت في الحاشية (٢) من هذه الصفحة :

«في الأصل، وفي م: "أوّل" والصواب ماأثبتُّه لأن "ثانيك" التي في عجز البيت هي التي تعرب حالاً» .

أقول أيضاً: إن الفعل «يُرى» في البيت أقرب دلالة على الرؤية البصرية، وكأني بـ «ثانيًا» الأولى حالاً، لأن الذي «يُرَى» هو في «السلطة». وأما «ثانيك» التي في آخر البيت فلا أرى سبيلاً إليها، غير أني أرى أن تصحيح المحققة غير وجيه لأن المعري قال في أول تعليقه :

«ثانيك» التي في النصف الآخر، أي في عجز البيت، وهذا يقتضي أن تكون ثانيك الأخرى هي في «أول» البيت. وهذا هو الذي في النسخة وفي «م»، كما أفادت المحقّقة في حاشيتها التي أثبتُّها.

٥٤ – وجاء في الصفحة (١٤٤) البيت :

فكيف وذا الرأيُ لم تَستبدْ به
مُشيراً وذاك السيف لم يُتَقَلَّدِ

فقال المعرّي :

«كان بعض المتأدبين المتحققين بالأدب يذهبون إلى أن أبا عبادة أراد لم تستَبدَّ به فخفّف، وهذا لايجوز إلا في القافية المقيّدة، كما قال ابن أبي ربيعة :

واستبدَّتْ مرّةً واحدةً
إنما العاشق مَن لايَستَبدْ»

أقول : هذا تجاوز على ماهو جار في كلام الفصحاء، وقد أقدم عليه البحتري وهو يشعر بسطوة الشاعر الذي كأنه يريد أن يفرض مايستعمله في العربية، وربما كان شيء من هذا «لغة» .

وليس من العلم أن يحاول المعري تأويل هذا التجاوز، أو قل ميل إلى تأوّله فقال :

«فيجوز أن يكون أراد "لم تستبدبه" من الإبادة، فهو أسلم من الضرورة» .

أقول: ليس من وجه أن نقول كما قال المعرّي فأين تَستَبِدْ من «أبادَ» !!

وقال المعرّي :

«وحكي عن الحسن بن بشر الآمدي أنه كان يرويه: "لم تَستبِدْ بهْ" بسكون الهاء، على مذهب قول الشاعر :

فبتُّ لدى البيت العتيق أُخيلُهُ
ومِطْوايَ مشتاقان "لَهْ" أرقانِ»

أقول: كأن الآمدي أراد أن يجد مخرجًا لتجاوز البحتري على المشهور من كلام العرب فلجأ إلى مايبعد ارتكاب الضرورة فوجد هذا البيت الذي نسب إلى غير واحد من الشعراء الجاهليين، وقد كان موضع درس في كثير من مصادر الأدب واللغة .

وقال ابن جني في «المحتسب» ٢٤٤/١: ذكر أبو الحسن [الأخفش]: إنها لغة لأزد السراة .

أقول: ولا يُخَرَّج هذا التجاوز إلا على أنه لغة الشعر.

وأنت تجد المعرّي في تعليقاته هنا، مع البحتري فكيف كان منه أن ينسب «العبث» إليه .

٥٥ – وجاء في الصفحة (١٤٦) البيت :

نحيا حائلاً عن ذلك الاسم لاتَحُلْ
وإن جَهِدَ الأعداء عن ذلك العهدِ

فقال المعرّي :

«قطع ألف الوصل، وقد جاء بمثل هذا كثيراً، ورُبما وجد في شعر الفصحاء، وهو قليل في أشعار الجاهلية».

أقول: نعم جاء مثل هذا في شعر البحتري، وألف الوصل هي همزة الوصل التي قُطعت ضرورة. وكأن المعرّي وهو يحتج على ذلك ليتسامح في المسألة لورودها

في كلام الفصحاء... .

٥٦ – وجاء في الصفحة (١٦٤) قول المعرّي:

«... والدهر طويل عند كل قوم، وهو على مذهب "الدُّهْرية" أوسع منه على مذهب غيرهم».

أقول: «الدُّهريّة» بضم الدال تعني النسبة إلى الدَّهْر، وضمّ الدال هنا مثل ضمّ السين في قولهم: نبات سُهْليّ، والنسبة إلى «السَّهْل».

٥٧ – وجاء في الحاشية (٥) من الصفحة (١٦٦) و (١٦٧) قول المحققة وهي تنقل عن «لسان العرب» (ولد):

«واللِّدَة : التِّـرْب، والجمع لدات و لدون، ولِدَة الرجل تربُه، والهاء عوض عن الواو الذاهبة من أوّله لأنه من الولادة».

أقول: لا أرى الهاء عوضًا عن الواو كما قال اللغويون وأهل الصرف، وهي هاء للتأنيث والدليل أننا نقول: جِهة كما نقول: وجهة، فقد ثبتت التاء في وجهة ولم تحذف الواو.

٥٨ – وجاء في الصفحة (١٦٨) البيت :

فلرِقّةِ البيضاء يومَ اجتماعنا
يَدٌ لكَ بيضاءُ يقلُّ لها حمدي

فقال المعري :

«صَرَفَ "بيضاء" وهذا الفن من صرف ما لا ينصرف قليل، وذلك يكثر استعماله فيما كان بعد ألف جمعه حرفان مثل: مساجد، أو ثلاثة مثل: قناديل. فأما مثل حمراء وصفراء فذلك فيه قليل وجائز بإجماع».

أقول: قوله: جائز لم أقف عليه في مصادر النحو. وكذلك قوله: يكثر صَرْف نحو مساجد وقناديل.

٥٩ – وجاء في الصفحة (١٧١) قول المعرّي في «مَعْدي كَرِب» :

«... ولهم فيه ثلاثة مذاهب: منهم من يقول: هذا مَعْدي كَرِبُ، فيرفع، يُجريه مُجرَى "حَضْرَمَوت" لايصرفه في المعرفة. ومنهم ...» .

أقول: إن «معدي كرب» من بعض مانعرفه عن اللغة السبئية التي أسماها العرب «الحميرية». وهي بقايا لغوية تتفق مع العربية وبعض اللغات الأخرى المدعوة بـ «السامية» و «اللغات الحامية السامية» كبعض لغات الحبشة والساحل الأفريقي، في مواد ومسائل كثيرة. وهذا العَلَم هو في التراث السبئي «مَعَدْ يكرب»، و«مَعَدْ» تعني الرجل العامل، و «يكرب» هو الفعل ومعناه كما هو في العربية قَلَبَ الأرض وحرَثَها. إن كثيرًا من الأعلام في اليمن القديم على وزن الفعل «يفعل» مثل يَعْرُب ويَشْجُب ويَحْمَد، ويَثْرِب ويَنْبُع ونحو ذلك كثير. وعلى هذا كان صواب رسم العلم «مَعَد يَكرِب» وهذا الرسم وثيق الصلة بالأصل.

٦٠ – وجاء في الصفحة (١٧٥) قول المعري في المنسوب «أرْمَني»:

«وقوله: "الأرْمَنين" أراد "الأرْمَنيين"».

أقول: يشير إلى قول البحتريّ:

ورَمَى سَوادَ الأرْمَنين وقد غدا
في عُقْر دارِهِمُ قُدارُ ثَمودِ

ثم قال المعري :

«وربما جعلوا "ياءَيْ" النسب بمنزلة هاء التأنيث يحذفونها في الجمع فيقولون: زَنْجيّ وزَنْج ...» .

أقول: والصواب «ياء النسب» وإضافة الياء إلى النسب تعني أنها ياءٌ مشدَّدة، ولانقول: «ياءَيْ النسب» والدلالة على ذلك الضمير المفرد المؤنث في «يحذفونها» الذي يعود على «ياء النسب» .

أقول أيضًا: كان على المحققة أن تفطن لما وَرَد في نسخة المعري التي جَعَلَتها أساسًا في التحقيق، لما فيها من عَوار .

٦١ – وجاء في الصفحة (١٧٩) قول المعري في «النَّوْروز» :

أقول ورد «النَّيْروز» في بيت للبحتري ص (١٧٨) فقال المعرّي :

«النيروز فارسيٌ معرَّب، لم يستعمل إلا في دولة بني العباس ...» .

ثم عاد إلى «النوروز» فقال فيه: «أقرب إلى الفارسية وأصح فيها ...» .

أقول: وهذا صحيح لأن «نَو» هو الجديد، و «رُوز» هو اليوم، والمركّب يفيد اليوم الجديد، ومضى المعرّي كما يمضي اللغويون العرب الذين بحثوا في الدخيل فبدا لهم

أن يجدوا له مكانًا في العربية فقال:

«والنوروز إذا حـمل على العـربيــة يجب أن يكون اشتقاقه من "النَّرْز"، ولم يصحَّ أن "النَّرْز" مستعمل».

وقال ابن دريد: «والنَّرْز» فعل مُمات، وهو الاستخفاء من فَزَع «زَعَموا» .

أقـول: وقـوله: «زَعَـمـوا» يشـيـر إلى أنهم قـد تزيّدوا فذهبوا في هذا الدرب من الخطأ.

٦٢ – وجاء في الصفحة (١٨٣) البيت :

عـادَ بحُسن الدنيـا وبهجتـهـا
خليفـة الله المرتجَى صَـفَـدُهُ

فقال المعرّي :

«وأحسن لوزن البيت في الغريزة أن يكون "الدُّنَى أو والعُلَى"، وأن يكون "خليفة الله مُرْتَجًى"» .

وفي الديوان كما أشارت المحققة: «مُرْتَجًى صَفَدُهُ» وقال المحقق: في إحدى النسخ: «المُرتَجَى».

وأضـافت المحـقـقـة: كذا في الأصل، ولعلّ الصـواب «الدُّنَى أو العُلَى».

أقول: أعـود إلى قـول المعـرّي: «وأحسن لوزن البـيت "الدُّنَى أو العُلَى" فـأجـد أن عـبـارة «أو العُلَى» من عـبث الناسخ، وليس من قول أبي العلاء المعري الضليع في اللغة، ذلك أن الأمـر يتـعلق بـ «الدنيـا» في بيت البـحـتري التي تخدش الوزن وصوابها «الدُّنا» في مكان «العُلَى» في هذا؟ هذا أمر غريب.

وأغرب من هذا تكرار هذا الوهم في حاشية المحققة اللغوية النحوية .

ومن عـجـب أن هذا لم يرد في الديوان، ولم يفطن محـقّقه إلى «الدنيا» التي كانت عليه أن يشير إليها في تعليقه ليبعد عنه أنه قد رآها صحيحة.

٦٣ – وجـاء فـي الحـاشـيـة (١) من الصـفـحـة (١٩٣) قول المحققة :

«... والحَوْصـاء: فَعْلاء من "الحَوْص" وهو ضيق في مؤخَّر العين» .

أقول: والصـواب: من «الحَوَص» بفتحـتين، و «فَعَل» مـصـدر كـثـيـر في الأدواء والعِلَل والأعـراض نحـو المَرَض والجَرَب والعَمَى والخَوَص والحَوَص، وكثير غير هذا .

٦٤ – وجاء في الصفحة (١٩٥) البيت :

يَغضُّون دون الأشتيام عيونَهم
وفوق السِّمـاطِ للعظيم المُؤمَّرِ

فقال المعرّي في «الأشتيام» :

«كلمة لم يذكرها المتقدّمون من أهل اللغة ... وهي "رئيس المركب" [أي السـفـينة]» ثم مـضى يجـرِّب طريق اللغويين في ردِّها إلى أصل عربي مزعوم "اشتامَ" ... ثم عرض لكونها أعجمية وألفها ألف قطع ...

وذكرت المحققة في الحاشية (٣) من الصفحة (١٩٦) قول الصيرفي محقق ديوان البحتري :

«الأشـتيـام: رئيس المركب كما في المعجم. وأضـاف: وقـد حـقق الدكتـور زكي المحـاسني هذا اللفظ فـقـال: إنّ لفظها في الفرنجيـة ..lcthyame وقـد ورد في مـعـجم Augé الفرنسي أن "أشتي" كلمة يونانية معناها المسيح المنقذ، و "آم" من معانيها الروح والحرارة» .

وذكـر أبو الفـضل إبراهيم في تعليق في أمـــالي المرتضى ٥٩٤/١ تعليقًا على البيت:

أن الأشتيام رئيس المركب، كلمة نبطية .

٦٥ – وجاء في الصفحة (١٩٨) البيت :

إنْ تَثْنِ إسحاق بن كندا جيق بي
أرضٌ فكلُّ الصيد في «جَنْب» الفَرَا

أقول: وهذا شيء من عوار مافي هذه النسخة الخطّية التي كانت أساسًا لصنعة المعرّي في هذا «الكتاب».

إن الصواب مشهور وهو «كل الصيد في جوف الفرا» وقد مرّ في تعليقاتي في هذا البحث الموجز، والبيت على صوابه في الديوان .

وهو كذلك في «لسان العرب» (فرأ) .

وفي «مجمع الأمثال» للميداني.

٦٦ – وجاء في الصفحة (٢٠١) البيت :

ومـا يعـتـريني الذي يعـتـريكَ
بحقِّ السَّـوادِ من الأبْخِـرة

فقال المعرّي معلّقًا على «الأبْخرة»:

«كان في النسخة أنه جمع بُخار، والأشبَه أن يكون

جمع بُخار وهو الأصل ...».

أقول: ولا أدري ما المراد بقوله: «والأشبه ...» !

ثم قال المعرّي: «وحقّ البُخار ألاّ يُجمع في الأصل لأنه مصدر فلا يحسن جمعه كما لا يُجمع الهُتاف والجُؤار، إلاّ أنه إذا اختلفت أصنافه جاز أن يُتَأوّل له وجه يجمع به كما قالوا: دُعاء وأدعية. فأمّا بُخار فهو اسم، ولم تجر العادة بجمعه ...».

أقول: إن «الأبخرة» في قول البحتري صحّحت مافي العربية المعاصرة من جمع «بخار» .

وقول المعرّي: «إن "الهُتاف والجُؤار" لايجمعان، إلاّ أنه إذا اختلفت الأصناف جاز أن يُتَأوّل له وجه»، مفيد لنا في هذا العصر الذي اقتضانا جمع النشاط والإنجاز والنجاح وغيرها من المصادر وأسماء المصادر.

٦٧ – وجاء في الصفحة (٢١٩) البيت :

بَعُدَتْ فيه الشِّعْرَى من الجوِّ حتى
ليس فيه من مَوْقِدٍ لِعَرُورِ

فقال المعرّي :

«يُروَى عن البحتري بزيادة حرفَين وهو كسر، وتقويمه أن يقال: "بَعُدَته الشِّعْرَى" أي بَعُدَت فيه ...».

أقول: هذا صواب، وكسر الوزن هنا ظاهر، ولكنّي أعجب من محقق الديوان الصيرفي الشاعر كيف جاز عليه ذلك.

٦٨ – وجاء في الصفحة (٢٣١) البيت :

تَفْتَا عُجْبًا بالشيء تذكُرُهُ
وإنْ تَوَلَّى أو انقَضَى عُصُرُه

فقال المعرّي معلقًا على «تفتا» :

«إذا رُوِيَتْ "تفتا" فهي من قولهم: "مافتئ" أي مازال، وهذا رديء جداً، لأن "لا" إنما تحذف في القسم خاصة ...».

أقول: كان على المعرّي أن يستشهد لقوله هذا بقوله تعالى : ﴿تالله تَفتأ تذكرُ يوسف﴾ .

ثم قال المعري :

«وليس في بيت أبي عبادة ما يدلّ على القسم، فهو مُنكَر عند المخاطب، ويُقرِّبه أن "تَفْتَأ" قد عُلِمَ أنها لاتستعمل إلا في النفي، فالعلم بذلك يُحسِّن طرح الحرف النافي من صدر الكلام. وقد جاء في شعر بعض العلماء "قَنَئْتُ" مهموزًا، ولو رُوِيَتْ "تَقْنَأ عُجْبًا" لكانت أبيَنَ وأسوَغَ في قياس العربية» .

أقول: كأن المعرّي وجد أن حذف «لا» من «تَفْتَأ» في قول البحتري قد يقبل لأن الحذف معروف. وكأنه لمح أن في البيت تصحيفًا، وأن الأصل «قَنَئْتُ» كما أثبتت المحققة، والصواب «قَنِئْتُ» بكسر النون. لم تفطن المحققة للفعل إذا سُهِّلت فيه الهمزة فإنه يُردّ إلى الياء، تقول: قَنِيتُ، بكسر النون.

٦٩ – وجاء في الصفحة (٢٣٢) البيت :

صَغَّرَ قَدْري في الغانيات وما
صَغَّر صَبًّا تصغيرُهُ كِبَرُهْ

فقال المعرّي :

«هذا شيء يَجْترئ عليه البحتري لسعة بحره في القريض، وكان لايحفل بضرورة ولاحذف. وغرضه في هذا البيت: وماصغَّر صبّاً شيءٌ مثلَ ماصَغَّره كِبَرُهُ، والهاء في "تصغيره" راجعة على الصبّ، وقد حذف اسم الفاعل [أراد الفاعل وهو شيء] الذي يرتفع بـ "صَغَّرَ" اعتماداً على عَلم [أراد عِلْم] المخاطب بذلك».

أقول: هذه شهادة من المعري على سعة بحر البحتري في الشعر، فأين «عبث الوليد»؟

إن هذا ومثله كثير يشير إلى سطوة البحتري وإدراكه لأبوابه اللغوية التي حمل قرّاءه، وفيهم اللغويون النقاد، على قبولها.

٧٠ – وجاء في الصفحة (٢٣٣) بيت شاهد غير منسوب هو :

فأوفَضْنَ عنها وهي ترغُو حُشاشةً
بذي نَفْسها والسيف عُريانُ أحمرُ

فقالت المحققة النحوية اللغوية في الحاشية (٢) :

«في الأصل، وفي "م": "جَريان" وهو تحريف أقرب صورة إليه "غَرثان" لأن مؤنّثه غَرثَى ...».

أقول: لِمَ هذا التعليق الذي أسرفت فيه المحققة والبيت فيه «عُريان» وهو الصواب وينسجم مع الوصف الآخر «أحمر».

لقد غرتْها هذه النسخة الرديئة وغرّتها الأخرى

"م" فضربت في تعليق يعرفه صغار الدارسين للنحو ومضت تقول :

«وما كان مؤنّثه "فَعْلَى" فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، مثل: غَرثان و غَرثَى، وعَطشان وعَطشَى، وما كان مؤنثه فعلانة فهو مصروف مثل: نَومان ونَومانة» .

أقول: أين الفائدة ذات القيمة في صنعة التحقيق في هذه الحاشية ؟

٧١ – وجاء في الصفحة (٢٣٧) البيت :

وقائلةٍ والدم يصبغ دمعَها
رُوَيدَكَ يا ابن الستَّ عشرةَ كم تَسري

فقال المعرّي:

«تشديد "الدمّ" رديء جداً، ولو كان فيه قافية لكان أسهل لأنهم يقفون على تشديد المخفف». ص٢٣٨

أقول: أراد المعرّي بالقافية في تعليقه هذا القافية المقيّدة التي يوقف عليها سكونًا فيسهل «التشديد» في كلمة «دم» في هذا الموضع .

ثم أراد أن يجد طريقًا آخر فقال :

«وإنما يحتمل هاهنا أن يؤخذ من دمّه بالشيء يدمّه دَمّاً، إذا طلاه به، فعلى هذا يصحّ التشديد» .

أقول: كأني حين أقرأ هذه الحذلقة اللغوية يسطرها المعرّي أنكر أن يكون صاحبها الشاعر ذا الأصالة الشعرية.

ومضى المعرّي باحثًا عن طريق يسهّل قبول هذا التجاوز لدى شعراء آخرين .

٧٢ – وجاء في الصفحة (٢٤٨) البيت :

الأحسنون من النجوم وجوهُهُم
بَهَروا بأكرمِ عنصرٍ ونُحاسِ

فقال المعرّي: (ص٢٥٠)

«وقول أبي عبادة "الأحسنون" رديء في هذا الموضع لأنّ "أفعل منك" يقع على الواحد والجميع».

أقول: قول المعرّي صحيح، غير أني أميل إلى أن البحتري حين صار إلى الجمع لم يُرد التفضيل بل أراد الوصف.

٧٣ – وجاء في الصفحة (٢٥٥) البيت:

مهلاً فذاكَ أخوكَ ذو الْهَيْتَهْ
عن لَهْوِهِ وشَغَلْتَه عن غُمْضِهِ

فقال المعرّي :

«لغة طيّئ، وإنّما اتّبع أبا تمام، لأنه كان يقفو أثره».

وبيت حاتم معروف :

إذا ماأتى يومٌ يُفرِّقُ بيننا
بمَوْتٍ فكنْ ياوَهْمُ ذو يَتَأخَّرُ»

أقول: وكان من ذلك أيضًا الشاهد القديم :

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي
وبِئْري ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيْتُ

٧٤ – وجاء في الصفحة (٢٥٧) قول المعرّي

«حَنَش الصريم أي حَنَش الرمل ...» .

وهو يشير إلى بيت للبحتري فيه «حَنَش الصريم»، ولم يذكره فذكرته المحققة في حاشية لها مشيرة إلى الديوان .

وقد مضى المعري يسلك هذا السبيل ولا يذكر الأبيات إلى آخر الكتاب، غير أنه في خلال عمله هذا يعود إلى ما كان عليه فيذكر الأبيات، وهكذا جمع بين طريقتين .

٧٥ – وجاء في الصفحة (٣١٤) البيت :

«فأخذْها بكفّه ثم أغْفَى»

فقال المعرّي :

«وذلك رديء جداً، والصواب "فحواها" وآخر الفعل الماضي لم يجئ إسكانه في شعر فصيح، وهو من الضرورات القبيحة» .

أقول: كأنّ هذا البيت هو ما اختصّت به النسخة التي قُرئت للمعرّي، وذلك لأن البيت في الديوان:

هاكها قال هاتِها قُلتُ خُذْها
قال لا أستطيعها ثم أغْفَى

أقول: وليس في هذه الرواية «ضرورة قبيحة».

٧٦ – وجاء في الصفحة (٣١٩) قول المعرّي:

«... كما يقال: اعتامَهُم إذا طلب عِيمتَهم».

و «عِيمة كل شيء بالكسر: خِيارُه».

أقول: هي العِيمة والعِينة سواءٌ بسواء.

٧٧ – وجاء في الصفحة (٣٢٤):

«... وكذلك قول أبي دؤاد: ...».

أقول : الصواب: أبي دُواد، بالواو، واشتقاق «دواد» العَلَم من «الدُّود». انظر الاشتقاق لابن دريد.

٧٨ – وجاء في الصفحة (٣٢٥) البيت :

لن ينال المشـــيبُ خَطوةَ وُدٍّ
حيث يشجو طَرْفٌ ويَحْوَرُّ طَرْفُ

فقال المعرّي :

«استقبَل القسم بـ "لَن" لأنه قال: إي وسَعْيِ الحَجيجِ».

أقول: وهذا القسم في قوله :

إي وسَعْيِ الحجيج حين سعوا شُعْـ
ـثًا وصَفُّ الحجيج ساعةَ صَفّوا

وقال المعرّي: «وهذا عند النحويين لايجوز لأن "لَن" لا يُستقبَل بها القسم، ويجوز أن يكون قائل البيت قاله كما في "النسخة"، ولو قال: "لا يغال" لاحتُمِل، ولن يبعُد في القياس أن يوضع "لن" موضع "لا" في هذا الموضع ... ولعلَّ أبا عبادة لم يقل إلاّ "لا"» .

أقول: كان المعرّي مدرك في تعليقه أن نسخته لا يعتمد عليها لرداءتها، وهذا من غير شك ما اختصت به هذه النسخة التي عرض لها الخطأ والتصحيف .

٧٩ – وجاء في الصفحة (٣٢٨) البيت :

وَقَفتُ وأوقَفْتُ الجَوَى موقف الهوى
لياليَ عُودُ الدهر فينانُ مُورِقُ

فقال المعرّي :

«ترك صرف "فينان" والأجود صرفه، لأنهم قالوا: لِمَّةٌ فينانةٌ، فَدلَّ ذلك على أنّه فيعال ...» .

أقول : قال أهل العلم في «الضرائر الشعرية»: إن صرف مالا ينصرف من أحسن الضرورات. وقد عرض للشعراء الفحول كثير من هذا.

٨٠ – وجاء في الصفحة (٣٣٠) البيت :

عليّ بن عيسى «إبن» موسى بن طلحة بْـ
ـنِ «سائبِ» بْن مالكٍ حينَ يُرمَقُ

فقال المعرّي :

لابد من قطع ألف «ابن» هاهنا، وقد حُكي مثل ذلك كثيرًا ...» .

أقول: أراد أنه جمع بين همزتين كلاهما وصل فقطع الأولى في «إبن» وجعل الثانية وصلاً، كما منع صرف «سائب» وهو منصرف، وصرف «مالك» على الأصل، وقد وقع مثل هذا لقيس بن الخطيم في قوله :

إذا جاوَزَ «الإثْنَين» سِرٌّ فإنّه
بنَشْرٍ وتكثير الحديث قَمينُ

٨١ – وجاء في الصفحة (٣٣١) البيت :

إذا سارَ في ابْنَي مالكٍ قَلَقَ القنا
على جَبَلٍ يَغْشى الجبال فتَغْلَقُ

فقال المعرّي :

«في الأصل "قَلَقَ القنا" وعليه يصحّ المعنى، فأما مَن روى "قَلَقَ الحصَى" فروايته ضعيفة إلاّ على وجه بعيد، كأنه قال : قَلَقَ الحصى على سَيْر جيل، ثم حَذَف السير ...».

أقول : وفي البيت في ديوان البحتري «قلقَ القنا» أيضًا، وأشار المحقق إلى وجود «قلقَ الحصى» في بعض النسخ.

أقول: وكأنّي أرى «قلق الحصى» مفيدة ولها وجه وإن كانت الرواية التي أخذ بها أبو العلاء وأثبتها محقق الديوان جيدة .

وبعد؛ هذا العرض لمادة الكتاب أود أن أقول إن كثيرًا مما ذكرت قد تكرر في الكتابة في جملة صفحاته، وشيئًا آخر مثله أو قريب منه قد غضضت الطرف عنه مخافة الإطالة .

الهوامـــش

١ – عبث الوليد للمعري بتحقيق ناديا علي دولة. دمشق في ٦ من رمضان ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨/٨/١٠م .

٢ – «ليلا» לַ ? לָ ה كذلك في العبرانية، والألف فيها فتحة طويلة قبل هاء التأنيث التي لا تظهر في النطق.

وهذه الألف كالفتحة التي تسبق هاء التأنيث في العربية .

٣ – ومثل هذا أيضًا «سوريًا»، وكان هيرودوتس اليوناني قد أطلق هذا الاسم خطأً فقال: «أسّوريا» وظنّها بلاد الأسّوريين أي الأشوريين .

قواعد الفهرسة الأنجلو-أميركية

الطبعة الثانية مراجعة ١٩٨٨

محمود أحمد إتيّم
خبير ومستشار في المكتبات والتوثيق والمعلومات
عمّان - الأردن

قواعد الفهرسة الأنجلو - أميركية / أعدت تحت إشراف لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة القواعد من جمعية المكتبات الأمريكية، اللجنة الأسترالية للفهرسة، المكتبة البريطانية، اللجنة الكندية للفهرسة، جمعية المكتبات (البريطانية)، مكتبة الكونجرس ؛ تحرير ميشيل جورمان، بول و . ونكلر .- ط٢، مراجعة ١٩٨٨/ تعريب محمد فتحي عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة، يسرية عبدالحليم زايد .- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤ .- مج١. (٥٥٦ص) .- الترقيم الدولي ٤ - ١٢٩-٢٧٠-٩٧٧ .- طبعة محدودة التوزيع .

لقد سعدت جداً عندما وصل إلى مسامعي خبر صدور طبعة عربية جديدة لقواعد الفهرسة الأنجلو أميركية، إذ سبق لي أن نشرت مقالاً في مجلة رسالة المكتبة (١) دعوت فيه إلى إصدار طبعة عربية ثانية لهذه القواعد، بعد صدور مراجعة ١٩٨٨ للطبعة الأصلية . وتأكدت هذه الحاجة عند صدور تعديلات لها في عام ١٩٩٣ . فسارعت إلى الحصول على نسخة منها .

إلا أن الموقف قد تغير جذرياً عندما درست المجلد دراسة وافية ودقيقة . ولهذا رأيت أن أشرك جميع المفهرسين في المكتبات العربية فيما توصلت إليه من هذه الدراسة .

١ - المرئيات العامة :

جاء في المقدمة أن القواعد المعربة السابقة التي أصدرتها جمعية المكتبات الأردنية (في عام ١٩٨٣) لم تخضع للتحديث . وهذا الكلام غير صحيح، إذ نشرت "المجلة العربية للمعلومات" ثلاثة تعديلات لها. ولا أظن أن المعربين يجهلون ذلك .

كما ذكرت المقدمة أيضًا أن هذه الطبعة هي "الطبعة العربية الأولى" ، متجاهلة "الطبعة العربية الأولى" الحقيقية التي خوّل أصحاب حقوق النشر، جمعية المكتبات الأردنية بتعريبها، راجيًا أن يكون المعربون أيضًا قد حصلوا على مثل هذا التخويل من أجل طبعتهم هذه . وجدير بالذكر أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد دعمت تعريب الطبعة السابقة . وزادت الطبعة على ذلك تجاهلها التام لنصوص تلك الطبعة والأمثلة الواردة فيها على عكس ما تم في الطبعة الأصلية بالإنجليزية التي كانت طبعتها "مراجعة" وليس "تأليفًا" من جديد، فاحتفظت بالنصوص المناسبة كما هي وبالأمثلة المناسبة مع إلغاء غير المناسب منها وإثرائها بأمثلة جديدة . أما المآخذ على الأسلوب الجديد فسيرد تفصيل لها فيما بعد .

بالإضافة إلى ذلك تصدر هذه الطبعة في مجلدين؛ لأن المقدمة تقول إن "مهمة التعريب كانت ضخمة" . وهذا مبرر غير مقبول، إذ يفضل المفهرس أن يتعامل في عمله مع مجلد واحد، خاصة أن الملاحق والكشاف سيكونان في المجلد الثاني الذي لم يصدر بعد، مما يضطر المفهرس إلى الرجوع إلى المجلدين في معظم حالات الاستخدام . أضف إلى ذلك أن تجليد المجلد الأول غير مناسب للاستخدام المتكرر، إذ إن أوراقه قد تفككت من الاستخدام الأول .

٢ - المرئيات المحددة :

١,٢ المصطلحات المقننة للحقول والعناصر

لقد استخدمت الطبعة مصطلحات جديدة لأسماء بعض الحقول وعناصرها متجاهلة كل ما سبقها من جهد في توحيد هذه المصطلحات ، التي تبنتها جميع التقنينات الدولية للوصف البيليوجرافي (تدوبات) الصادرة عن المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي تتوافر منها الآن التدوبات التالية، تجاهلت الطبعة وجودها تجاهلاً تاماً :

تدوب (ك ق)	– ١٩٨٦	للكتب القديمة
تدوب (م م)	– ١٩٨٧	للموسيقى المطبوعة
تدوب (م خ)	– ١٩٩٠	للمواد الخرائطية
تدوب (د)	– ١٩٩٠	للمسلسلات
تدوب (ك)	– ١٩٩١	للكتب
تدوب (م غ ك)	– ١٩٩١	للمواد غير الكتب
تدوب (م ح)	– ١٩٩٢	لملفات الحاسوب
تدوب (ع)	– ١٩٩٤	التقنين العام

إرشادات لتطبيق تدوبات على الأجزاء المكونة [صدر في المجلة العربية للمعلومات . مج١١، ع١ (١٩٩٠)، ص٥٨–١١٤] .

كما تبنتها جميع المواصفات العربية ذات العلاقة الصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (نقلت المسؤولية عن المواصفات إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين). ونتيجة لذلك تبنتها التركيبات المختلفة المعدة في المنطقة العربية لأغراض الحوسبة من أجل بناء القواعد، وهي :

- إعداد التسجيلات الببليوجرافية لنظام المعلومات – مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وهي التركيبة التي تستخدمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات التي تطبق نظام مينيزيس (MINISIS) .
- تركيبة الشبكة العربية للمعلومات – مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وهي أكثر التركيبات استخدامًا للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات التي تطبق نظام CDS/ISIS .
- تركيبة شبكة صحة – مراكز صحة البيئة (المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط لمنظمة الصحة العالمية) . وهي مماثلة للتركيبة السابقة، ويستخدمها مطبقو نظام CDS/ISIS أيضًا .
- التركيبة الأردنية الموحدة – مركز المعلومات الوطني . وهي تطوير وتحديث للتركيبتين السابقتين .
- تركيبة التراسل المشتركة (CCF) – منظمة اليونسكو. وهي التركيبة الدولية للتبادل التي تتواءم مع التركيبات الثلاث السابقة .
- تركيبة شبكة أيزو – المنظمة الدولية للتقييس .

أما المصطلحات الجديدة القديمة التي خرجت الطبعة علينا بها فهي :

المصطلح الجديد	المصطلح الحقيقي	المقابل بالإنجليزية
العنوان نفسه (٢)	العنوان الفعلي	title proper
التأشيرة العامة للمادة (٣)	التحديد العام للمادة	general material designation
امتداد المادة (٤)	مدى المادة	extent of material
التأشيرة الخاصة للمادة (٥)	التحديد المخصص للمادة	specific material designation
المادة المصاحبة	المادة المرافقة	accompanying material
التبصرات (٦)	الملاحظات	notes
الترقيمة الموحدة (٧)	الرقم المعياري	standard number
العنوان المفتاحي	العنوان المفتاح	key title
تدمد (٨)	ردمد	ISSN
تدمك (٨)	ردمك	ISBN
التسمية الرقمية و / أو الهجائية ...	التحديد الرقمي و / أو الهجائي ...	numeric and/or alphabetic designation ...

٢,٢ أسماء علامات الترقيم

شدّت الطبعة عن الجماعة أيضًا في استخدام أسـمـاء مختلفة لبعض علامات الترقيم، قمت بعرضها على عدد من المفهرسين فلم يعرف أي منهم مدلول أي منها. وهذه الأسماء المغايرة هي :

الاسم الجديد	الاسم المعروف	المقابل بالإنجليزية
شبه الشارحة (٩)	الفاصلة المنقوطة	semi-colon
الهلالتان (١٠)	الهلالان	parentheses
الواصلة (١١)	الشرطة القصيرة	hyphen

٣,٢ المصطلحات المرتبطة بالمواد المكتبية

رغم أن أصحاب الصناعة هم أصحاب الحق في إبداع المصطلحات في صناعاتهم، إلا أننا نأبى أحيانًا إلا أن ندلي بدلونا في هذا المضمار. لكن هذا الاجتهاد هنا كرس الاختلاف، ولم يأخذ المصطلح من أصحابه. ومن الأمثلة التي وردت في هذه الطبعة، التي تساعد على التوحيد ما يلي :

المصطلح الجديد	المصطلح الحقيقي	المقابل بالإنجليزية
الأفلام المصغرة	الميكروفيلم	microfilm
البطاقات المصغرة (وأحيانًا الميكروفيش)	الميكروفيش	microfiche
البطاقة الوقتية	البطاقات الخاطفة	flash card
التجسيدة	المنظر المجسم	diorama
التخطيطة (وأحيانًا التخطيطية الفنية)	الرسم الفني	technical drawing
التسجيلات المرئية (وأحيانًا أعمال الفيديو)	تسجيلات الفيديو	videorecordings
التصميمات	المخططات الهندسية	plans
التوليفة	الحقيبة	kit
الجذاذات الفيلمية	المنزلقات الفيلمية	filmslips
الحقيقيات	المجسمات الطبيعية	realia
الخرائط الركنية	المدرجات	insets
دوارة رسمات	اللوحة القلابة	flip chart
الدورية (وأحيانًا العمل الدوري)	المسلسل	serial
الرسمة	المخطط	chart
الرسمة الحائطية (١٢)	المخطط الجداري	wall chart
الشريحة الفيلمية	الفيلم الثابت	filmstrip
الشفافات (وقليلاً الشفافيات)	الشفافيات	transparencies
شفافات التعديل	الطبقات	overlays
الصور الساكنة	الصور الثابتة	still images
الصور المتحركة	الأفلام المتحركة	motion pictures
المتسعة	المطوية	broadside
المثيلات (وأحيانًا المثيليات)	الصور طبق الأصل	facsimiles

مخطوطة	مخطوط	manuscript
مقطوعة (وأحيانًا جزء)	جزء (موسيقى)	part (music)
ملفات الكمبيوتر (وأحيانًا فايلات الكمبيوتر ومرة ملفات الحاسب الآلي)	ملفات الحاسوب	computer files
المواد المرسومة	مواد الرسوم التصويرية	graphic materials
النموذج (وأحيانًا النموذج المجسم)	النموذج	model
النوتات	المدونات	scores
الوارقات (ومرة الأفرخ)	الفروخ	sheets

٤,٢ المصطلحات المترجمة بصورة خاطئة

الخطأ	الصواب	المقابل بالإنجليزية
لصيقة شطرنج (٧,٧ ب ١٠ «د»)	رقعة شطرنج	checkboard
لكل (٧,٥هـ ١)	للواحد	each
مماثلة (٥,٧ هـ ٢)	المتماثلة	identical
النماذج (١٤.)	الأمثلة	examples
التجميع (١,٥ ب ١)	التلحين	composition
الشرح (٧,٥ ب ٨) (١٣)	التنويت	notation
الإطار (٣,٥ جـ ٥) (١٤)	التبطين	mounting
التأشيرة (٣,٩ ب ١)	التحديد [لملفات الحاسوب]	designation
كتابة قمر (٢,٥ ب ٢٣)	طباعة مون	moon type
التوقيعات (١٨,٢ د)	الملازم	signatures
الفترة الزمنية (٣,٣ د٢)	الحين	epoch
(٣٦٠ دائرة) (٣,٣ د ١-٣,٣ د ٢)	(الدائرة 360°)	(360° circle)
مقطعات الخشب (١٧,٢ ب ١)	الرواشم أو الرواسم	woodcuts

٥,٢ عدم الالتزام باستخدام المصطلح الواحد

بالإضافة إلى عدم الالتزام الذي تعكسه الفقرتان ٢,٢ و ٣,٢ السابقتان، عمدت الطبعة إلى استخدام أكثر من مصطلح للمفهوم الواحد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي :

- الاختتام وحردة المتن (٢ ، ١٣ أ و ٤ ، ب ١) في مقابل كلمة colophon مع أن الصحيح هو شارة الاختتام.
- وصفي (٥,٢ هـ ١) وتناظري في مقابل analog مع أن الصحيح هو قياسي .
- بيان المسئولية اللاحق وبيان المسئولية التبعي (٦,٢ أ١) في مقابل subsequent statment of responsibility والصحيح بيان المسؤولية اللاحق .
- لصيقة و رقعة (٧,٩ ب ٧) في مقابل label مع أن المصطلح المستخدم في الطبعة العربية الأولى هو ملصقة.

٦,٢ توفير الأمثلة العربية .

وتكريسًا لمحاولة الطبعة عدم الاستعانة بالطبعة العربية الأولى، فقد أبقت بعض القواعد خالية من الأمثلة

العربية عندما عجزت عن توفيرها رغم أن الطبعة السابقة قد أوردت أمثلة عربية تحت هذه القواعد . ومن القواعد التي عانت من ذلك ما يلي : ١,١ ب ٦ ، ٣,٣ د ١، ٧,٥ ب ١، ٤,٦ د ٣، ١,٧ د ٢ ، ٧,٧ ب ٧ .

وللقاعدة ٧,٥ ب ١ حكاية خاصة فقد تضمنت أيضاً أسماء الأصوات الموسيقية المعروفة باللغة الإنجليزية، إلا أن الأسماء العربية لم تضمن رغم أنها موجودة في الطبعة السابقة حيث كانت على النحو التالي :

الجهير	bass
الجهير الأول	baritone
الرخيم	alto
الصادح	tenor
الندي	soprano
الندي الأوسط	mezzo-soprano

ولهذه حذفت الأمثلة العربية أيضاً .

ويندرج هذا أيضاً على القاعدة ٣,٣ د ١ التي حوت اختصارات للجهات الرئيسة : الشرق ، الغرب الشمال، الجنوب، ووفرت الطبعة السابقة اختصارات لها على النحو التالي : ق (E) ، غ (W) ، ش (N)، ج (S) . ولكنها أهملت في هذه الطبعة . ولهذا حذفت الأمثلة العربية أيضاً.

كما حاولت الطبعة التهرب من توفير أمثلة عربية في الفصل التاسع (ملفات الحاسوب) على أساس عدم وجود أمثلة عربية مقابلة . وهذا الادعاء كان مقبولاً للطبعة السابقة (في عام ١٩٨٣) ، ولكنه غير مقبول في عام ١٩٩٤، إذ إن هناك الآن عشرات المؤسسات تصدر ملفات حاسوب بالعربية.

٧,٢ الاختلاف بين القواعد والأمثلة الموفرة

نصت بعض القواعد على تعليمات محددة، لكن ناقضتها الأمثلة تحت هذه القواعد وأحياناً تحت قواعد أخرى . وفيما يلي أمثلة على ذلك :

- في القاعدة ٥,٣ ب١ «وإذا كان الوعاء مخطوطة، ضع "مخ" قبل المصطلح» . لكن المثال تحتها : "١ خريطة مخطوطة" حيث وقعت مخالفتان الأولى في عدم استخدام الاختصار، والثانية أن عبارة "مخطوطة" وردت بعد المصطلح . والواقع أن تعليمات القاعدة هي الخطأ لأنها تنطبق على اللغة الإنجليزية وليس العربية.
- في القاعدة ١,٤ ب ٢ "الرسائل الفردية ، إلخ." قدم عنواناً يشمل الرسالة ... وتاريخ الكتابة (معبراً عنه بالسنة، والشهر، واليوم) . لكن المثال تحتها : [رسالة، حو ٥ فبراير ١٨٨٠] بولاق ، القاهرة [إلى] محمد السنوسي، بني غازي" . وتكررت المخالفة ذاتها في القسم "الوثائق القانونية" من القاعدة نفسها، وفي القاعدة ١,٤ و ٢ .
- في القاعدة ٤,٤ ب ١ "تاريخ المخطوطة" ... اذكر السنة أو السنوات للمخطوطة (المخطوطات)، واختيارياً الشهر واليوم بهذا الترتيب" وهنا وردت حاشية "في المخطوطات العربية يسجل اليوم أولاً ثم الشهر" . ولم ترد كلمة السنة . كما لم يوفر مثال بالعربية لتوضيح ذلك .
- في القاعدة ٧,٤ ب ١ "الطبيعة، أو المجال، أو الشكل" طلبت التعليمات استخدام الاختصارين م غ مخطوطة، و م خ ت مخطوطات، ولكن الأمثلة كانت "مخطوطة (نسخة مصورة، سالبة) ومخطوطات (نسخ طبق الأصل، مكتوبة باليد)" .
- في القاعدة ١,٥ ب ١ "العنوان نفسه" "... إذا وجدت على مصدر المعلومات بيان [كذا] أو أكثر لوسيلة الأداء و / أو المفتاح، تاريخ التجميع [أي التلحين]، الرقم، فعامل هذه العناصر على أنها بيانات أخرى للعنوان" . لكن معظم الأمثلة تحتها لم تشمل أياً من البيانات المذكورة في القاعدة، ومنها :

  البوم أغنيات عمرو دياب

  عزيزة

  أوبريت مجنون ليلى

  ومن الواضح أن جميع هذه الأمثلة هي عناوين فعلية (عنوان نفسه) وليس بيانات أخرى للعنوان .
- في القاعدة ٧,٦ ب ٦ "بيانات المسئولية" "... أذكر أسماء المؤدين والأوعية [أي الوسائط] التي يؤدون بواسطتها ..." في المثال ذكرت الوسائط قبل أسماء المؤدين :

  "كمان أحمد الحفناوي، قانون أحمد عبده صالح ؛ جيتار عمر خورشيد، إيقاع عبدالحميد السيد" [١٥] .
- في القاعدة ٥,٩ جـ ١ "التفصيلات المادية الأخرى" "... وإذا كان الملف مرمزاً أو مكوداً للعرض بلونين أو أكثر، فاذكر لو(.col) . لكن في الأمثلة :

  ١ قرص كمبيوتر : ملون .

٨,٢ الأخطاء الطباعية

تنقسم هذه الأخطاء إلى قسمين رئيسين هما :

أ - الأخطاء في مواقع علامات الترقيم المقننة مع مسافات (فراغات) أو بدونها . وهذه الأخطاء أكبر من أن تحصر. ويكفينا هنا أن نورد الحقائق التالية :

١ - لم أستطع العثور على أي رقم معياري (ردمك أو ردمد) لا توجد فيه فراغات بين الواصلات (الشرطات القصيرة) الفاصلة وأجزاء هذه الأرقام رغم أن القواعد تنص على عدم وجود مسافات سابقة أو تالية للواصلة . وينطبق هنا على اللغتين العربية والإنجليزية رغم أن الثانية وردت صحيحة في الأصل .

٢ - إن موقع النقطة والفاصلة يشمل في غالبية الأمثلة فراغًا (مسافة) سابقًا لأي منهما رغم مخالفة ذلك للقواعد ، رغم أن أمثلة الأصل كانت صحيحة .

٣ - وردت [ت ع م] أو [GMD] بمسافة بعد القوس الفاتح وقبل القوس الغالق في غالبية الأمثلة رغم مخالفة ذلك للقواعد . كما أن بعض الأمثلة العربية قد افتقرت إلى الاختصار [ت ع م] . انظر القواعد التالية مثلاً : ١,١هـ١ - ١,١هـ٢، ١,١هـ٤-١,١هـ٥، ١,١و١، ١,١و١٠، ١,١ز٣.

ب - الأخطاء في طباعة الكلمات . إن وفرة هذه الأخطاء مثيرة للأعصاب، وبخاصة ما يرتبط منها بالأمثلة الإنجليزية رغم أنها وردت في الأصل صحيحة . ولعل الأمثلة التالية توضح ذلك :

❑ في القاعدة ٣,٤ د ١ :

Southompton : Orderance Survey

المقصود Southampton : Ordnance Survey

Suothampton : Orderance Survey for the Institut of Ceolog-ical Sciences

❑ في القاعدة ٣,٨ د ١ :

(inaliviatual (sheets)

المقصود (individual sheets)

❑ في القاعدة ١,٩ و ٢ :

Areconstrucrion of Oliver Benson's Sinple gane [GMD]/ developed by] Jett Kned.

المقصود بالأخطاء A reconstruction, simple, game, Jeff, Krend

ويرتبط بذلك عدم اتباع قواعد اللغة الإنجليزية في الكتابة بحروف كبيرة مثل :

Combined Time Series amalysis and graph Plotting System

كما يرتبط بذلك خلط الأمثلة، بحيث يصعب تمييز بداية المثال ونهايته . انظر مثلاً القواعد ١,٢و ١، ١,٥و١، ١,١٠ ب ١ .

كما وردت أخطاء إذا لم يتنبه المفهرس لها فإنها ستخلق له مشكلات هو في غنى عنها . ومنها :

❑ في القاعدة ٦,٢ أ ١ "ضع بين معقوفتين كل بيان سلسلة" والصحيح بين هلالين .

❑ في القاعدة ٤,١ جـ ٦ وردت د. ن . (دون ناشر) في مكان د . م . (دون مكان) .

❑ في القاعدة ٣,٣ أ ١ "ضع بيان الإحداثيات والاعتدال بين معقوفتين" والصحيح بين هلالين .

وفي القاعدة ٥,٧ ب ٢ حذفت الفقرة الخاصة بالأقراص الضوئية من صور متحركة . وقد أدت مثل هذه الأخطاء إلى أن الأمثلة في القاعدة ١,٠ و ١ التي يفترض أنها ترشدنا إلى طريقة التعامل مع الأخطاء قد أصبحت هي نفسها خاطئة .

٩,٢ الأخطاء اللغوية .

إن أكثر الأخطاء تأثيرًا على القواعد في مجملها وجود أخطاء في الترجمة يؤدي إلى تطبيق خاطئ لها . فقد نص جزء من القاعدة ١,٠ جـ ١ على ما يلي : (لاحظ ركاكة الصياغة) .

"ضع قبل كل علامة من علامات الترقيم المحددة مسافة واتبعها بمسافة، فيما عدا الفاصلة، النقطة، والواصلة (انظر ١,١٢ أ ٧)، والهلالتين، والمعقوفتين ولا تترك مسافة قبل الفاصلة، والنقطة، والواصلة، والهلالتين، والمعقوفتين، ولا تترك مسافة بعد الواصلة والهلالتين والمعقوفتين" .

الخطأ هنا نتج عن إسقاط عبارتين تخصان الهلالتين والمعقوفتين هما "الفاتح والغالق"، أي إنه لا تترك مسافة بعد القوس الفاتح وقبل القوس الغالق للهلالتين أو المعقوفتين . أما خارج أي منهما فتترك مسافة قبلهما وبعدهما .

أما الأخطاء اللغوية الأخرى فكثيرة، لعل الأمثلة التالية تعكس ذلك مع ركاكة الصياغة :

● تضم عدد من الأعمال (ص ٣١) .

● ولا يوجد مكونا سائدا بينها (ص٤٠) .

- واذكر أي اسم ثاني ذو تميز (ص٦٤) .
- إذا كان للوعاء ناشرين أو أكثر ، أو موزعين أو أكثر (ص٦٨) .
- اذكر مصطلح عام يشير إلى الامتداد (ص١٠٤) .
- فاذكر كل من الترقيمين (ص ١٣٦) .
- أذكر ملخص موضوعي موجز (ص١٥٣) .
- إلا إذا اعتبر الوعاء ذات أهمية خاصة (ص١٩١) .

وهناك أخطاء إملائية متكررة أخصها ما يلي :

أ - كتابة الياء بدون نقطتين . لم يعد هذا الخطأ مقبولاً بعد التطور في استخدام الحواسيب لمعالجة النصوص.

ب - الخطأ في كتابة الهمزة . يبرز هذا بخاصة في كلمة مسئولية التي تكررت كثيرًا في القواعد، وكلمة شئون.

فقد أورد المنجد في ص (ع) من المقدمة ما يلي :

"إذا كانت الهمزة متوسطة متحركة صورت بحرف حركتها سواء كان ما قبلها ساكنًا أو متحركًا ... ما لم تكن مفتوحة بعد ضم أو كسر فتصور بحرف حركة ما قبلها".

وهذه القاعدة لا تدع مجالاً للاختيار ، أي وجوب كتابتهما على النحو التالي : مسؤولية ، شؤون .

جـ - نقحرة الحرف اللاتيني G في الوطن العربي يعكس الخلط بين الصوت واللهجة . فمن المعروف أن اللهجة تنطق ولا تكتب . ولكن هذا الحرف قد أدى إلى وجود حروف ليست من بين الحروف الهجائية العربية والذي ترفضه جميع لغات العالم . فهي تعمد إلى تصوير الصوت الأجنبي بأقرب صوت له في لغتها . فإذا تركنا الحبل على الغارب ؛ فإن اللغة العربية ستصبح بعدد البلدان العربية ، وهو ما لا يريده أحد . هذا مع العلم أن هذا الحرف يرسم بالأشكال التالية في البلدان العربية :

مصر	ج
العراق	ک
بلاد الشام	غ وأحيانًا چـ
تونس	ڤ
المغرب	ڭ

فإذا علمنا أن الأصوات الواردة لها أصوات مخالفة لما وضعت له في بلدان أخرى، فمثلاً چـ تشبه الجيم المصرية في بلاد الشام، وتش في العراق والجيم الحقيقية في مصر . وكذلك الصوت ڤ التونسي يقرأ مثل الحرف V اللاتيني في معظم البلدان العربية الأخرى ، بينما يمثل هذا الحرف في تونس بالحرف ف ، فماذا علينا أن نقول ؟

أذكر هذا لأن بعض المصطلحات الواردة في القواعد قد خضعت للنقحرة القطرية، مثل ببليوجرافيا . والمجامع اللغوية وأقسام اللغة العربية في الجامعات العربية والمنظمات العربية المعنية مدعوة إلى إيجاد حل لهذه المسألة يكون ملزمًا للجميع .

٣ - الطبعة الجديدة متقادمة قبل صدورها

صدرت هذه الطبعة في عام ١٩٩٤ بدون الحرص على المتابعة الجادة لعملية تطوير الأصل وتحديثه . فقد صدرت له تعديلات في عام ١٩٩٣ (١٦) عن الجهات المسؤولة عنه نفسها . وقد أجرت هذه التعديلات تغييرات جوهرية وثانوية لبعض القواعد من بينها بعض التعديلات التي سبق أن أجريت في مراجعة ١٩٨٨ حيث ألغيت في هذه التعديلات . وفيما يلي بيان بالقواعد التي خضعت للتعديل: ١,١ جـ ٢، ١,١هـ ٥، ١,٤جـ ٦,١ و٤هـ ١، ١,٧ب ١٣ (الأطروحـــات)، ١,٧ ب .٢، ١,١٠ جـ١، ٢,٠ ب١، ٢,٧ ب٣ ، ٢,٧ ب١٣، ٢,٧ ب ١٨، ٣,٤ ب١، ٥,٠ ب٢، ٤,٥ ب١، ٦,١او١، ٦,٤ ب١، ٧,١و١، ٧,٤ ب١، ٧,٤ هـ١، ٨,١و١، ٨,٤ب١، ٩,٤ ب ١، ١٠و٤ب١، ١٠,٧ ب١٣ (قاعدة جديدة) ، ١١,٤ ب١، ١٢,٠ ب١، ١٢,٤ ب١ .

هذا بالإضافة إلى تعديلات تخص قواعد المداخل التي ستصدر في المجلد الثاني من هذه الطبعة .

وأكثر التعديلات تأثيرًا على هذه الطبعة هو تعديل القاعدة ١,١ جـ ٢ التي كانت تنص على :

"إذا كان الوعاء يفتقد عنوانًا جامعًا، فضع التأشيرة [التحديد] المناسبة بعد آخر عنوان من مجموعة العناوين لنفس المؤلف . وإذا كان هناك عدة مؤلفين فضع التأشيرة [التحديد] بعد آخر بيان مسئولية [أي مسؤولية] يخص مجموعة العناوين لعدة مؤلفين (انظر ١,١ز٣)" .

فأصبحت

"إذا كانت المادة مفتقرة إلى عنوان جامع، أذكر التحديد المناسب مباشرة بعد العنوان الأول (بما فيه عنوان الجزء (انظر ١,١ ب٩) والعنوان البديل (انظر ١,١ب ١)، لكنه لا يشمل العناوين الموازية (انظر

١,١ د) والبيانات الأخرى للعنوان (انظر ١,١هـ))" .
نتج عن هذا التعديل وجوب تصحيح الأمثلة تحت هذه القاعدة وتعديل القواعد المماثلة وأمثلتها في جميع الفصول الأخرى من القواعد أي :

١,١ز٣، ١,٢ب ٦، ١,٣ز ٢، ١,٣ز ٣، ١,٤ز١، ٥,١ز١، ٦,١ز٢، ٧,١ز٢، ٨,١ز١، ٩,١ز٢، ١١,١ز٢، ١١,٢ب٥ .

ألا يعني هذا أن الطبعة الجديدة طبعة متقادمة فعلاً حتى قبل صدورها ؟ ولا يقبل العذر بعدم المعرفة بصدور هذه التعديلات التي تسلمت منها نسخة في عام ١٩٩٣، أي في سنة صدورها نفسها .

٤ - **الخلاصة**

إن وجود طبعة عربية جديدة من قواعد الفهرسة الأنجلو أميركية مسألة تثلج صدور جميع المفهرسين وطلاب الفهرسة في مدارس المكتبات والمعلومات العربية شريطة أن تكون خالية من هذا الكم الهائل من الأخطاء . ولهذا فإن المعربين و / أو الناشر مطالبون بسحب هذه الطبعة محدودة التوزيع من التداول والعمل على إصدار طبعة نظيفة من التلوثات التي لم يحو هذا التحليل سوى نماذج منها .

لقد توخيت الأمانة العلمية والولاء للمهنة في نقدي لهذه الطبعة، مع أنني أكن التقدير والاحترام للمعربين وبخاصة الدكتور محمد فتحي عبدالهادي الذي لا يستطيع أحد إنكار دوره الفعال في إثراء المكتبة العربية . وهذا ما أثار دهشتي فعلاً حول ما هو معروف عن شخصيات التعريب والمستوى المتدني الذي ظهرت فيه هذه الطبعة . ومهما كان السبب ؛ فإن الحكم هنا يرتبط بالعمل فقط وليس موجهًا ضد أي من المعربين .

الهوامش

١ - هل نحن بحاجة إلى طبعة ثانية لقواعد الفهرسة الأنجلو أميركية المعربة / إعداد محمود أحمد إتيّم ؛ رسالة المكتبة ، مج٢٧، ع١ (١٩٩٢م)، ص٤ - ١٧ .

٢ - التعريف في الطبعة الأصلية بالإنجليزية هو : الاسم الرئيس للمادة، ويتضمن العنوان البديل ، ولكن ليس العناوين الموازية أو البيانات الأخرى للعنوان .

٣ - التعريف في الطبعة الأصلية بالإنجليزية هو : عبارة تدل على الصنف العام للمادة الذي تنتمي إليه المادة، مثل "تسجيل صوتي" . فهل هذه تأشيرة ؟

٤ - التعريف في الطبعة الأصلية بالإنجليزية هو : عدد الوحدات للمادة الموصوفة والتحديد المخصص للمادة، وأحيانًا دلالات أخرى للمدى (مثل : الزمن) .

٤ - التعريف في الطبعة الأصلية بالإنجليزية هو : عبارة تدل على الصنف الخاص للمادة الذي تنتمي إليه المادة، مثل "قرص صوتي" . فهل هذه تأشيرة ؟

٦ - جرى تبني عبارة "تبصرة" في المكانز مقابل scope note .

٧ - إنها ليست موحدة بل أرقام فريدة تطبق بطريقة معيارية (قياسية) .

٨ - هناك مواصفتان عربيتان : الأولى أسمو 521 تخص ردمد . كما أن مكتبة الملك فهد الوطنية تستخدم الآن هذين الاختصارين على مطبوعاتها .

٩ - إذا كان المقصود هو الترجمة عن الإنجليزية، يمكن أن نترجمها أيضًا "نصف الشارحة" .

١٠- وردت في أماكن كثيرة "الهلاليتان" كما في القاعدتين ٥,٢ب ٢٠ ، ٥,٢ب . ولا يعرف أيهما تريد الطبعة .

١١- وردت في القاعدة ٥,٩ د٢ "شرطة" .

١٢- الرسمة الحائطية تسمى أيضًا الجدارية : وهي فن تقابلها بالإنجليزية mural وليس wall chart .

١٣- لهذا جاءت الأمثلة العربية جميعها خاطئة تحت القاعدة المشار إليها .

١٤- لهذا جاءت ترجمة المثال تحت القاعدة المشار إليها :

1 map : col., mounted on linen

١ خريطة : ملونة بإطار من الكتابة بدل

١ خريطة : ملونة، مبطنة بالكتان

١٥- المفروض أن علامة الترقيم بين أسماء المؤدين هي "الفاصلة المنقوطة" إلا أنها ذكرت هنا كما وردت في الكتاب . كما يجب أن تفصل الفاصلة بين المؤدي والوسط .

١٦- Anglo-American cataloguing rules, second edition, 1988 revision. Amendments 1993.

الرسائل الجامعية

الأوضاع الثقافية في تركيا في القرن الرابع عشر الهجري

رسالة دكتوراه لسهيل صابان .

صابان ، سهيل / الأوضاع الثقافية في تركيا في القرن القرن الرابع عشر الهجري : دراسة وتقويم -. رسالة دكتوراه بإشراف عمر عودة الخطيب -. الرياض : جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، كلية الشريعة - قسم الثقافة الإسلامية ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الثقافية في تركيا في القرن الرابع عشر الهجري، بعَهْديها العثماني والجمهوري التركي .

ومع أن العنوان قد حدد نطاق البحث بالفترة المذكورة ؛ إلا أنه لما كان لعهد التنظيمات - التي كانت تسمى بالإصلاحات الخيرية - من تأثير على الوضع الثقافي في تركيا ، والتي كانت تعد بداية فعلية لحركة التغريب في البلاد ، فقد تضمن البحث هذه الفترة أيضًا ؛ كما أنه عرض بعض الأوضاع الثقافية لما بعد هذه الفترة، نظرًا لظهور بعض ثمار الحركة الإسلامية (بمختلف اتجاهاتها) فيها .

وتتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة وخمسة فهارس، وفيما يلي تفصيل للمباحث :

أولاً - التعريف بمصطلحات البحث :

وقد تم فيه توضيح المصطلحات الآتية : الأناضول ، تركيا ، التنظيمات ، الدولة العثمانية، المشروطية .

ثانيًا - لمحة عن الأوضاع الثقافية قبيل فترة الدراسة .

وتشتمل على :

١ - الناحية العلمية .

٢ - الناحية الفكرية .

٣ - الناحية الاجتماعية .

ثالثًا - الباب الأول : الاتجاهات الثقافية في تركيا في القرن الرابع عشر ، وتم تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : اتجاهات الثقافة السائدة. وقد قسّم بدوره أيضًا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الاتجاهات المحافظة .

المبحث الثاني : الاتجاهات الصوفية .

المبحث الثالث : اتجاهات التجديد .

التقويم . وقد تم في هذا القسم تقويم الفصل بشكل عام ، من خلال الكتب والمؤلفات التي صدرت عن الاتجاهات الثلاثة المذكورة ، كما جيء بثلاثة نماذج من أصحاب الفكر الإسلامي في تركيا المعاصرة ، وهم : نجيب فاضل قيصه كورك ، وعلي بولاج ، وعصمت أوزل.

الفصل الثاني : تيارات الثقافة الوافدة . وقد اشتمل على مدخل في حركة التغريب وتطورها في تركيا، وخمسة مباحث :

المبحث الأول : تيار العلمانية .

المبحث الثاني : تيار الاستشراق .

المبحث الثالث : تيار التنصير .

المبحث الرابع : الماسونية .

المبحث الخامس : القومية التركية .

رابعًا : الباب الثاني : الصراع الثقافي . وفيه فصلان :

الفصل الأول : الصراع الداخلي في الاتجاهات الثقافية السائدة . وقد تضمن هذا الفصل مدخلاً ومبحثين :

المبحث الأول : قضية الاجتهاد .

المبحث الثاني : الموقف من العلماء .

الفصل الثاني : صراع الثقافة الإسلامية والثقافة الوافدة .. وقد رأى الباحث أن يمهد لهذا الفصل بمدخل يشرح فيه عوامل الصراع بين الثقافة

الإسلامية والثقافة الوافدة وضم الفصل مبحثين، هما:

المبحث الأول : الصراع في العقيدة .

المبحث الثاني : الصراع في الفكر والاجتماع .

خامسًا - الباب الثالث : آثار الثقافة الإسلامية في تركيا ؛ وقد قسم الباحث الآثار إلى أقسام عدة ، وذلك بعدما مهد للموضوع بمدخل أوضح فيها الأسباب المباشرة لانتشار الثقافة الوافدة في تركيا .

الفصل الأول : الآثار في مجال العقيدة والفكر والتربية والتعليم . وقد درس الباحث الآثار في مجال العقيدة من خلال الموضوعات الآتية :

أولاً : إلغاء الخلافة الإسلامية .

ثانيًا: إصدار عدد من القرارات تتناول تتريك الأذان وإغلاق كثير من المساجد ومنع قراءة القرآن الكريم ، وكل ما يمت إلى اللغة العربية بصلة .

ثالثًا : إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية .

المبحث الأول : الآثار في مجال العقيدة والفكر .

المبحث الثاني : الآثار في مجال التربية والتعليم .

الفصل الثاني : الآثار في المجال الخلقي والاجتماعي ؛ وسرد الباحث فيه أهم الآثار في المجال الخلقي تحت العناوين الفرعية الآتية :

١ - صدور القوانين المؤيدة للأفكار والنظريات الخلقية الهدامة.

٢ - انتشار الفسق والفجور على نطاق واسع .

٣ - (الوضع الخلقي للنشء في الجامعات التركية).

أما في المجال الاجتماعي فقد ذكر الباحث بعض الآثار الاجتماعية للفكر الوافد في تركيا على سبيل الإجمال في ١٤ فقرة .

سادسًا - الباب الرابع : جهود المسلمين في تركيا في محاولة تصحيح الأوضاع الثقافية . وقد درس الباحث هذا الموضوع في مدخل وفصلين على النحو الآتي :

ففي المدخل تمت دراسة نشأة الفكر الإسلامي وتطوره ومنهجه في التصحيح .

وقد تم تقسيم **الفصل الأول : الجهود الرسمية في محاولة تصحيح الأوضاع الثقافية في تركيا** ، إلى مبحثين:

المبحث الأول : محاولة إنشاء الجامعة الإسلامية .

المبحث الثاني : إنشاء مؤسسات تعليمية دينية .

بينما تم تقسيم **الفصل الثاني : الجهود الشعبية في محاولة تصحيح الأوضاع الثقافية في تركيا** ، إلى مبحثين :

حيث درس الباحث في المبحث الأول الجهود الفردية . وركز على تلك الجهود البارزة ، سواء في إصدار ونشر الكتب، أو في الدعوة والإرشاد .

أما في المبحث الثاني فقد درس الباحث الجهود الجماعية.

وختم الباحث الدراسة بخاتمة عرض خلالها خلاصة البحث وأبرز النتائج والتوصيات .

وقد ذيل الباحث بحثه بفهرس للأعلام وآخر للأماكن والبلدان وثالث للجماعات ورابع لمراجع البحث ثم أخيرًا فهرس الموضوعات .

اتجاهات التأليف والنسخ في مجال الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين
رسالة دكتوراه لعبدالرحمن سليمان المزيني

المزيني ، عبدالرحمن سليمان / اتجاهات التأليف والنسخ في مجال الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين ، مع التطبيق على عينة من المخطوطات المحفوظة في مكتبات المدينة المنورة .- رسالة دكتوراه بإشراف يحيى محمود بن جنيد .- الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية - قسم المكتبات والمعلومات ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

شهدت الحركة العلمية المعاصرة ازدهارًا كبيرًا وتطورًا فاعلاً في رصد مسيرة العلوم الإسلامية من حيث

نشأتها ونشاط التأليف في فروعها المختلفة . وقد أسهم علم المكتبات بتخصصاته المختلفة وبما تحقق له من ثراء وتألق في النهوض بهذا الرصد العلمي والكشف عن اتجاهات حركة التأليف التي أثراها العلماء المسلمون بعد أن دفعهم الدين الحنيف إلى المسير في طريق كسب العلوم النافعة وتبويب معارفهم وتنظيمها لتيسير الإفادة منها .

وتتعرض هذه الدراسة لموضوع يتصل بالتراث العربي الإسلامي المخطوط بهدف الإسهام في التعرف إلى النشاط الفكري في القرون الإسلامية المتأخرة ؛ فهي تتركز في تناول اتجاهات التأليف والنسخ في مجال الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين مع التطبيق على عينة من المخطوطات المحفوظة في مكتبات المدينة المنورة .

وتنطلق مشكلة الدراسة مما لاحظه الباحث من إغفال كثير من الدارسين تناول التراث العربي المخطوط ليكون محور إصدار الأحكام لتأكيد حقائق علمية موثقة تؤيد ما يطرحونه من أفكار حول مسيرة الفكر العربي الإسلامي عبر تاريخه الطويل ، ومن هنا وجد أن هناك قصوراً واضحًا في إظهار الحقائق التي يمكن أن تدعم معطيات التاريخ للحركة الفكرية والثقافية العربية الإسلامية ، ولما كان مثل هذا القصور يُعد مشكلة أساسية فقد رغب في التعرض لها بتناول جزئية منها فعمد إلى دراسة موضوع التأليف والنسخ في مجال الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين ليسهم بذلك في تناول جانب من هذه المشكلة ، ويخرج بتصور عن وضعهما في تلك الفترة كمؤشر من مؤشرات النشاط العلمي ، يعتمد فيه على حقائق أولية ، وليس على مجرد نقول من مصادر يعتمد أحدها على الآخر دون أن يكون الاستناد في التناول واقعيًا وتوزعت الدراسة على بابين : اشتمل الأول على الإطار النظري ، واشتمل الآخر على الإطار التطبيقي .

وقد جاء الباب الأول في ثلاثة فصول أولها خصص لاستعراض خطة الدراسة ، والثاني وهو في مبحثين : المبحث الأول خصص لمنهج البحث ، والآخر لأدوات جمع البيانات وطريقة تحليلها .

وقد تركز تطبيق المنهج التاريخي على الفصل الثالث، حيث أمكن التعرف إلى واقع الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في مدة الدراسة . وما توافر فيها من بيئات علمية تمثلت في المدارس والمكتبات ، كما أمكن بهذا المنهج دراسة التاريخ العلمي للمؤلفين في مجال الفقه وأصوله في مدة الدراسة .

وأفاد الباحث كذلك من المنهج الوصفي في دراسة كمية من مخطوطات الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وبالتالي ساعد هذا المنهج على الوقوف على بيانات عامة وصحيحة عن أنماط الإنتاج الفكري في الفقه وأصوله وتوضيح سماتها العامة وفقًا للأمور التالية :

١ - الأفراد المسئولون عن هذا الإنتاج (مؤلفون أو نساخ).

٢ - الأنماط الشائعة للإنتاج الفكري (تأليف - متن - شرح - اختصار - حاشية - تكملة - ... إلخ) .

٣ - توزيع هذا الإنتاج إلى مصنفات ومنسوخات .

٤ - التوزيع الجغرافي لهذا الإنتاج اعتماداً على البيئات التي نشأ فيها المصنفون أو التي استنسخت فيها هذه المصنفات، أو الأماكن التي حفظت بها تلك المصنفات.

واستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة في الفصلين الرابع والخامس ، حيث تطلب الأمر معايشة مخطوطات الدراسة ورصدها في قائمة أُعدت لهذا الغرض، ومن ثم تم تحليلها من حيث أنماط التأليف ، والموضوعات ، والعناوين ، والمؤلفين والنساخ ، وتواريخ النسخ ، وأماكن النسخ ، وأماكن الحفظ ، وتدعيم ذلك بالجداول والإحصاءات .

وقد قام الباحث بإعداد قائمة الدراسة التي صممت على هيئة برنامج خاص تم إعداده في الحاسب الآلي بالتعاون بين الباحث وأحد المتخصصين في إعداد تلك البرامج، وهي عبارة عن بيانات ببليوجرافية أساسية ومقننة للتعريف بكل مخطوطة على حدة .

أما **الفصل الثالث** فقد تركز على استعراض جوانب من الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في مدة الدراسة، وإعطاء أمثلة من الحواضر والبيئات العلمية في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي .

أما الباب الثاني فكان للجانب التطبيقي وتوزع على ثلاثة فصول هي **الفصل الرابع** الذي تم فيه تحليل بيانات المخطوطات التي ألفت أو نسخت في مجال أصول الفقه في مدة الدراسة ، حيث تم تحليل ثماني نقاط أساسية من قائمة الدراسة شملت : موضوعات المؤلفات ،

وأنماط التأليف ، والعناوين ، والمؤلفين وإنتاجهم ، والنساخ وإسهاماتهم ، وتواريخ النسخ ، وأماكن النسخ ، وأماكن الحفظ . وقد دعم التحليل بعدد كبير من الجداول اللازمة التي وضحت فيها بعض الملاحظات مقرونة بالنسب المئوية ذات الدلالات المعنية .

أما **الفصل الخامس** وعنوانه «تحليل بيانات الفقه» فقد تمت معالجته بالطريقة نفسها التي عولج بها الفصل الرابع الخاص ببيانات أصول الفقه ، إلا أن الفصل الخامس ضم ثلاثة مباحث أحدها خاص بالفقه المذهبي المرتبط بمذهب معين كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري والزيدي والشيعي ، والآخر خاص بالفقه على المذاهب الأربعة أو ما يعرف بالفقه المقارن ، والثالث خاص بالفرائض والمواريث . وقد دعم هذا الفصل كذلك بجداول عديدة اشتملت على إيضاحات متعددة ونسب مئوية ذات إشارات ودلالات معينة .

وتضمن **الفصل السادس** نتائج الدراسة وتوصياتها، ومن أهم هذه النتائج ما يلي :

١ – أن مخطوطات أصول الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري والزيدي والشيعي من واقع قائمة الدراسة قد بلغت (٧٨١) مخطوطة توزعت تنازليًا على أنماط التأليف وفقًا للتالي :

الشروح ، والمتون ، والتأليف ، والاختصارات ، والرسائل ، والحواشي ، والتعليقات ، والنظم .

٢ – أن مخطوطات الفقه من واقع قائمة الدراسة قد بلغت (٢٤٢٥) مخطوطة توزعت تنازليًا على أنماط التأليف وفقًا للتالي :

الشروح ، والمتون ، والتأليف ، والاختصارات ، والفتاوى ، والرسائل ، والمنظومات ، والتصحيحات ، والحواشي ، والتكملات ، والأجوبة .

٣ – أن بعض مخطوطات الفقه وأصوله التي شرحت أو اختصرت أو وضعت عليها حواشي أو تصحيحات في القرنين السابع والثامن الهجريين هي من مؤلفات القرون الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس الهجرية ، وأن بعض المخطوطات التي نسخت في مدة الدراسة هي من مؤلفات قرون هجرية سابقة ، مما يؤكد استمرار الاهتمام بهذا العلم وبما ألف فيه في مدة الدراسة .

٤ – أن التركيز في موضوعات الفقه كان على العبادات والمعاملات والنكاح ، وهو ما يوحي بأهمية هذه الموضوعات في حياة المسلم ، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ترتيب الفقهاء لهذه الموضوعات بحسب أولوياتها من عبادات ومعاملات ونكاح .

٥ – إسهام النساخ في تعدد نسخ مخطوطات الفقه وأصوله في القرنين السابع والثامن الهجريين ، حيث امتد نسخها إلى قرون لاحقة تصل إلى القرن الخامس عشر الهجري ، وفي هذا دليل على استمرار الحاجة إليها من لدن العلماء وطلاب العلم والمجتمع التعليمي حتى في فترات بعيدة عن تاريخ تأليفها، وأن وسائل الطباعة والنشر لم تغن عن تلك المخطوطات ، يؤكد على هذا تكرار عدد نسخ بعضها سواء أكانت متونًا أم شروحًا أم اختصارات أم حواشي أم فتاوى.

٦ – ندرة الدراسات التاريخية والفقهية عن هذه المدة، وما أشيع عن القرن السابع الهجري بأنه فترة من الفترات المظلمة الخالية من الأصالة والنبوغ، في حين أن التقصي يدل بوضوح على وجود تراث فكري حافل بكثير من العلماء من ذوي الأصالة والعمق في مختلف فروع المعرفة الإنسانية المعروفة آنذاك ، إذ لا يمكن إرجاع بروز هؤلاء العلماء إلى عامل المصادفة ، فلابد أن يكون المناخ العلمي في ذلك العصر من أهم عوامل تكوينهم ونشاطهم ، وإنتاجهم الفكري ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة لتصحيح هذه النظرة الخاطئة عن تاريخ الفكر في هذا العصر .

٧ – حرصُ منشئي المراكز التعليمية على تزويدها بمكتبات تحوي الكثير من الكتب في مختلف المعارف الإنسانية، وحبس الأوقاف التي تضمن استمرار تلك المكتبات في أداء رسالتها لخدمة معلمي المركز التعليمي وطلابه بالدرجة الأولى .

وفي نهاية الدراسة خلص الباحث إلى العديد من التوصيات التي من شأنها أن تعمل على الإسهام في التعرف إلى النشاط الفكري الإسلامي عبر تاريخه الطويل.